



شرح الاشارة للشيخ البغائي

سید محمد رفیع دہلوی



1430



النوشة السريّة
يقال عجب من ذكاء
الملك المظفر من
سيرة فقير
الفقيه
مصحف الى لطف ربه القادر
احد من عثمان الشهيد
بكيل زاره
عقرا



Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kış. I | H. Hüsnü
Yeni |
Eski kayıt No | 1430

1430

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ لِيَسِّرْ لِي
 الْإِسْلَامَ مَا يَسِّرُهُ لَكَ وَأَيُّ مَا يَسِّرُهُ لَكَ
 وَتَبَرَّكَ كُلُّ حَقٍّ حَقٌّ مِنْ رَأَيْتَ فِي شَأْنِ الْوَحْيِ أَفْهَامُ
 الْأَلْبَابِ وَفَرَّقَ فِي عِلَالِ عِظَمِهِ سَائِحَ أَوْهَامِ الْكُلِّ الْطَلَابِ
 وَنَزَلَ بِالْحَقِّ كَلَامًا حَقًّا بِلَاغَتِهِ مَصْنَعُ الْأَعْرَابِ وَرَضَعَ بَطْنَهُ
 النَّصِيحَ الْبَلِيغَ فَرَادَ عِلْمُ الْأَعْرَابِ ثُمَّ صَلَوَةٌ مِنْ هُوَ خَيْرُ الْأَعْرَابِ
 صَفِيًّا وَصَفْوَةً الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٌ الْمُبْعُوثُ بِالْمَلِكِ الزَّهْرَاءِ وَالْحُجَّةِ
 الْعُرَاءِ ثُمَّ رَضْوَانُ اللَّهِ عَلَيَّ إِلَى السَّادَةِ النَّقِيِّ وَحَبِّهِ مَصْنَعِ
 الدُّجِيِّ وَآيَةُ الْهَدْيِ وَبَعْدَ فَيَقُولُ الدَّاعِي مُحَمَّدٌ بْنُ مُحَمَّدٍ
 مُحَمَّدٌ الْمَدْعُوبُ بِالسَّيِّمِ الْبَخَارِيِّ عَفَا عَنْهُ الرُّذُفُ الْجَدِيلُ الْبَارِي
 لَمَّا كَانَ فِي عِلْمِ الْخُطَابِ الْإِرْشَادِ الَّذِي لَمْ يَهَادِيَ إِلَى الرَّشَادِ
 وَالْمَدَادِ لَعَزِيدُ الْهَرَمِ الشَّيْخُ الصَّمَدِي وَوَحِيدُ الْعَصْرِ الْعَلَامِ
 الْفَتَاوَانِي تَعَمَّدَ اللَّهُ بِحَمَانِهِ بِغَفَرَانِهِ وَأَسْكَنَهُ فِي حُجُوحَةِ
 جَنَانِهِ ظَرْفُ التَّالِيفِ لَطِيفُ التَّرْصِيفِ أَحْسَنُ كِتَابِ الْحَيَاةِ
 نَجَبٌ أَوْجَزُ عِبَارَةٍ أَكْثَرُ إِشَارَةٍ أَكْثَرُ مِنْ الزَّلَّةِ أَحْظَرُ
 مِنَ الْخَلَلِ مَنْ أَسْتَهْدِي بِهِ فَقَدْ أَهْتَدَيْتُ وَمَنْ تَوَلَّى عَنْهُ فَقَدْ
 تَعَدَّى عَزَّتْ لَهُ شُرُوحُ أَنْكَشَفَ حَيَايَاهُ وَبَيَّنَّ أَسْرَارَهُ وَجَايَاهُ
 وَيَوْضَعُ عِبَارَاتِهِ وَيَنْصَحُ إِشَارَاتِهِ وَيُظْهِرُ كُنُوزَهُ وَيَسْتَبْرِئُ نُورَهُ
 لَيْسَتْ قَدْرُ مَرَاتِبِهِ مِنْ طَلَبِ الْإِرْشَادِ وَلَيْسَتْ قَدْرُ مَرَاتِبِهِ مِنْ نَوَارِ الْمُرَادِ



من
 اليد الثانية
 بالكتابة والتخيل
 الامام المعقول
 الامام
 الفهم سكت والنم
 الفهم الواضح
 السادة جميع

نسخ
 من
 نسخة
 من
 نسخة

من
 نسخة
 من
 نسخة
 من
 نسخة



وقف
 مكتبة
 مكتبة
 مكتبة

السداد

السداد ولما فضضت الختام بالاختتام من هذا المقال سميت
 مرشداً لعمق الارشاد به على الكمال مستقيماً بالصمد الموفق
 المثال واستاذ المهرة عليه الرحمة ابتداء وقال **بِسْمِ اللَّهِ**
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحمد وهو لونه الوصف بالجميل الاختياري
 بغير قيد او باطن او وصفه تعالى بصفاته الذاتية محمد لا لغيره
 بغير له افعال اختياريه يستعمل بها فاعلها تكفاية ذاته تعالى
 وبها والوصف لا يكون الا باللسان فيكون مودعه خاصاً وهذا
 الوصف يجوز ان يكون بحدا والنعمة وغيرها فيكون متعلقاً
 عاماً والشكر على العكس كونه لغة فعلا ينبغي عن تعظيم المنعم
 من حيث انه منعم على الشاكر فيكون مودعه اللسان والجان
 والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما
 اعم واخص من الآخر بوجه في المضاييل حمد فقط وفي افعال
 القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان باراء الاعمار حمد
 وشكر والحمد عرفاً بفعل مشعر بتعظيم المنعم من حيث انه
 منعم على الحامد وغيره والشكر عرفاً بصرف العبد جميع ما انعم
 الله عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر انحصار بطلان
 لا خصوصاً من فعلته بالباري تعالى ولتقدير يكون الحمد شفعاً على
 الشاكر ولو جوب شمول الالات فيه بخلاف الحمد اعلم ان صرف
 الجحيم واحد اعتباراً كالشكر وان كان افعالاً حقيقة فيصدق

من
 اليد الثانية
 بالكتابة والتخيل

من
 اليد الثانية
 بالكتابة والتخيل

من
 اليد الثانية
 بالكتابة والتخيل

من
 اليد الثانية
 بالكتابة والتخيل

من
 اليد الثانية
 بالكتابة والتخيل

وقف
 مكتبة
 مكتبة

عليه الحمد العرفي ويثبت لك باذني توجه ان النسبة بين المدين
 وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم من وجه وبين الحمد
 اللغوي والشكر العرفي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي وبين
 الشكرين عموم مطلق واختيار الحمد لموافقة كلام الله تعالى والام
 فيه للعلم مع جواز الاستغراق المناسب لمقام بناء الحمد والخلق
 لله اصله الاله خدق الحزمة معوضة عنها حرف التعريف وجعل
 علما للذات الواجب الوجود المعبود بالحق المشتمل لجميع المحامد
 فذكره مفعول عن ذكر كل فضيلة وتقديم الحمد عليه مع كونه اهم
 ذاتا للنظر اليه اقتضاء المقام للحمد الذي جعل وصير بكلمة
 اي بسبب القرآن برسمه قال تعالى وقت كلمة ربك اي تم كل
 ما اخبر به وامر به ونهى ووعد واوعد وفيه اشارة خفية الي الله
 في الحقيقة بمنزلة كلمة دالة على معنى واحد قائم بذاته تعالى
 والتعدد باعتبار المتعلقات وذكر الموصول موم الي معلوميه
 هذه الجمل لكل احد علم الاعراب مفعول اول لجعل وفي التفسير
 به على علم النواشاة الي ان البحث عن البناء استطرادي مرفوع
 البناء اي النبي وهو مفعول ثان والمعنى انه تعالى صير بسبب
 نظم كلامه بناء علم النور فيعالي واعرف ان العلامة رحمه
 الله شبه علم النور بخصر فعل له بناء رفيع وترك المشبه به وهذا
 استعارة بالحكاية واثبت المشبه ما يلائم المشبه به وهو مرفوعة

بسم الله
 اي بسم الله

قد ركب كل واحد من هذه الجمل
 ما من من اقوى من ان يشتمل على
 كونها جمل من جمل الاحكام
 بل هو من جمل الاحكام
 والله اعلم بالصواب

البناء وذا تحييل الاستعارة وعلى علم اقرب احواله منصوب الواء
 اي العلم وهو بدل الكل من مرفوع البناء لاتحاد مبدل ولها
 وهو علم الاعراب وفي جمله كالا يكون يعرف ذوقا والمعنى انه
 تعالى جعل علم الاعراب ككلامه ذي لواء منصوب بمتدي به
 من لا يعتدي بنفسه مجرور ذيل الشرف والعلو وهو ايضا
 بدل الكل لمجرم البضاء وحكمه المجزوم المقطوع وهو حال
 من الحمير المستقر في مجرور فوق السماء ظرف لمجرور والمعنى انه
 تعالى جعله مجرورا لذي شرفا بقضائه المجزوم فوق السماء
 بسبب نظم كلامه الكاسن في السماء ولما كان من دربة المستبين
 ان يقتضوا الحمد بالصلوة على النعم الثاني وهو النبي صلى الله عليه
 وسلم قال والصلوة اي الدعاء بانزال الرحمة فانينة على نبيه
 ومجبره الذي بعثه تعالى الي الخلق لتبليغ الاحكام والرسول
 مرادف له وقيل انه انحصر من النبي لان النبي قد يكون ايضا
 من لا كان معه بل امر بتابعة شريعة من قبله من عطف
 بيان لنبيه وهو من الاعلام القليلة التي يراعي جانب المعنى
 الاصل فيها ومنها الاصل البليغ في المودية المبعوث المرسل
 الخامس وهو جمع حسن على خلافة القياس الافعال اي المضاف
 الرضيه الحسنة والامانة كاصنافه جرد قطيفة فالمحسن
 في الحقيقة صفة لموصوف تعدد ببيتية المضاف اليه المنعوت

يلين

الموصوف ما حاسر وهو جمع احسن الاسماء وما اتى على النعم الثاني
 اثنى ايضا على المنعم الثالث فقال **وعلى الله اصله اهل لظهور الهاء**
 في التصغير فابتدلت الهاء هـ ثم ابدلت الهـ الحـ فالتاء صارت
 محضو صا باولي الشرف والخطر فلا يقال ال الحجار واصحابه
 جمع محب بالكسر مخفف صاحب او بالسكون اسم جمع اذ لم يثبت
 جمع فاعل على افعال والمراد منه من ادرك شرف صحبة النبي
 صلى الله عليه وسلم ولو بدقيقة ساعة **المضموم الملتزم الي**
حروف سبوتهم والها فها ومواضع حدتها جمع حرف وهو
 الطرف وموضع الحق **فتح الارجاء** والجواب من بلاد الكفار
 جمع رجي بالقصر **وكرر الاعداء** وقصرهم وامتنعوا لهم وفي
 ذكر الالفاظ المضطحة المتداولة بين النخاة في هذه الخطبة
 قصد الالهام الذي هو عبارة عن كون اللفظ ذا معنيين قريبين
 وبعيدين مع اعادة البعيد وايضا في ذكرها براءة الاستهلاك
 المنصحة بان هذا الكتاب في علم النحو **وبعد** وهو من الظروف
 الزمانية مقطوع عن المضاف اليه المؤي فلذا ضم اي بعد
 حمد الله والصلوة على النبي واله واصحابه **فقد** المولف الموجه
 على تقدير كون الخطبة بعد التاليف او هذا المقتل الذهني
 على تقدير العزل والفتا التوهم اما المقدر قبل بعد العمل فيه
 مختصر كاين في بيان مسائل علم النحو الذي سمي تعريفه والظرف

منه
الاستيصال اخذ
الشيخ

المقصود
البيان
المعنى

السنن

المستقر منه مختصر الامنافه ببيان سميته بالارشاد
 صفة بعد صفة مختصرا وخبر بقدر هذا والتعبير عن المشد
 بالارشاد للمبالغة كما في رجل عدل فهذا المختصر ما دلت عليه
 فيه الى الصواب وحافظ له عن الخطاء والزلل في الاعراب
 وسالت وطلبت الله وهو منصوب على نزع الخافض اي من
 الله ان ينفع به الولد الاعز وهو محمد بن العلامة سعد الدين
 الفتازاني وكل من يجاول ويطلب الرشاد والهداية
 المحركة الباعثة الى السعادة وما توفيتي وكوفي مجول لاسباب
 موافقة لحصول المطالب سيما في هذا التاليف **الابا لله اي**
بمؤنته وتأييده عليه التوكل وهو الرجوع الى الحق وقطع
 الطمع عنه الخلق وبه الاعتزاز والاعتماد واليه التوحيص
 في الامور كلها خصوصا في هذا التصنيف وتقديم الخبر في التلخيص
 نفيده **الحمد لله بصير** عالما بالبيان اي بعمره وباحواله
 وقيل البصر صفة له تعالى تنكشف بها المبهمات كما في ولما كان
 المؤلف مرتباً على مقدمة وتلانيه اقسام وكان في المقدمة
 ايماء الى كل قسم منها ولم يكن ايماء الى ما في المقدمة في موضع
 ما عرفت كل قسم في موضعه ونكر المقدمة فقال **مقدمة**
 بكسر الدال اي هذه مقدمة في كشف ما هيئة علم النحو
 وموضوعه وهو الكلمة وتسميها الى اقسام وبيان تعريف

متمم
البيان
بمؤنته

كل تعريف الكلام المقصود افادة وفي من مقدمة الجيش للجماعة
 المقدمة منه من قدمه بمعنى تقدمه واما اذا جعلت ما هو
 من قدمه على كذا فالمعنى للمقدمة للشارع فيها على من لم
 يشترع فيها وشرع في المسائل لصيرورة الشارع فيها على بصيرة
 والمقدمة على ضربين مقدمة العلم وهي ما يتوقف عليه مسائله
 لمعرفة حده وغايته والتصديق بموضوعه والموضوع ما يبحث
 عن اعرافه الذاتية فان الشرط ذكر هذا المجموع في مقدمة العلم
 فلا تصدق على مقدمة هذا المختصر لان الغاية وهي الاحتراز
 عن الخطا في كلام العرب غير مذكورة فيما مع عدم التصديق
 بان موضوع المخوكه او الاقصدق ومقدمة الكتاب وهي
 طائفة من الكتاب اوردت امام المقصود لارتباطها بها سواء
 توقف عليها ام لا ولما اراد العلامة ان يصير الشارع في هذه
 المقدمة واقفا على جميع المسائل اجالا بعد ورود كل مسألة
 عليه عرفه النحو ولا يقول **النحو** لغة العصب او الجانب وامطلا
 اصول وقواعد تحصل بها معرفة اي ادراك جزئيات **احوال**
او اجزاء الكلام من الرفع والنصب والمجر والمجرى فخرج ما هو معرفة
 الذات وما هو معرفة الاحوال التي لا تتعلق باواخر الكلام والكلم
 جنس الكلمة لاجتماعها في بحث الجمع وحده ان يقع على القليل
 والكثير الا انه ما استعمل الا فيما فوق الاثنين اعلم ان النحو

تعريف الموضوع

تعريف الغاية

تعريف المختصر

تعريف النحو

لن

لن عبارة عن هذه المعرفة بل هو اصول وقواعد يحصل بها تلك
 المعرفة كما ثبتت انفا والامام مع قولنا فلان يعلم النحو الا ان
 العلامة ترك ذكر الاصول اختصارا واعتمادا على القول وكان
 النحو علما واصولا يستنبط منه ادراك جزئية هي معرفة كل
 فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى اي فرد ووجد يمكن
 ان نعبر بذلك العلم والحق ان كل علم متدوين كما يطلق على
 معلوماته الخصوصية وهي الاصول كذلك يطلق على ذاته
 فلا يلزم مع فلان يعلم النحو مثلا والثاني حل المعرفة على النحو
 بلا تقدير شي وقد يقال المعرفة لا ادراك المجرد او البسيط
 والعلم لا ادراك الكل او المركب تقول كان او تصديقا فلما
 قيل عرف الله ذي علمته وايضا المعرفة بيقاك لا ادراك ذات
 المسبوق بالعدم او لا يخرج من الادراكين المتعلقين بشي بعد تحليل
 العدم بينهما بان وقع الادراك به ثم الذهن عنه ثم الادراك
 والعلم الادراك المجرد عن هذين الاعتبارين ولذا قيل انه تعالى
 عالم ولا يقال عارف من جهة **الاعراب** وحقيقته وطريقته
 وهو حال من احوال والعامل فيه قوله معرفة فخرج به مثل فخرج
 حامدا امامه اذ عامر طار على اخر الكلمة ومثل فخرج الرجل مما
 فيه حركة طارية على الآخر لا لتقاء الساكنين وما في اخره الوقف
 بالسكون والروم والاشام ولما كان تصور موضوع العلم با

النحو

البسيط لا يشترط

التحليل الدخول بين شيئين

يحصل به تمايز هذا العلم عن علم اخر مع زيادة بصيره عرف موضوع
 هذا العلم وقال **الكلمة** المضطربة المتداولة بين النحويين فانها
 تطلق على الفعل وخر عند النطقي وعلى الكلام والعقيدة والبيان
 شي منها مراد واللام في الكلمة لبيان ماهية الجنس من حيث هي
 فلا تنافي بينها وبين التاء التي للوحد **لفظ** اي ملحوظ بلسان
 حقيقة او حكم مفيدة كانت او لا واللفظ ما يحصل من صوت
 معتقد على خارج الحروف فيخرج صوت الغراب ووقع حجر على حجر
 والحظ والعقد والنسبة والاشارة ويدخل فيه الضمير المنوي
 في البشر ولكونه مصدر رافي الاصل لم تدخل فيه التاء ولا اختار
 ولشأوله انواعا من الشائي والثلاثي وغيرهما بخلاف لفظة
 واعلم ان مثل علما وعلما يتلفظ به مرة واحدة لفظة واحدة
 مع ان كل واحد منهما كلمتان فيقصد اعلم ان كل لفظة بالتاء
 لم يكن معنيا عن ذكر مفرد كازعم **موضوع** صفة للفظ والمقصود
 من وضع اللفظ جعله او لا معنى من المعاني مع قصد ان يصير
 متواطيا عليه بين طائفة فعلى هذا ذكر المعنى غير محتاج اليه
 فلذا تركه العلامة وان قصد الوضع بصوغ اللفظ فخلا كان
 او لا وقصد به التواطؤ لا فذكر المعنى محتاج اليه والاستعمال
 الذي هو اطلاق اللفظ على المعنى واردة فهم منه ليس الجدل
 المذكور بل متوقف عليه فخرج بموضوع ما يدل على معني بالطبع

عرف الكلمة

تعريف اللفظ

معتقد
شكلى

تعريف الوضع

متواطيا شافيا

لا

كاح الدال على الوجع وما يدل عليه عقلا كدلالة التلقظ من
 وراء الجدار على وجود اللافظ والحرق والمهل ويدخل المجاز بالنسبة
 الى معناه الحقيقي والحرف لدلالته على معناه وضعا ولكن ذكر
 الغير شرط في الدلالة وضعا واعلم انه قد يكون الوضع والوضع
 له خاصين كوضع بكر لمعناه وقد يكونان عامين كوضع انسان
 لمعناه وقد يكون الوضع عاما مع كون الموضوع له امورا خاصة
 كوضع انت مثلا لكل مخاطب معين مفرد فاستعمل فيه حقيقة
 ولم يجز ان يراد به مخاطبا الا في خطاب الزبون مجازا ولا اتحاد
 الوضع فيه لم يلزم الاشتراك اللغوي وان تعددت المعاني
 وكون الوضع خاصا والموضوع له عاما مردود العقل والنقل
مفرد صفة بعد صفة للفظ وانما اخرج عن موضوع لان ثبوت
 الافراد موقوف على الدلالة الوضعية فالعلامة رجة الله جل
 صفة للفظ كالمفطين فانهم جعلوا المفرد والمركب صفة
 للفظ وابن الحاجب جعله صفة للمعنى ولكل وجه لانه كما لا يدل
 جزء اللفظ المفرد على جزء معناه لا يدل جزء لفظ المعنى على
 جزء المعنى فاللفظ المفرد ما لا يدل جزءه على جزء معناه المقصود
 سواء كان لاحد من اجزاء كلفظ الدال على الحدث فان اللفظ
 جزء فقط ولكل منهما على كلفظ الدال على الحدث والزمان او
 كلفظ الاستمرار والمركب في مقابلة كلفظ الله غير علم اما لو كان

6

تعريف اللفظ

على فانه سوزد واعراب اخر اعراب محكي للدلالة على التعليل والجزء
 الاول كان فارغا فاعرب الا ان حكمهم جعلوه مركبا للملاحظة
 ودلالة جزوه على جزئياته في الجملة رعاية لجانب اللفظ والحيوان
 الناطق اذ اسمى به انسان مركب عندهم لدلالة كل جزء منه
 على جزء المعنى المقصود اعني الذات المتخضة التي هي ماهية الانسان
 مع الشخص ومفرد عند المنطقيين لتقدم مقصودية دلالة مع
 كونها شرطوا واعلم ان كل واحد من التثنية والجمع المذكور السالمة
 والمنسوب والفعل المضارع وما فيه ثناء التانيث والعه والتثنية
 كلمتان متارتان من شدة الامتزاج ككلمة واحدة واعربتا اعرابا
 وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة بالكلم المذكورة وان
 مثل فرح الماضي وان دل على الحدث بحروف المرتبة وعلى الزمان
 بوزنه الذي هو عبارة عن عدد الحروف مع الحركات والسكات
 ان كانت لكن دلالة على الزمان ليست بجزء اللفظ المرتب للمعنى
 ولا يستتراب ان الوضع مخصوص بالمفرد لوضع الالفاظ المعينة
 السماعية المحتاج معرفتها الي علم اللغة ولوضع القائلون الذي
 يعرف به مفردات قياسية ذات صابطة يحتاج معرفتها
 الي علم التصريف كما بين ان كل اسم مفعول من الثلاثي المجرد على
 وزن مفعول او يعرف به مركبات قياسية يحتاج معرفتها الي
 علم النحو كما بين ان المضاف مقدم على المضاف اليه فيحذف

التشخيص

يستتراب بظن

ذكر الموضوع غير مضمون عن ذكر المفرد وكل قيد من التثنية والمذكور
 في التصريف جنس من حيثية فصل من حيثية اخرى ولذا اخرج
 منه وبذلك جاز عند بعض المنطقيين ولما وقع من بيان
 ماهية الكلمة التي هي جنس مقول في انواع مختلفة المعانيق بين
 انواعها وقال **وانواعها** الداخلة تحتها المختلفة بالمعانيق اسم
 واحد وحقيقته على ما نحن الدال على المعنى بنفسه غير متكرر
 بالزمان ومنها فلا يخرج عنه الصبح وهو الشرب في الغداة
 والبنوق وهو الشرب في العشي اذا قران جوهري لا وضعي
 ودخل فيه اسم عرض له الا قران كما سمي فاعل ومفعول ومصدر
 وكذا اسم فعل لانه وضع اللفظ الفعل فلم يقتصر هذه اللفظ
 بالزمان بل مضاف **وقيل** وهو ما دل على المعنى متكررا بالزمان
 وضما **وحرف** وهو ما لا يدل على المعنى بنفسه بل بضميمة كل
 واحد منها نوع لصديق تعريف النوع عليه وهو الكلي المقول
 على افراد متفقة الحقيقة في جواب ما هو افراد الاسم مثلا رجل
 وزيد واسان المنقول في الدلالة على المعنى بنفسه غير متكرر
 بزمان وضما وقسم الكلمة اليها قسمه الشيء الى جزو يات فلا يلزم
 ان يكون الكلمة هذه الثلاثة معا واجتماعها المنفرد من الواو
 في كونها محكوما عليها بالنوعية وتسمية الاسم اسما سموه وعلوه
 على الفعل والحرف لا ستغنايه عنهما واحتياجهما اليه ولذا قد فر

تقريب الاسم

توضيح اللفظ

تقسيم الحروف

تقسيم المعانيق

عليهما والفعل فعلا لدلالة على الحدث وهو الفعل حقيقة
والحرف حرفا لوقوعه طرفا وفضله من الكلام ولما لم يكن
حاصلا متحققا عند العلامة لم يذكرها بل ذكر خاصته تامة
لكل منها وهي الجنس القريب لشيء لازمه وقال **فلا يستمر**
اي كلمة وهي الجنس القريب جاز وبع ان يحدث ويخير عنه
نظرا الى ذاته فيدخل الاسماء اللازمة للطرفية مثل متى ولما
الافعال والغير المنصوب والاولى ان يقال مقارن يحدث
عنه ان يستدل به ليشمل الامتداد الذي في الكلام الانشائي
الا ان العلامة تنظر الى اصل الانشائي الجزئي فاكتمل
بالامثلة واذا قلنا من حرف جر وكرم فعل ماض لم نحال بين
في هذا التركيب حرف وكرم فعل بل اردنا انه اذا استعمل من
في المعنى الذي وضع له او لا حرف نحو خرجت من الكوفة وكذا
كرم فعل ماض في نحو كرم زيد وان صار ههنا اسمين وشمل شع
بالمعنى خير من ان تراه فاول بالمصدر راي سماعك فلذلك
صح الاخبار وانما يخبر عن الاسم باعتبار المعنى الذي في نفسه
مع الدلالة على الذات مطابقة والحرف لا يدل على المعنى في
نفسه والفعل لا يكون مدلوله الذات مطابقة بل التام
اعلم ان الخاصية وهي الخارجة من حقيقة الشيء الثابتة له
بظروته فقط بمعنى انها لا توجد بدون ذلك الشيء فجزان

في قوله لا يوجد

يكون

يكون بدونها وان الحد وهو قوله دال على ماهية الشيء مطروحا
بمعنى انه لا يوجد بدون الحد وهو لا يكون بمعنى ان الحد لا يوجد
بدونه او ان يضاف اليه اما بالتعريف كما في كلامه لا يوجد
وللتخصيص كما في كلامه رجل وهما التبيين الذات وهو لا يتصور
الا في الاسم والامانة اللفظية ذات لم يكن غير التعريف ولا
تخصيص الا الخارج الامانة المحضة ومثل يوم جمع اليه الابل
ما اول باقامة الفعل مقام المصدر وانما ذكر كونه مضافا
اليه ولم يذكر كونه مضافا وان كان هو ايضا من خصائصه
بناء على العلة المذكورة لان من الحاحب لاسمي الفعل المتعلق
به حرف جر لفظا مضافا ترك العلامة ذكر للمضاف الذي
بتقدير حرف الجر ايضا للمشاركة الاسمية او ان يدخله
التووين واخص من جملة اقسامه الستة بالاسم شوي التكن
الدال على مكانة الاسم في الاعراب فلا يكون الا فيه نحو زيد
ولا يرد قوله الام على لو لو كنت عالما بصيرورة لو هك
اسما للو التي بدليل التشديد وشوي العوض الذي يلحق
المضاف عوضا عن المضاف اليه فلا يكون الا في الاسم عوضا
واصله اذ كان كذا وشوي التكرير الفارق بين المصدر والكو
مخصوصه بالتووين فانه افضل السكوت المهورود والعرف بينهما
لا يكون الا في الاسم وشوي التكرير انما هو في اسم غير ممكن وانما

سكنوا تاءا وتعين فنه ان فعل مع

بجاء

تتوين بحور جل فليتمكن وكما تتوين بكرة الثاني في مررت بكرة وبكر
اخر وتكره لتاويل مسمى بكرة وتتوين في الجمع الموت السالم تبالا
لتتوين لنون الجمع المذكور السالم وليس للتمكن اذ لو كان له
لم يثبت في نحو قوله من عرفات لافعا غير منصرفه للتأنيث والعلية
ولا للتذكير اذ لو كان له لم يثبت في الاعلام ولا للموص ولاه
للمر وهذا ظاهر فالمناسب ان يقال انه للقابلة واما الترم
وهو اللامعة بالقافية المتحركة التي تولدت من حركتها الحدة
حروف المد واللين بدلا منها لوجود الترم الذي هو تر فر
الصوت لان حرف العلة والاطلاق مد في الحلق فاذا دل
منه التتوين حصلت غنة في الجشور وهي الترم نحو قوله اقل
اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقدما بن وقيل
انه لترك الترم الحاصل من حرف الاطلاق فيكون على هذا
اطلاق اسم تقيض على تقيض العالي وهو اللاحق بالقافية
التاكنه ولغوا الشعر وتجاوزوه عن الوزن بسببه سمي غاليا نحو
وقام الاعماق حاوي المحترقن فها غير محققين بالاسم ويجعل
مع اللام ايضا والعلامة اطلق لفظ التتوين اعتمادا على كثرته
استعمال الاربعة المحققة حتى كافتها ترم منه بغير قرينة او ان
يظهر حرف الجر واخص بالاسم لتقدمته بمعنى الافعال
اللامعة المحققة لمعني ذلك للحرف الي الاسم فلا يدخل الاعلى

ام بعد صل وفولهم نعم السير على نفس العير محمول على تقدير غير متبول
فيه ذلك ولما كان حرف الجر المتعدي للجر محققا بالاسم فالجر المتعدي
ايضا ضرورة محقق فيه فلذا لم يذكره العلامة او ان يدخله لام
التعريف حرف التعريف عند سيبويه والجره للوصل تحت لكثرة
استعمالها مع اللام لان للتكرار المعنات للتعريف حرفا واحدا لكان
وهو التتوين فلا يكون له ايضا الا حرف واحد ساكن حلا على الفتح
وعند الخليل العلامة للتعريف وعند المبرد الهزة المتوحدة ولا
وزيادة اللام بعد هاء الفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام
وقد جعل اهل حير مكان اللام الهم للقرن الشوي واخصا من
حرف التعريف بالاسم لكونه موضوعا للقيين الذات المدلول عليها
مطابقة بنفسه والنقل انما يدل عليها التراما والحرف يكون مدلوله
في غيره ونحو اليقنع وان قيل ان لامة لام الوصول شاذ ونحوه
لشد المل صار اما مثل غلام زيد فالغلام مخبر عنه وزيد مضاف
اليه وقد دخله التتوين في الدار فيه حرف الجر ولا لامة التعريف
تجمع غلام زيد في الدار في قوة التتول ولذا وقع تضايفا اليه
وكلمة او الواقعة في التعريف لبيان الاقامة لا للشك فلا يفر ولما
ذكر الاسم بخواصه شرع في بيان الفعل بخواصه فقال والنقل
بالتعريف بالخاصة ما اي كلمة جازع ان يدخله قد الذي ليس
بمثنى حسب فانه اسم لازم الظرف فيه وهو موضوع للتحقيق والتعريف

الاسم
المتعدي

بالحرف

والتنوين في الماضي والكثير والتقليل في المضارع اما قليل وقوم
او قليل متعلقه فلا يكون الا فيهما او ان يدخله السين وهو قد يكون
للتثنية والطلب والقول والوقف بعد كاف الموت فادخل الالف
العهدي ليتبين السين التنويني او ان يدخله سوف التنويني وهو
مبنى على الفتح لمدح مغير الصورة الحرفية بخلاف السين فان صورة
حرفية من غيرت الي سين وجعل اسما وصار مفعلا بدخول الالف
فانحرف وقد جدد الفاء منه فيقال سوسى بقلب الواو ياء
وجاء حذف الواو من تشكيل الشاء المتحرك بساكنين وقيل السين
منقوص سوف للدلالة على تقريب الفعل بتقليل الحرف وسمي
التثنية تاخير الفعل الى الزمان المستقبل لعدم التصيق في الحال
وهو في سوف اكثر ولله لانهما على تاخير الفعل من الحال الى المستقبل
اختصاصه وانما لم يقل او حرف الاستقبال وهي السين وموق كما
قال غيره بل قال ان يدخله قد الى آخر للاختصار او ان يدخله
الجازم واخصاصه به لانه اما ان يكون لم ولما الغير الحينية
وهما للمضي واودوات الشرط وهي الاستقبال سوي لو ولما الحينية
اولا امر ولا النهي فانها للطلب وهو في الاستقبال وان يلحق
الضمير المرفوع خرج به الضمير المنصوب فانه يلحق الكل والجر
فانه يلحق الاسم والحرف البارز خرج به المستكن فانه يستكن
في الصغائر ايضا وهو الالف والواو والنون والياء وما الخطاب

لغة
معرفة

وتأونا للتكم

وتأونا للتكم والثلاثة الاول توجد في جميع اقسام الفعل نحو ما
ضربوا ضربين ويضربان يضربون يضربن ويضربا اضربوا اضربن
واليا لا يكون في الماضي والثلاثة الاخر محتمه بالماضي والجر
لا يوجد في غير الفعل لان في الاسم الواو والياء والالف علامة
للتثنية والجمع المذكور السالم فلو لمحة من هذه الضار هذه الثلاثة
لا اجتمع في المشي فان اويا ان وفي الجمع واوان اويان وفي
عدم حذف احديهما الاستنباع وفي الحذف القياس والبقا
حلت عليها مثال قد ظهر فان قد هنا اما التقريب القياس الى
الحال ولتحقيقه اولو قد واستعملاره في الزمان الماضي ولم يذكر
مثال المضارع اختصارا وسبقوا مثال لدخول السين وفيه
تنوين قليل وسوف يقوم وفيه زيادة تنوين ولم يرق مثال
للمجازم والكتي لم اختصارا وقت يحتمل ان يكون مثالا لضار
المتكلم او الخطاب او مخاطبة والاكتفاء للاعجاز واتصال
تاء التانيث الساكنة من خواص الفعل لا يضاف خفيفة والفعل
ثقل فاعطيت به نقاد لا كما ان المتحركة الشثية اعطيت بالاسم
لخفيف ولم يذكر للاختصار كما لم يذكر بعض خواص الاسم
ولما فرع من مما يقتضون ان ذاتا شرع فيما هو اداة بينها قال
والحرف بالتعريف الخاص باليرفيه شي من ذلك المذكور
من الخواص التي للاسم والفعل بناء على المثال المذكورة ولما فرع

الاسم

في الكلام

في الكلام

في الكلام

من ذكر الكلمة التي كالمشرح في ذكر كل المقصود من النحو
 معرفة اعرابه بسبب التركيب فقال **والكلام المنطوق** عند هذا
 ما فيه **الاسناد** الاصل المقصود ذاتا واسنادا ضم كلمة الي
 اخرى سواء كانت ملفوظتين حقيقة او تقديرية او احدى ملفوظة
 حقيقة والاخرى تقديرية بحيث تحصل الفائدة القائمة في الاصل
 خرج اسنادا والمصدر والصفات والظروف وبالمنقول ما هو في خبر
 المبتدأ والحال والنفث والظاف اليه اذا كانت جمله وفي الصلة
 والمجمل التسمية والشرطية فالجمله اعلم بطلان الكلام وهو لا يقو
 الابن فعل واسم او بين اسمين **الاسم** يكون مستندا ومستندا
 اليه والفعل يكون مستندا او عدم صلاح الحرف لشي منهما فلذا قال
مثل قام زيد مما يكون الفعل مستندا والاسم مستندا اليه وانما
 قدمه يكون الفعل مؤثرا قويا والفاعل اصل المرفوعات ومثل
 زيد قائم مما يكون المستند والمستند اليه امين ومثل في مما كانت
 فيه احدي الكلمتين ملفوظة والاخرى متوكة ولما كان هذا ان
 المحقق مرتبا على مقدمه وثلاثة اقسام وبذكر كل قسم وقع تصريح
 في المقدمة المذكورة عرف كل قسم تعريف العهد **القسم**
الاول من الاقسام الثلاثة التي للكلمة كائنا في الاسم والاولي
 ان يقال القسم الاول الاسم بدون كلمة في الا ان يراد به اللفظ
 وبالاسم المعنى ويقدر مضاف وهو بيان لا يلزم ظرفية الشيء

لنفسه

دية
المستند انما هو المقادير

لنفسه وهو اي الاسم معرب وتسميه الاسم به لتبين المعاني الطارئة
 عند التركيب او لازاله فساد الالتباس والاشتباه يقال اعرب اذا
 بين الوجه او ازال العرب اي الفساد والحق للسلب ومبني ومي
 الاسمية تسميا بالبناء المعروف كالدارم في الدوام على حاله
 فالمعرب من الاسم بالتعريف الذي يسمى ما يختلف اعرابه باختلاف
 العوامل والبناء للمبينة البعيدة فبالان الاسباب القريبة هي
 المعاني المعروفة عليه من الفاعلية والمفعولية والاصناف فخرج
 نحو من الرجل ومن زيد ومن ابنك ولتقدير العامل آخر الكلمة
 عن حالة اصلية وهي السكون او حاله اخرى اعرابية حاصلة بل
 هذا العامل سمي عاملا والتغير عن حالة الى اخرى معنى الاختلاف
 فزيد الذي يسمى شخص به ثم ركب مع عامله اول تركيب فيه اختلاف
 فيكون في اول تركبه معربا واما قبله فبني صرح به الفاضل رضي
 الذي لا ان كونه معربا في اول تركبه مشكل بناء على ظاهر ما ذكره
 العلامة من قوله باختلاف العوامل تأمل اعلم ان نون التثنية
 والجمع متولة التثنية وتا الثانية وبأ النسبة كجزء الكلمة ولان
 تظن ان في التعريف دورا للترفع معرفة الاختلاف على تعقل
 ماهية المعرب وتفرعه عليها لان حصل الاختلاف موقوف على
 تعقل المعرب وحصله وتعقل المعرب موقوف على تعقل الاختلاف
 دون حصوله فلا يلزم ذلك خلافا لفظا اي ملفوظا ظاهرا

في الكلام

في الكلام

فالضبط على المتدريه او على حذف الضمان وهو اختلاط واقامته
 مقامه وكذا تقدير نحو جاني زيد ورايت زيدا ومررت بزيدا
 ختلافا تقدير ومقدرا بان يتدرا الاعراب على حرفه الاخير وكله
 او في محل هذا الوضع للتوابع لا للافاء قد كنت على ان المعرب نوعين
 ما فيه اختلاف لفظا وما فيه تقدير والمبني لا يقدّر في آخره الاعراب
 او المانع من الاعراب وهو المناسبه لما لا يمكن له في رتبته لا في آخره
 بل يقال ان هؤلاء مثلا في جاني هو لا في محل الرفع اي في موقع الاسم
 المرفوع مثل هذه عصا ما يكون فيه الاعراب مقدرا سواء كان
 التقدير للتقدير كما في هذا المثال او التقدير كما في اسم الفاعل المتوحد
 نحو جاءني الفاعل والالف في عصا منقلبه عن الواو لحرهما وانتاج
 ما قبلها ومحدوقة لا لتماثيا بنوعين التكن وفي التشبيه فليدبان
 احديهما ان العامل المعنوي كاللفظي والثانيه ان التكبير عرق في
 المستند والتعريف في المستد اليه واخذت عصا وهو منصوب تقدير
 على المفعولية وضربت بعضا وهو مجرور تقدير بحرف الجر والاعراب
 هو الاظهار والبيان اذ اناله السناد بالاشترار اللفظي لغة واصطلاحا
 رفع مبين لكون الشيء فعلا ونصب مبين لكونه مفعولا وحرفه
 مظهر لكونه مضافا اليه وعند كثير من النحاة الاعراب هو الاختلاف
 المذكور وليس بنسبته لان الاختلاف امر معقول فكيف يكون الاعراب
 الظاهر المظهر عبارة عنه ثم اعلم ان الرفع ضم وواو والف نظرا الى الوضع

والنصب فتح وكسر الف وياء كذلك كسرو فتح ويا كذلك وصيغتين الكل
 ان شاء الله تعالى وقوله حركات الاعراب وحروف الاعراب من
 قبيل اضافة الاسم الى الاحص من وجه لان الحركة والحرف قد
 يكونان ضمير اعراب ايضا لان قبيل اضافة الشيء الى نفسه فيه
 ظهور فساد ما قيل ان الاختلاف هو الاعراب بل ليل هذا القول
 ولما ذكر ان الاعراب رفع ونصب وحرفين ان كل واحد منهما
 قد يكون حركة وقد يكون حرفا بقوله ويكون الاعراب بحركة
 وهي الضم والفتح والكسر وتقدمها على الحرف لاصالتهما والبناء
 زائد على القول المستد كاسر من جاءني زيد الى آخره او يكون
 بحرف وهي الالف والواو والياء كما في الاسماء الستة الواحدة
 الكبيرة المضافة الى غير ياء المتكلم فلو كانت شتاة او مجموعة
 لكان اعرابها كاعراب ساير المشتبات والمجموعات ولو كانت
 مصغرة فهي كالمفرد المنصرف لاحتمال الياء الحركات الثلاث
 اذا كان ما قبلها ساكا نحو جاني اخيك مثلا ولو كانت غير مضافة
 فالاعراب الحركة لعدم المانع ولو كانت مضافة الى ياء المتكلم
 فبعضهم جعل اعرابها لفظيا حال الجر وعند بعض مبني لاجل ياء
 الاضافة واعلم انهم كرهوا استقلال المشتق والمجموع الفرعين
 بالاقوي الذي هو الحرف لكونه بمنزلة حركتين فجعلوا اعرابها
 بالحروف لتكون في المنزلة الاعراب الاصلية وهو الحركة والاقوي

وهو الحرف وتخصيصها لما جئنا المشق في استلزام كل واحد منهما ما اذا
 اخري كالاخ للاخ مثلا وفي الاضافة ظهرت تلك الذات وتوحي
 المشاهدة وهنك على التنبيه والجمع السام بالاستيناء والحروف الثلاثة
 رعاية تفصيل اسماء العقلاء على غيرها وفي ثم ومن للتقليب مثاله
 جاني ابوه واخوه وحموها ولم يقل وحمى لكون الخم عشرة البهل
 وهنوع وهو التي المستخرج ذكره كالعروق والقلع المبيع وفوه وود
 ماله ولم يقل وود لجعل مداوم الجنس وصف الذات وضما للضمير
 لا يكون اسم جنس فجعل رفع هذه الاسماء بالواو لكون الواو في اخرها
 قبل ان يحذف لاسطر التنوين فلذا مثل بالواو دون الالف والواو
 والياء ولما اضيفت هذه الاسماء عادت الواو الصالحة للرفع وجرها
 بالياء المنقلبة عن الواو بعد نقل الحركة اليها قبلها المناسبة في
 الالف المنقلبة عن الواو والحركة المفتوح ما قبلها للنصب وليريد
 مثال الجر والنصب وهو رايته اباه ومررت بابه مثلا للاختصار
 والتمثيل باني الى اخره دون ابوك الى اخره مع عدم الرجوع اليه
 لما سئله في الالزام الاضافة اليه مظهر هو في حكم غائب كما سيجي
 بيانه ويكون بحرف في التنبيه واثنين وكلام مضافا الى ضمير
 والجمع المذكور السالم والواو وعشرين واخواته اما رفع المشي
 بالالف فللوقوف باخره علامة للتنبيه فلو الحق الفناخري للتر
 لزم الحذف والالتباس وان لم يحذف احدهما لزم التقاء الساكنين

فصلت هذه الالف علامة الرفع ايضا مع المناسبة بينهما ليجري مجرى
 مرفوع فليحق بالفضل ورفع المجموع بالواو التي هي علامة الجمعية لعل
 ما مرفوعي اليها من حروف العلة واربع حالات فاعطى اليها لجرها
 وحمل عليه النصب لمواخاتها في البهنية وفي الكاية فترك في
 التنبيه ما قبل الياء على القصد كما كان قبل الاعراب بالياء وفي الجمع
 بكسر ما قبلها لاستشغال الضمة حينئذ وكسر النون في التنبيه
 لانه ساكن في الامس وحركته بالكسر فتح في الجمع للمفروق في نحو
 المصطفيين واما الثاني واولوا وعشرون فلما كانت في معنى التنبيه
 والجمع حلت عليها في الاعراب واما كلا المضاف الى مضمير فليتنبيه
 للمشي في المضمير الثاني كجاء في الرجلان كلاهما جعل موافقا
 له في الاعراب ايضا ثم اطرده في المتكلم والمخاطب وفي المضاف
 اليه المظهر لا يقال جاء في اخوانك كلا اخويك فلم يلحق بالمشي وحمل
 اعرابه بالحركة التقديرية نظرا الى افراد اللفظ مثل جاني سلطان
 مثال للرفع وللجر نحو مررت بمسلمين وللنصب مثل رأيت مسلمين
 ولم يذكرهما اختصارا وثل جاني مسلمون مثال للرفع والجمع ورايت
 مسلمين وكررت بمسلمين لنصبه وجمع في المثال والاقتران بالتنبيه
 علم ان المراد بالجمع الجمع المذكور السالم فلما فرغ من بيان الاعراب
 فيما لا يتقدروا لا يفسر شرع في بيان ما يتقدرون فيفسر فقال واذا
 تعددوا احتمال الاعراب في الاحوال الثلاث لفظا اي من حيث

المانع للقطعي وهو تمييز كعضيا والمانع في الاحوال الثلث هو الالف
 المحذوفة لانثيا الغير القابلة للحركة والتمثيل بالمكره ومن المعروف
 الذي فيه الالف موجودة للتبعية على كون المنكر كالعرف
 في حكم التقدير وان كانت الالف في المنكر ايضا بديهة لكنها في
 حكم الملوطة لبقاعلة حدتها فكان الاعراب عليها حكما وشلا فلا
 فالمانع فيه اشتغال الآخر بغير الياء في الاحوال الثلاث على
 الاصح والبعض لم يعتبر اشتغاله حال الجرو وجعل كسره علامة للجرو
 او اذا تقعر واستقبل الاعراب مع امكانه **كقاص** اي كاسم
 الفاعل الناقص رفا وجر اي حال كون القاصي مرفوعا ومجرورا
 والحال من المجرور جازا عند البعض والعامل معنى الكاف التثنية
 ويجوز ان يكونا تمييزين والعامل تقعر الاشتغال للجرو من الكسر
 الي البنية وتوالي ثلاث كسرات ان عدت الياء كسرة والافا كسرة
 واما لو كان منصوبا فلا اشتغال ويكون اعرابه لفظا فاذا قرئ
 جاءني القاصي بضم الياء فمكسر الاشتغال **وتقصر** كاي الحسن
 اي كما في واحد من الاسماء الستة مضاف الي المرفق باللام
وسبلي التوم اي وكما في الجمع المذكور السالم الملاقاة بعمدة الولاية
 سا كما يقدر مضافا او غير مضاف كما في القيمة الصانع **مطلقا**
 اي تقصر الاعراب في الاحوال الثلث فيها السقوط علامة الاعراب
 لانتفاء الساكنين نحو جاني ابو الحسن وسلكو التوم ورايت ابا الحسن

وسبلي التوم ومررت بابي الحسن وسبلي التوم وتقص الاعراب
تسلي اي كما في الجمع المذكور السالم المرفق المضاف الي يا المتكلم
 المقلوب واوه ياء مدغما في ياء المضافه لاجتماعها وسبوا
 بالسكون مع ابدال ضمة ما قبل الواو كسرة لاشتغال الجروج
 من الضمة الي الكسرة وتقر واستقبل الاعراب في التثنية المرفوعة
 المضافة الي المرفق باللام الساكنة الالف لانتفاء الساكنين
 نحو سبلا التوم رفا فاعرابه مثل اعراب رفا وجر المذكورين
 انما واما حالتي الجرو والنصب فالاعراب حرف لقطعي وهو الياء
 في سبلي وسبلي التوم بحركة الياء وعلامة الحذف وهي لنتا الساكنين
 ايضا موجودة حالتي النصب والجرو مع هذا حركت الياء لان دغمة
 بحريك الحرف اذا امكن اهون من رفعه بحذف الحرف وهما
 يمكن بخلاف الالف وقدم مثال الجمع على مثال التثنية مع اولوية
 العكس لوجود الاعراب التقديرية في الجمع مادة لامونة وقد
 في التثنية رأيا فتقديري للاشتغال والتقدير المذكورين
 وجهها كما يستد محذوف وهو هو فهو تقديرية والجملة جوازا اذا
 تقذر وما عطف عليه ولما كان غير المنصرف طويل الذيل اخر
 هذا الحكم الا في المنصرف عليه حكم غير المنصرف عن تحت القدر
 والتقسيم ان كان الواجب تقديمه ويبيانه بعد بيان الاعراب
 بالحركة والحرف بان كلاهما اما ثام في الاحوال الثلاث او لا

ولهذا الحزم ايضا عن افراد ما يتوحي فيه الجر والنصب وقال
والنصب يتبع الجر ويجل عليه مخرج صوت في التثنية وبالمجي
فها والجمع السالم سواء كان جمع مذكرا او مفعلا او جمع مؤنث
نحو رايته مسلمين والاشئين وكليهما في التثنية والمثنى بماء
ومسلمين وعشرين رجلا واولي مال في الجمع المذكور والمثنى به
ولمئة السبعة مئة فيهما ورايت **مسلمات** بالكسر مثال الجمع
المؤنث السالم وانما حمل النصب على الجر فيه لئلا يلزم مزية في
الجمع المؤنث المزعج باعتبار قول الحركات الثلاث على الجمع
المذكر الاصيل الوارد على الحرفين في الاحوال كلها ولم يقتصر
مزيتها باعتبار كون اعرابه بالحركة لصيرورة الاعراب بالحرف
اصلا بالنسبة الى الجمع لما تملكته والحكم بالعكس بان يحمل الجر
على النصب صوت في غير المنصرف المجرى عن الاضافة واللام
لما تملكته الفعل في تحقق الفرعيتين اما في الفعل فباعتبار
الافادة والاشتقاق واما في غير المنصرف فلوجود عليين او
ما هو في حكمهما بحيث يكون كل واحد منهما فرعا لشي كما سيظهر
وجه فرعية كل دواي غير المنصرف ما يكون فيه اثنان من
العلل التسع وتسميه كل واحد منهما على مجاز اذ كل واحد
جزء على فالعلة الثامنة التي يجب على المتكلم ان يختار معها الحكم
مجموع الطرفين او واحد يقوم مقامهما والعلامة لوجه الله لم يبرح

بالسنة

بالسنة ولا بالعلمية لئلا يحتاج الى بيان سببية كل منها ولا الى علميتها
ويدخل في هذا الحد ما دخله الكسر التثنية ضرورة او تناسبا وكذا
المجموع بالواو والنون وبالفاء والياء علمين لمؤنث كسليين ومسلمين
الا انه لا يظهر اثر منع الصرف فيهما لفقدهما نون التثنية اي يحدف
لتثنيتهما الكسر لكان ان اعراب مثل مسلمين اعراب المفرد حينئذ
ويحل النون معتقب الاعراب وحيث اجزاء حكم غير المنصرف عليه
والعلل التسع هي العدة بقوله **العدل** وهو فرع على المدول
عنه والوصف وهو فرع على الموصوف اذ حال الشيء يعرف بعد
ذاته والتانيث وهو فرع التذكير بنية والعلمية وهي المقررة
على النكارة لان كل ما عرفه كان مجهولا او لا ولم يغير من اقسام
المعارف سواءها المدور مدخلية المضمرة والمبهم المبين في هذا
الباب ولحمل الاضافة واللام غير المنصرف في حكم المنصرف **والجم**
وهي مقررة على العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة
الى ما يافى حذونه من اللغات الاخرى والجمع وهو فرع الوحدة والتركية
وهو فرع الافراد ووزن المتعرج على وزن الاسم فان اوزان
الافعال مخالفة لاوزان الاسماء واذا وجد فيها وزن من اوزان
الافعال كان ذلك فرعا بالنسبة الى اوزانها وزيادة الالف
والنون المتعرجين على ما يريد عليه وما قيل انها فرعا التي التانيث
لزيادتهما في الاخر وعدم قبول التاء كالتانيث منعت

الفعل

لعدم كون المتابعة حجة الفرعية او يكون في غير المنصف واحدا من
الاسباب المذكورة بغير مقام الاثنين منها وذلك الواحد
القيام مقام الاثنين الجمع الاقصى الذي لا يجمع بعد جمع تكثير كانا
جمع جمع انما جمع لغو ولم تلحق به ياء النسبة في الجمعية بخاتي
جمع بخاتي غير منصرف ولم تلحق به التانيخ فخرج نحو صياقه كسا جده
اي مثل ما كان قبل الله حرفان مفتوحان وبعدهما ثلاثة اخرى
بذلك حرفان او لهما سكون سواء ادغم فيه احدهما في الآخر كدواب
اولا وسواء حذف منه الآخر كالناقص من هذا الجمع نحو جوار اول
و مثل مصايح فما كان قبل الله حرفان مفتوحان وبعدهما ثلاثة
احرف وسقط ما كان سواء ادغم نحو بخاتي اولا ولبلوع هذا الجمع
الي حد لا يكرر بعد مع فقد نظير في الاحاد وللزومه وحمل بعض
صيغة على بعض منه جمع مرتين صار بمنزلة الجمعين او ذلك الواحد
القيام مقام الاثنين الف التانيخ المقصورة اي المرد ككسري و
الف التانيخ المدودة اي التي بعدها الهنة كصخراء وذلك لان
هذه الالف لما كانت غير منفصلة عن البناء بحال تزل لزومها الكلمة
منزلة تانيخ اخر وفي المدودة ثلاثة اقوال لكن الحق ان الهنة مبد
من الف التانيخ والالف قبلها ونبت للمد كما سيجي في بيان الموت
ولما فرغ من تعريف غير المنصف وبيان ما به الامتناع عن الصرف
من العلل التسع شرع في بيان كل منها شرطا وتأثيرا وتمثيلا فقال

فالمعدل هو تحول الاسم عن صيغته الاصلية الى اخرى مع اتحاد المعنى
من غير الحاق واعلال يخرج رجل مضطرب لقتاوت المعنى وكوثر
لالحاقه بجمع ومقام لا ملاله وهو على نوعين نوع يحقق ان ذلك
غير منع الصرف على عدلية مثل اخر وهو جمع اخرى مؤنث اخر وهو
افضل التفضيل وكان معناه في قولك اكرم ربيد ورجل اخر بحسب
الاصل رجل اشد تاخر من ربيد في وصف من الاوصاف ثم نقل الى
معنى غير بشرط ان يكون المستعمل فيه من جنس المذكور قبله فلا يجوز
جاءني ربيد وفسر اخر او امرأة اخرى ولما لم يستعمل في الظاهر اخر
باللام او الاضافة او من اللام واحد لها لافضل التفضيل استمالا
اختلف فيه فقيل انه معدول عن الآخر وهو الصحيح لانه لو كان
مع من المقدرة لوجب ان يقال مفتوح اخر على افضل لوجب ايراد
فعل من وتذكير سواء كانت من ظاهرة او مقدرة ولو كان مع
الاضافة لوجب ذكر العنصر اليه لانه انما يحذف حيث يجوز اظهاره
وهنا لم يجوز ولا يلزم تعريفه وان كان معدولا عن الصرف باللام
لعدم تضمنه اللام ولذا العرب بخلاف سحر واس فانها مع انهما
معدولان عن السحر والاسم المعرفين باللام ستمنان للام ولذا
بيننا وقيل انه معدول عن اخر من على وزن افضل من لان افضل
التفضيل المجرد عن اللام والاضافة لا بد ان يعتبر مع من ويفرد
لفظه في الاحوال ولما كان اخر مجردا عنه فمع الخلو عن من حكم له

معدول عن اخر من وهذا غير صحيح لان استعمال اخر بالمطابقة لم يرد
 يكذب به ونوع تقديره ان لم يستدل على عدليته لا يمنع الصرف
 مثل عرفانه ما وجد الاعمال عن مصرف مع عدم امكان تقدير
 سببه اجزائه مع العملية غير العدل وهذا بين فقد رفيه العدل
 ليلامنه قاعدتهم بصيرورة الاسم غير مصرف بسبب واحد
 فقيل انه معدول عن عامر علما والوصف وهو موضوعية الاسم
 لذات باعتبار معني هو المراد بشرط تايين كون الاسم في اصل الوجود
 وضما حقيقة لا توهمها سواء لم يثبت عليه الاسمية مثل جمع جمع اليم
 وهو معدول عن جمع سكن اليم على الاكثر وهو صفة ومفرد
 جمعا وكحرم ومخرافوي اجمين شاذ او غلبت عليه الاسمية بكثر
 استعماله في واحد من امته بعد عمومته وضما في الكل بحيث لا يحتاج
 وقوعه عليه الي قرينة كارب في الحية التي فيها سواد ونيان
 واسود في الحية السودا بخلاف ساير السود فان استعماله فيها
 يحتاج الي قرينة يحول اسود وشعر اسود والامداد وان ذلك على
 الكميات المفروضة وضما لكن لا يدل وضما على الذات المعبرة
 في الوصف وضما بل دلالتها على ما بالعرض كافي قولك مررت بـ
 منسوق اربع دلالة الوصف على العموم والشركة والعملية على
 الخصوص والوحد لم يمتصا اسما واحدا من الصرف والتانيث باللام
 لان التانيث بالالف لا شرط له لفظا مثل طهر وتقديره مثل زبيب

١١٧

ولا بد فيه من العملية لانه الموشح هو التانيث الثلاثي والوهم
 اما بالالف لولا العملية ان كان بالياء والفتحة مع العملية واجبا
 التانيث الثلاثي المتشوي الساكن الوسط وضما كدماء
 واعلا لا كما ارى علما فانه جائز التانيث بغير العجمة لفظا بفتحة
 ان التاء والحرف التانيث عنه وحركة الوسط التانيث عنه التانيث
 واما ما فيه العجمة نحو ماء فالعجمة توجب تانيث التانيث في عموم
 الصرف وايضا ضما بذلك لفظا ان ذلك الفعل والعدل استقرا
 في الثلاثي الساكن الوسط ولعدم كماله الوقت العلية واللاح
 التركيب والجمع الموشح بالالف والنون والفاء التانيث الاسم من كونه
 ثلاثيا وان سمي مذكورا بلفظي وشرط الزيادة على الثلثة فسمي
 رجل سهرف وزيب اسم رجل غير مصرف لكن اذا قيل جاتي زيب
 اسم رجل لا يجوز لان الاعتبار في الاشياء الى الاعلام هو المسمى فلان
 لم يجر جاتي فلان اسم رجل اعلم ان الزيادة على ثلاثة اما ان يكون
 لفظا او تقديره ليجل فان اصله جبال وهو علم الضبع وي موشح
 فان سمي به مذكر كان غير مصرف مع كونه ثلاثيا لفظا والعجمة وهي
 كون الكلمة من غير اوضاع العرب مثل مشرنا كان ثلاثيا مثل
 الوسط وغير مصرف لعمليته لفظا والتانيث والعجمة ومثل ابراهيم
 ما كان زايدي اعلى الثلاثة وكان علما قبل النقل الي العربية ولا
 بد في تانيثها من العملية اي من كون الاسم الاجمعي علما في اول

استقامه في كلام العرب وان لم يكن قبل ذلك علما قد دخل قالون فانه
كان معق الجليل في لغة الروم ثم جعل علم راوي راغ و هو عيسى
لجوده وقراءته فلما كان كذلك استمع دخول اللام والاضافه عليه
فخرج ايضا من القوي المعاق لما وضع من الكراهية لبقائه فكان
هذا الاسم لم يعرف من كلام العرب بخلاف ما افاجل علماء اللسان
في كلام العرب مع تحرك الاوسط ان كان ثلاثيا وهذا الشرط لا
يتغير له في العجمة عند سيبويه والكرم لان تأثير تحركه في الموث
لقيامه مقام السادس علامة التانيث والعلامة منقودة في العجم
فكيف يندمدها شي لكن العجمي مجرد كونه في ثلاثة احرف يشبه
كلام العرب ويصير خارجا من كلام العجم لانه مبني على الطوائف
او الزيادة على الثلاثة اي ثلاثة احرف لان الاسم الاعجمي ماد امر
ثميلا يكون انشبه بكلام العجم فيصير في منع الصرف نوع متصرف
لنقدان الشرطين المعتبرين في تأثير العجمة فكانا منتفية عنه بخلاف
هذه جازي الصرف فانها يوجب منع صرفه موجود لكن باعتبار القوا
جوز صرفه ولا يلزم من اعتبار العجم في الثلاثي الساكن الاوسط للوث
كاه مرجحا اعتبارا في نوع سببا واما قول صاحب المصباح فلما ما فيه
سبب ثالث كاه وجوز لم يعرف البتة فلم يدم اشتراطه في سببية العجمة
الزيادة او التحرك او لا قلته احد الاسباب الثلاثة مقام التحرك
والجمع المعتبر في منع الصرف مثل مساجد ومساجع مما هو على صانك

او ضا ليل وضما قد دخل فيه ضما ج علما للضبع اذا انكولان في حال
العلية لا حاجة الى اعتبار الجمعية للاصلية ودخل سارا ويل لانه جمع
سرواله بتقدير او قدمت اليه مع باقي الشروط والتركيب وهو جمل
العين بتزله اسم واحد مثل معد يركب ويملك فخرج زيد وقرى
وضاربة والتريا اعلما ويشترط في تانيث العلية ليصير التركيب
لازما وهو المعتبر ويشترط كون التركيب غير اضافي لان الاضافة
يحل غير الصرف في حكم الصرف فكيف تؤثر في منع الصرف ويكون الجمل
الحكي على حاله طاله العلية في اخر المضاف اليه يضرع الصرف ولا
اسنادي لانه مبني على حاله قبل العلية ولا ارتباطا بالسمية
قبل التسمية فيخرج منه نحو رجل ظريف علما بشرط الوجوب عدم كون
الثاني مبينا قبل التسمية فخرج سيبويه واربعة عشر على خلت جاز
الاعراب فيها مع منع الصرف لكن الافصح فيها مراعاة البناء الاول
وزن الفعل المعتبر ما يختص بالفعل من مثل وفعل وانفعل وانفعل
واستفعل ولا يوجد في الاسم المنقول عن الفعل مثل شمر على وزن
فعل مفتوح الفاء مشدد العين وضرب على وزن فعل المبني للمفعول
مشدد العين او مخففة او مرتجلا انجما كبقم اسم صبي معروف اذا سمع
به شخص يكون غير متصرف للعلية ووزن الفعل لا للجمعية لانه
اسم جمل وكذا المعتبر ما يكون اوله في الاسم احدي الزوايد الاربع
ويكون وزنا لازما فيخرج امر وايم علمين لانهما في حاله الرفع كخرج

وفي حاله النصب كافتح وفي حاله الجر كضرب في قول من اتبع حركه
 ما قبل الآخر للاخر اما من في ما قبل الآخر فيها لزوما فمضارع
 منصرفين اذا جعلوا عليين ويكون غير قابل للتاء المتحركة التي في الاسم
 فانه يلحقها يخرج من اوزان الفعل وذلك انصرف بهلجي بمكة
 ولا يغير قبل الاسود التالفة الموشة لدخولها فيه بعد غلبة
 الاسم ولا اعتدادا بالعارض ويشترط في نوعي وزن الفعل ان لا
 يعمل خارج رد وقيل اذا جعلوا عليين لا يمتد شانهان لمرد وقيل مثل
 احمد بالحق ونجد بالون وتقلب بالتاء التوقانية ويشكر بالياء
 التختانية اسماء واعلاما لا شخاص معينة فالروايد الاربع لا طراد
 زيادتها في اول الفعل صارت اشدا اختصا صابه فلذا اضيف ذلك
 الوزن الى الفعل وان لم يكن قابلية ولا اعتبار بالقلبة في وزن
 الفعل فلذا لم يمنع وزن فاعل الصرف اذا سمي به مع غلبته في الفعل اعلم
 ان وزن الفعل لا يجمع مع المعدل استقراء لانه انما يكون على فاعل
 ومنفعل ومنفعل ومنفعل ومنفعل ومنفعل ولا يثبت هذه الاوزان معتبرا
 في منع الصرف والالف والون المضارعان وقدم بيان وجه المضا
 فان كان الالف والنون مع المرند فيه اسما فالشرط الملية ليقوي
 الشبه بعدم دخول التاء لانها تمنع من زيادتها كما تمنع من حذفها
 كمر وان مفتوح الفاء وثمان مضوم الفاء وعمر ان مكسور الفاء
 حال كون هاء الالف من الاعلام لا شخاص معينة فخرج سعدان ولا

رد

بن

بقت لمي سعدانه وان كانا مع المرند فيه صفة فالشرط الاسمي انما هو فلا
 ليقوي المشابهة ووجود فعله بشرط بالعرض لا يستلزامه اسما به
 فعلانه الا عند بني اسد فانه يقولون سكرانه ويصرفون مذكروها
 ولا سعدان يكون معصودا بالذات لمصول اختلاف صيغة المذكر والو
 الذي هو احدي وجوه المشابهة المعتد بها كعطشان فانه يمنع
 من الصرف اتفاقا لاستفاء فعلانه ووجود فعله ركة اندمان الذي
 موشته ندى لاندمانه وهو من الندم حال كون عطشان وندمان
 من الصفات الدالة على مكان قائمة بالذوات لاندمان الذي
 موشته ندمانه وهو من المناداة فانه منصرف اتفاقا لوجوده فلا
 واستفاء فعله ورحان الذي نقل فعله المقدي الي نقل مضوم العين
 ثم بني هو منه فختلف فيه لعدم رحانه وعدم رحي تنبيهه الي
 هذا التثنية وهو متما وفعل نون ومما فضل سكن وكذا القلمقة
 وباب وفصل وشبهها ولفظ التثنية يستعمل فيما له تعلق بما قبله
 نقلتا معتد به مع سبق ذكره له وهنا كذا فانه لما بين حركتي
 المنصرف واذا ده وجب ان يبين وتصرح بانثه الثابت المفهوم ضمنا
 فقال حكم غير المنصرف اي اثنان ثابت بالعلة التامة لا يدخله
 الكسر والتنوين الذي للتمكن للظواهر ان كان ثابتا مكافا لثابت في
 مكاييل بانه انتم بالتنوين المقدي يري والام ينصب بواو ذلك لانه
 لما اجتمع فيه فرعان لا متلين وشابه الفعل المنصرف على الاسم من وجين

نه

نه

افادة واشتقاق حذف منه علامة يمكنه وهي التوين اصالة والجرها
 لما بينهما من التاجي والحقاق في الاضافه وانما لم ينسب المنصرف
 بعينه المتابعة كانه اسم باد في مشابهة الحرف لان الفعل المشبه به
 اسم ضعيف في البناء بسبب تطفل المضارع في الاعراب على الاسم بخلاف
 الحرف فانه قوي راسخ في البناء فلم ينسب من الاسماء المتابعة للفعل الا
 ما كان بمعنى الفعل كاسم الفعل وهذا اولي مما قيل ان حذف كل واحد
 منهما بطريق الاصله كما هو المتبادر من عبارة هذا الكتاب ايضا
 لصيرورة المضاف والمنصرف باللام منصرفين لزال المتابعة باللام
 والاضافة فاعيد اليهما ما سقط من المتابعة والتوين لا يمكن عوده فيها
 والكر يمكن عوده فاعيد لان الكر لو لم يكن تابعا في السقوط لما جاز
 عوده عند الضرورة المحيية الي التوين لا الي الكر كناية ورن الشعر
 لكنه عاذ كما في قول الشاعر المضيغ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره
 الا اذا اضيف او عرف باللام فيدخله الكر لمخرج التوين من غير
 الوجود بسبب اللام والاضافة فلم يتصور سقوطه لمنع الصرف حتى
 يصح سقوط تابعه مثل صليت في مساجدكم او صليت في المساجد
 بكرة له اذ فيها اوسج وعوض معطوف على اضيف ضرورة داعية
 الي التوين كاستقامة الوزن الشعري او تناسب داع الى التوين
 اما المراعاة النواصل التي هي بمنزلة القوافي الشعرية الواجبة المحا
 اولام استحقاق فيدخله الكر تنبعا والتوين اصالة مثل اعد ذكر

نعمان

نعمان لما ان ذكر هو المك ما كثرته ستوح هذه اشال الضرورة
 وزيد في سلاسل بالكر والتوين لرعاية المشاكلة الشخصية مع
 قوله وانما لم اعلم ان غير المنصرف في هذه الاحوال باق على ترك الصرف
 لوجود السنين التوحيين له لكن على قول من عرفة بما لا يدخله الكر
 والتوين منارضا بما بدحوها وما قيل ان حكم غير المنصرف وقد
 يختلف عن العمل كما في هذه الصور فلذلك لم يفرقه العلامة بالحكم
 المعرب لما لم يختلف عن علته عرف المعرب به ضعيف لان اثرية
 عدم دخول الكر والتوين لغير المنصرف مقيدة بالسلامة عن الف
 ورعاية التناسب والاضافة واللام واذا كان كذلك فلم يختلف اثر
 غير المنصرف عن علته قط ويلزم من ذلك القول جواز تخلف الحكم
 عن علته القائمة وهو مما ياباه العقل والنقل ولو قيل ان توين
 الضرورة والتناسب اي نوع من انواع التوين فقل انه توين
 التكن لان الاصل في الاسماء التكن فاذا عرفت الضرورة ردت
 غير المنصرف الي الاصل لان الضرورات تلحق المنطورات فلان تلحق
 التي الي اصله وهو التكن اولي ومع هذا لم يلزم الانصراف لوجود
 السنين جيند وهو عبارة عن عدمها كما فهم من التعريف المذكور
 لغير المنصرف المرفوعا انت ابتداء بمعية المرفوع الفاعل
 اصل المرفوعات لاقتضاء القاعلية الرفع والمبتدأ والخبر خبران
 واجزاها وهي ان كان وتكن ولعل وليت واسم ما ولا المتبتهين

ورة

قال
 في
 التوين

يدعى خبر لا التي لتنفى الجنس فلما ذكرها مجلايين كل واحد منصلا
 فقال يا فاعل ما هو يتناول الاسم المصريح وما في تناويله نحو الخبيث
 ان يقوم اسند ومن على وجه صحة المكوت اليه الفعل سواء كان
 تاما او غير تام اخباريا او انشايا معلوما او مجهولا اختياريا
 او غير ذلك فيه كحركات تكرار كان زيد قائم وقم ولا يتم ويعم
 او شبهه في الحروف الاسمية كاسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة والمصدر واسم التقدير واسم الفعل فلهذا في نحو اقام الزيد
 وهو قائم الزيدان على الاصح وفي الدار اخوه الرفع لاجله الضم
 المقدر للظرف واسم الفاعل على الاصح ومعني الفعل اعم من شبه
 لانه ما ينبغي عن معناه سواء كان متابعيا له في جوهر الحروف او لا
 لحرف السنية واسم الاشارة وحرف التثنية وكان ويجوز ان يكون
 هذه الاربعة عاملة في الحال دون الفاعل فلهذا ذكر في رسم الحال
 او معناه ومنها او شبهه مثل قائم زيد فيه الفعل اختاري والتا
 حقيقي وضرب على صيغة المبني للمفعول عمرو هو مفعول حقيقي
 وان كان في الظاهر فاعلا وزيد قائم ابوه قابض فاعل اسم
 الفاعل المتشابه للفعل المعتمد على المبتداء وزيد مفعول وب اخوه
 فاعل فاعل اسم المفعول المتشابه له المعتمد على المبتداء وعامله
 اي رافعه يحذف ويضمرا علم ان الحذف استقام الشيء لسيا والام
 استقامه مع بقاء الشئ والمراد في مثل هذا الموضع الاضمار لكن مذكور

فعل
 الفاعل

فاعل
 المفعول
 المفعول
 المفعول

مقام

٢١

مقامه المحذوف فجاز الالاف يوم الاضمار الذي في متابعه الاضمار
 وقد وقع في هذا الكتاب في مواقع كثيرة هكذا جاز اي حذف جاز
 اذا قامت قرينة حالية او مقالية عليه مثل زيد في جواب من قال
 من قام سايلا عن تعيين الفاعل بعد تعيين الفعل عند فاذ اقد
 قام زيد يكون المعني حينئذ ان الفعل المعين الذي طلبه الفاعل
 فاعله زيد بخلاف زيد قاما والمعني حينئذ ان الفاعل المطلوب
 المعين فعله قام وهو خلاف المطلوب وتنويع المطابقة لهذا
 لا يضر بل يجب مع ان في هذه الصورة تقليل المحذف وهو حذف
 الفعل فقط وفي صورة المطابقة حذف الفعل مع الضمير ولو لم
 يحذف او الفعل او لا يقال قام زيد بتعيين الفاعل فمما لا قصد
 لان مثل الكلام انما يقصد به الحكم دون الحكم عليه فالوقوف
 جوابا للسؤال قرينة حالية في هذا المثال ووجوب اي حذف او جاز
 اذا فرغ ظاهر مع قيام قرينه يدل عليه مثل ان زيد قام فحرف
 الشرط الداخل على الفعل حقيقة قرينه وقام المذكور مفسر قائم تائه
 ما نوجب الحذف لكرامة الجمع بين المفسر والمفسر لافادة التاكيد
 الحاصل من التفسير بعد الاضمار ولا يتأخر العامل عنه اي عن
 الفاعل لتقدم المؤثر على المؤثر ولا يستغتاب بصور الفعل بقصور
 الاسناد والمجتهد اليه طمعا قدروا معنا وفضلية المفعول لاسيما
 بتقدمه على العامل ولا يتقدم العامل في اسم واحد بان رفعه

فاعل
 المفعول
 المفعول

فاعل
 المفعول
 المفعول

عاملان للرؤم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو ما ياباه العقل
 ففي التعدد بلا خطه معني الجسمية في لفظ العامل فلا تنافح هنا
 وان تعدد للتاكيد غير مقتضى للفاعل يجوز ضرب ضرب زيد وكذا
 لا يتعد الفاعل ايضا بان يكونا متماثلين بل عطف من حيث
 الناعلية بفعل واحد لانه بالاول ثم الاسناد ويذكر الاسم الآخر
 لانه ان لا يكون تاما لعدم تعدد الاسناد بخلاف التعلق بالفضلات
 وصور لعدم التاخر والتعدد بقوله **فالفاعل في مثل زيد ضرب مضر**
 فان في ضرب ضميرا عابدا الى زيد وليس زيد فاعلا مقدما لما مر
 وكذا الفاعل مضر لا متنازع تعدد العامل لما مر في مثل ضربني والركبي
 زيد اي فيما يكون العاملان متنازعين في اسم واحد على الناعلية
 والمظهر المتنازع فيه **مفعول الفعل الثاني عند المصريين** وعلى
 اختيارهم مع جواز اعطاء الاول للقرب والامارة لتقديم الذكر
 الحكيم لتفسير المظهر للمضرك في ربه رجلا ونعم رجلا وهذا الاعتبار
 لا يمتشي في ضرب غلامه زيد ان يكون المراد ان غلام زيد ضرب
 مولاه زيد فبلا خطه التفسير الذي ليس به لا يجمع بين المفسر
 والمفسر معني بينهم ان غلام زيد ضرب اما المولاه فلا ومفعول
الاول عند الكوفيين وعلى اختيارهم للاهية باعتبار الاولية
 ويظهر ما اثنى الخلاف بين البصرة والكوفة في التفسير عن
 الاختلاف بالخلاف اشعار بان لا تنحجب المعنى والحقيقة لهذا

الخلاف

الخلاف لخلاف الشجر في مثل اي فيما يختلف العاملان طلبا واقتضاء
 نحو ضربني واكرمت زيدا فالعامل الاول يقتضي المرفوع والثاني
 المنصوب والعكس في ضرب واكرمتني زيد فمختار البصرية في
 المثال الاول نصب ويند على المفعولية واما الفاعل في التعدد
 الاول على وقف الظاهر وفي المثال الثاني مع زيد على الناعلية
 وحذف مفعول الفعل الاول ومختار الكوفية في المثال الاول
 رفع زيد على الناعلية ومفعول الثاني محذوف مع ان المختار الاول
 ضمارة وفي المثال الثاني نصب زيد على المفعولية للفعل الاول
 للاول واما المختار الثاني في الفعل الثاني **والمتبداء** قد مر على يار
 المتكاثرات به لانه العامل انما يمكن لولا رعايته التقدم والناظر
 هو الاسم لفظا نحو زيد قائم او تقدير اخوان بقوموا خير لكم
 ولتبع بالمعنى خير من ان تراه اي صومكم ومما علم به المجرور
 لفظا ومعنى معا اما حقيقة كما مر او كما لا ينبغي عن ملازمة واحد
 من العوامل اللغوية قد دخل فيه مثل محبتك درهم بالباء الزائدة
 التي في حكم المدحوم ومثل سمعت القوم يطلبون حبيا فان القوم
 من حيث هو اسم مجرد الي آخره الا ان سمعت لا يبرر المجموع من حيث
 انه جله حكمة السند اليه يخرج به الخبر ونحو قائم في اقام زيد
 لكونه مستندا والاسم العزيز المركب لعدم استحقاق الاعراب الا
 بعد التركيب فلما ذكر المتبداء المستند اليه الذي وجب له المستند

المتبداء

عن أبي الحسن

عنه بقوله والجبر هو المسند ما كان اسما او فعلا او جملة او جارا
محرورا الى المبتدأ خرج به جرباب كان وان وما ولا وحواير
في اقليم الزيد ان لعدم الاستناد الى المبتدأ او يقرب في زيد
فاصل لانه مستند الى الضمير المستوفيه المنيد للمعوي في المجموع
مستند الى زيد واما عن المبتدأ او لا فذكره في تعريف الجبر الجبر
لا يفرق عامل رفعها معق يميز عنه وليس للسان فيه خط وهو
الجمود عن الموايل المنطوية الاستناد الذي حصل به التركيب له
المعقبي للاعراب وهو ان كان مدميا يصح المعاملية لانه العامل
في كلام العرب علامة لا يؤثر وعدم التي التي التي يصح علامة
لشيء مخصوصه ونقل عن سيبويه واي على ان العامل في الجبر هو
المبتدأ اعلم ان المبتدأ اعمه البيان والجبر معطى القائده فلذا
اشتق المبتدأ والتعرف والجبر التكرار لان الاخبار عن غير معين
بمعين لا يفيد الا اذا اخصص المبتدأ النكرة يا هذا الوجه العاير
معلومه عما سيجي فبين تخصصه بها وقال والمبتدأ قد يكون
اثنان لفظ قد شعرت ان الامثل التعريف فيه نكرة مخصوصة
بالا لوصف اللفظي مثل رجل فاضل في الدار او بالوصف النكرة
مخو شجب في الانا وشجب في الايض اي شجب من اللين او بالوصف
المعوي نحو كرم رجل اكرمه اي كثير من الرجال اكرمه فالوصف
قلل الاشتراك وقلبه قربة بالمعروف في المعين ومخصصه بوقوعها

عن أبي الحسن

٢٣٠

بلد الاحتكام لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة نحو رجل فاضل
الجبر في الدار او الولد امرأة اي هذا الجنس والتقدير نام لغير
لشربا كاذن كثير من النخلة والاحراج هل رجل في الدار مع حلوه
اتفاقا ومخصصه بوقوعها بعدني عام مثل ما احد غير منك لولا
في سياق التي غمت وتعينت بكونها كل فرد فتفيد بخلاف الحكم
واحد غير معين وهكذا كل نكرة يقصدها العموم في الاثنان
نحو شرب خمر من جرادة ومخصصه بتابعها الفاعل في الجبر بعد
الحكم حيث يكون الجبر معتبرا لظرفه مقدما عليه فلا يرد يومئذ
في ما رايته مذ يومئذ بانها ليس مبتدأ مع تقديم اللطوف عليه
لان المعنى على خبرية يومئذ لا حد مثل في الدار ورجل فاضل ان يكون
كالفاعل نظره ولا نظره ان الفاعل على النكرة تخصص بالحكم المتقد
وصار كانه موصوف في المعنى لان المحكوم عليه اذا اخصص بمعين الحكم
كان الحكم على غير المحقق وكذا اذا اخصص بكونه فاعلامه قد قدم للحكم
مخو تكل اراما ولد الى ما اراما وولد الانكل ويجوز تنكير الفاعل كاعرف
انفا وبكونه بمعنى المصدر المدعوه لشخص او على شخص المنسوب الى النا
المرفوع لغرض الثبوت والدوام نحو سلام عليك واصله سلمك الله
سلاما وبذلك سلما فحذف الفعل لكثرة الاستعمال ورفع سلام
لتصدي سلام الله وويل له اي الهلاك له ويبدل فاعرف اقراء
الوشاء وجعل اي هلاك لم يكونا بمعنى المصدر فيكون تنكير

ط

المتبادر من غير تخمين اذا كان الخبر افضل التخييل لثبوت الابطال
 التكري في التخييل في نحو ما احسن ريدا عند سيبويه اي شي وعند
 الاكثر ما موصوله والجملة قلها والخبر محذوف فلا يكون ما نحن
 بصددده والحي ما قاله ابن الدمان من ان الفايعة اذا حصلت
 فاجز عن اي ذكر شئت نحو عبد علي السطح وفرس في الاصطبل واصل
 ما هو الخبر ان يكون مفرد الموصول الحكم المطلوب منه علي وجه
 الاختصار وقد يكون الخبر جملة لمقتضى الحكم المطلوب من الخبر
 وليس المراد بخبر المبتدأ عندهم ما يحتمل الصدق والكذب فتقع
 الجملة الانشائية ايضا خبرا بلا تاويل بمقول نحو ريدا ضربه اسمية
 ان صدقت حقيقة باسم مرفوع مثل ريدا ابوه قائم فابوه قائم
 جملة اسمية خبر لزيد واعلم ان الجملة قد تتضمن جملة اخرى ماثلة كما
 في هذا المثال او غير ماثلة كما في الامثلة الآتية وجملة فعلية
 ان صدقت حقيقة واصل مثل ريدا قام ابوه فقام مع فاعله جملة
 فعلية وان كان المفعول جملة اسمية وجملة شرطية ان صدقت باداة
 شرط مثل ريدا ان تقطر لشكرك فتقطر لشكرك جملة شرطية في ضمن
 جملة اسمية وجملة ظرفية ان صدقت بظرف مثل ريدا في الدار
 فتكون المقصود الاخبار بوجود اب زيد فيها خذ فوا بعض الخبر
 وهو الفعل الاصيل العمل علي الاصح حذفا لازما لاقامة بعض آخر
 مقامه وسموه باسم الخبر اي هو فاعل الظرف المعتد علي المبتدأ

خبر المبتدأ

والتخييل

والتخييل به دون زيد في الدار لاحتال عدم كونه جملة لان السيل في قال
 فيه التخييل محذوف مع متعلقه ولا بد في الجملة الواقعة خبرا من
 ما يد يعود الي المبتدأ للربط سواء كان ضميرا او غير نحو من الربط
 زيد علي قوله واذا كانت الجملة عبارة عن المبتدأ نحو قل هو الله احد
 فلا حاجة الي العائد وقد حذف العائد الرباط للمعلم به مما عا كما
 في قوله تعالى ولئن صبروا غفران ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك
 منه وقياسا في كل موضع فيه الضمير المحرور بمن والخبر اسمية واصلها
 منها جزء من المبتدأ الاول وهذا يؤذن بالضرب بجذ في الجار والمجرور
 مما مثل السن وهو مبتدأ اول خبر الجملة الآتية وهي عنوان فله
 مبتدأ ثان وجزء من المبتدأ الاول وخبر بدرهم علي تقدير كائنا
 وممنه المحذوف وصفت صحيح لوقوع عنوان مبتدأ واصلها هو
 الخبر ان يتاخر عن المبتدأ وضمها كما تاخر طبقا لكونه محكوما به والبناء
 محكوم عليه وهو من حيث هو مقدم علي المحكوم به طبعا وقد تقدم
 بخلاف الاصل تقديم جوار اي جازر القصيد غرض من الاختراض
 مثل تسمى في تسمى انا فانه قدم للتخصيص والمصر وتقدما وجوبا
 اي واجبا اذا كان ظرفا مفعي المبتدأ النكرة مثل في الدار وجل
 فمحل يكره مخصوصه بتقديم الظرف او كان مفردا متضمنا لما هو مفرد
 الكلام كالاستفهام وغير نحو اقام زيد وما قام زيد علي الاصح ونحو
 من زيد وعلام من زيد او كان الخبر ظرفا متضمنا للاستفهام

عائد الي المبتدأ

خبر المبتدأ

مستطافه من المبتدأ وان كان مقدر بالجملة لا فراده باعتبار اصل
 الوضع نحو متى القالب وان زيد لوجوب التقدير اما اذا لم يكن الضمير
 مستكافيا للقديم نحو زيد ابن غلامه اذا كان غلامه فاعل ان
 لوقوعه في صدر ما هو كالجمله فاجري مجراها في عدم الاحتياج الي
 التقديم وكل منهما اي من المبتدأ والخبر يجوز حذفه اذا قامت قوته
 على التيقن فقط مثل قول المستهل **الجلال** اي هذا الجلال فالمبتدأ
 محذوف وهو لفظ هذا المدلول والمقتضى باعتبار المتعارف والمطلوب
 من هذا القول الحكم على المشار اليه بانه هلاك لا العكس وذكر الله
 بعينه الكلام من محيري العرب للخطب الاستثنائي على امر مطعون و
 مثل **وجبت فاذا السبع** اي وجود وهذا مثال حذف الخبر جازا للدلالة
 اذا المتعاجة على مطلق الوجود وان اردت ههنا الخبر الخاص ولا بد من
 ذكره وفي قوله **وقد يجب** اشارة الى ان حذف الخبر حوالا كثيرا وان
 كان مخالفا للاصل لكن حذفه وجوبا قليل حذف الخبر اذا دل عليه
 شي وقام موضعه مثل **لولا** لا ريد اي لولا ريد موجود **لكان** كذا وهو
 الجواب السادس من الوجود والدال عليه موجود لانه لما جعل المتعاجة
 معلولا الاول وهو وجود ريد حكم في الاول بالوجود لا متعاجة
 تحققة بدون عليه ولواريد خبر خاص بعد لولا فلا بد من ذكره عند
 الكساي المرفوع بعد لولا فاعل الفعل المحذوف العام فعلى هذا
 ليس المثال ما نحن بصددده وقد يدخل اي الخبر **الفاء** بخلاف الاصل

في قوله
 متى القالب

في قوله
 لولا ريد

كون فتيته من المبتدأ كشيء الفاعل من الفعل لان عمول اول الخبرين
 ههنا عند ميمويه ثانيا فاما لا يدخل على الفاعل الفاء لا يدخل على الخبر
 ايضا الا في صورتين احدهما اذا تضمن المبتدأ معنى الشرط وكان مؤن
 صليته فعل صريح او في صورة الاسم او ظرف فحينئذ صح دخول الفاء
 على الخبر لكون الموصول كلمة الشرط للاظهار والصله كالشرط ولذا
 حتم ان تكون فلا مستقبل لا كشرط الاسماء المتضمنة للشرط لكن جاز
 عدم كونه مستقبلا لعدم شرطية الصلة حقيقة نحو وما افاء الله
 الاية والخبر كالجزا الذي يدخله الفاء **مثل الذي** يا بني او في الدار
 فله درهم والزانية والزاني فاجلدا كل واحد منهما مائة جلدة فحي
 الخبر حينئذ ان يلزمه الفاء لكونه كالجزا ولكنه من حيث عدم حركته
 للشرط الحقيقي جاز تجرعه عنه كقوله تعالى والذي جاء بالصدق من
 وصدق به اولئك هم المتقون ويدخل الفاء في جزاء المعرف باللام
 الموصوف بالموصول المذكور لورود الاستقبال كذلك وثانيتهما اذا
 كان المبتدأ نكرة عامة موصوفة باحدهما او كلا مضافا الى هذه النكرة
 نحو كل رجل او رجل في الدار او يا ثيبي فله درهم فاكنتي في المثال
 الاول بالفعل وفي الثاني بالكسوف ليعلم جواز كل منهما في كل منهما
 فانكرة التهمة كلمة الشرط وصفتها كالشرط ولذا احتما ان يكون
 مستقبلا صريحا او معني نحو كل رجل ايتاك عند فله درهم فالخبر
 كالجزا حينئذ وقد يدخل الفاء في جزاء كل مضاف الى نكرة سواء لم يكن

لا

الفكرة موصوفة بحول لينة فمن الله او كانت موصوفة لكن بغير هذا
 بحول رجل عالم فله درهم ولما ذكر خبر المبتدأ عقبه بما هو في حكمه
 من كونه موصوفه وممكن ومفرد او جملة مشتمل على الصير ومقدما
 ومؤخرا ومذكورا ومجذوبا ومفردا او متحدا وقال خبر ان الخبر
 وهي ان وكان ولكن وليت ولعل هو المسند اليها المرفوع بها
 لا بما كان عاملا فيه قبل دخول احد هذه الحروف وهو المبتدأ
 كازعم الكوفية مثل ان زيدا قائم وتقديم المنصوب على المرفوع لا
 لا يخطا درجة المشبه عن درجة المشبه به وهو الفعل كذا قيل
 وهو ضعيف بل العلة السماع ولا يجوز تقديم اي هذا الخبر على الاسم
 لما بينا اننا اذا كان الخبر ظرفا حكا او حقيقة مثل ان في الدار
 او امامك رطلا في هذا المثال يجوز تقديم الاحجار الجوز مع ان رجلا
 ممكن صرفه ولا يجب لما ذكر العلامة في المطول ان من خواص ان
 نقيته التكم لان تصلح مبتدأ لكن ان الحاجب صرح بوجوب تقدم
 الخبر في مثل هذا المثال فالاولي ان تشتمل بخوان في الدار زيدا فان
 التقديم فيه جائز لا واجب اتفاقا خبر لا التي لتفي الخبر فلا هذه
 نقيته ان لا يخالل المبالغة نفيها كما ان للمبالغة اشياء واخبارها
 كغيرها الا في التقديم على الاسم وان كان ظرفا لكونها محمولة على ان
 في العمل فاما خط مرتبتها عن مرتبتها هو المسند اليها المرفوع
 خرج به خبر لا يعني ليس فانه منصوب بها لا بالابتداء الذي كان

خبر
 المبتدأ

خبر
 المبتدأ

خبر

26

مرتبها به قبل دخول لا كما نقل عن ميبويه ان الاسم اذا كان متبعا بحول
 رجل ظرفي فارتقاءه محلا على الابتداء وارتقاء خبره على انه خبر المبتدأ
 لانه لما صار الاسم القريب بلا متبعا بغيره فليفت ليتم الخبر المبتدأ
 لبيها اغرابا فبقى على اصله من الرفع مثل لا غلام رجل قائم فاسم
 لاهذه سواء كان متبعا او غير هو متضمن لمعنى من الا ان الاطراف
 تمنع البناء فالمفرد متا متبعا فلذا مثل بالمد كونه لا ينحصر لرجل قائم
 على ان قائما فيه يحتمل ان يكون وصفا لرجل ورفعه ورفعه المرفوع على
 المحل ونصبه على اللفظ بخلاف خبر المبتدأ المتبعا فانه لا يلحق بالو
 لان وصفه لا يكون المنصوبا كباين في موصوفه اعلم ان هذا هو
 طائفة حوله او يجوز رصفه محلا على المحل شالفة لاهذه لان فكما يجوز
 في توابع اسم ان وان كان متبعا محلا على المحل فكذا في توابع اسم لا
 كان الاسم متبعا او متبعا وتدخل هذا الخبر فالقطة المستفادة
 من قد بالنسبة الى الذكر والا في نفس الامر فكثيرا ما يجد عند قيام
 القرينة مثل لا باس اي لاشدة عليك فان مثل هذا يقال لا عذر
 المخاطب على امر لا سقاء المضر المتبينة عنها لفظة على وكذا كلمة
 التوحيد وبحول لا في الاعلى ولا سيف الاذ والفقر والجرولي لا
 قال ان بني نم لا يلقطون به الا ان يكون ظرفا وقال الاندلسي
 الحق انهم يجد قوته وجوبا اذا كان جوابا لقولك في ظرفي لن قال
 هل في البلد ظرفي اي لا ظرفي فيه فعلى هذا يجب اشارة عند

صف

خبر
 المبتدأ

فقد القوم له في ميم وميم ومع وجودها بكثر الحد في عند
 اصل الحجاز ويجب عند نعيم اسم ما ولا المشبهتين في النقي واللد
 حول على الجملة الاسمية بليس فاعلمت انهما ولم يقدم منصرفها
 على مرفوعها انهما والفرعية كافي لا ... ليل يلبس اسم
 لاهن باسم لا الجلسية وما اخذت فحلت عليها هو المسند اليه
 دخل فيه عين المرفوع منها اي بكل واحدة منها خرج به الفيز
 وتكون ما سبق الحال كليس تدخل على المرفوع والتكرار ما زيد
 وزجل فليما وكون لا للنق المطلق صنعت تشابهة وشدة
 عملها ولم يجر الا في الشعر كقوله من صد عن نيرانها فانما نلت
 لا يراج اي ليرى عدول عن نيران الحرب فالرفع مع عدم التكرار
 دل على ان لا بمعنى ليس فلا يدخل لاهن عاملة الا على المنكرات
 بلا التي لنفي الجنس نحو لا رجل قاعد ...
 والجملة الاسمية التي يدخلها الا اما ان يكون المبتدأ فيها مرفوع مع
 تكرار لا نحو لا ولا يكر او يكون جزا اما نكرتين نحو لا رجل
 قائم والظاهر في ما ولا الاستفراق لكون النكرة في سياق غير الوجوب
 للمعزوم الا اذا كانت قرينة على المحصور نحو لا رجل في الدار بل جلد
 وما جاني رجل بل رجلان وما جاني رجل بعض في الاستفراق حتى لا
 يقع حينئذ بل رجلان اعلم ان ان قد قبل على ليس فان اجتمع مع
 ما فان تقدمت ما فهي نافية وان زائد وعلى العكس العكس وان

هذا هو الميم وميم ومع وجودها بكثر الحد في عند

منه

نحو

شرطية وما زائدة **المضنوبات** مبتدأ خبر المفعول المطلق
 وما هطف عليه وقدمها على المحرورات لان المحرور ملحق بالمضنوب
 لكونه مضنوب المحل حقيقة كما حقق في موصفه اعلم ان المضنوب على
 نوعين نوع فضله وتم الكلام بدونه وهو اصل ان تعلق به معنى
 حدث تعلقا يقتضيه مجرد العقل كالتأجيل الحقة فان وجب
 التعلق بكونه والا على معنى ذلك الحدث فهو المفعول المطلق و
 ان وجد لا قضاء معنى الحدث المتعدي اليه بنفسه او بحرف جوا
 فهو المفعول به وانه وجد لا قضاء الكون فيه فهو المفعول
 فيه وان وجد لا قضاء المعاولية فهو المفعول له وانه وجد
 لا قضاءه المصاحبة فهو المفعول معه ولا يلحق به ان اقتضاه
 الفعل مع الفاعل او المفعول وهو الحال والتميز والمستثنى و
 نوع من المضنوب مشبه بالفضله لان عاملة لما اتفقت شيئين
 اي المسند والمسند اليه اشبه المتعدي المتعدي لاسمين وان لم
 يتم بدونه وهو خبر كان واخو الحق واسم ان واخو الحق والنق
 بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ولما لهما ذكر
 نشرها مع الترتيب باحكامها وقال فالمفعول المطلق لعدم تيقنه
 بحرف جرو قد علم على باقي الفاعل لانه المفعول الحقيقي الذي
 انخرجه فاعل الفعل المذكور من العدم الى الوجود وبه صار الفاعل
 فاعلا فكان في القوة فاعل مصدر واستعماله على اعتبار انهما

يا

هذا هو الميم وميم ومع وجودها بكثر الحد في عند

نحو

اسم حدث اشتق منه فعل والثاني اسم ذكر لبيان ما ضل فاعل فعل
 مذكور وهو المقصود منها ورجل فيه اسماء للذات تجري مجرى الحدث
 نحو قهرت ربيا وجندلا اي زمتهم ربيا يترب وجندل ثم صار ربيا
 يترب وجندل على اقامة المصدر مقام الفعل ثم صار تربا
 وجندلا على اقامة الة المصدر مقامه وكذا دخل فيه صفات
 للدعاء كقولهم صيأ مريأ وهما صفتان من هنا صاة ومروء
 مروءة اذا صار الطاهر هينا مريأ بحيث لا يقتصر ثم استعمل بفتح
 المصدر لا ينادى دعاء والادعية انما تودي بالفعل او المصدر ونحو
 ضربته انواعا من الضرب وثلاث ضربات سوطا انتصب خرج به نحو
 اعجبني قيا من ذلك بفعل اضلاحي للتاكيد اي للدلالة على الحدب
 المدلول عليه بالفعل من غير الدلالة على النوع والعدد وانه للماض
 من حيث هي في فلا ينافيه قيد الكثرة والتكثير فلا يثنى ولا يجمع بـ
 الاخيرين وخرج به نحو كرهت قياي وكرهت كراهتي اذا لم يرد
 بها التاكيد بل تعدي الفعل اليها والنوع او العدد ودخل فيها
 ضربته سوطا اي ضربته ضربته سوطا بالاضافة مثل جلست جلوسا
 ههنا للتاكيد فان مدلوله ما زاد على مدلول الفعل او جعلت
 جلسة بكسر الجيم لبيان نوع من الجلوس او جعلت جلسة بفتح الجيم
 لبيان العدد وقد يكون المنقول المطلق والتقليل باعتبار الوو
 لتفخرا لا يغير لفظه اي لفظ الفعل المذكور وان كان بمعناه مثل

فقد

٢٨

قدت جلوسا وقد جذف ويضم فعله مع ان الاصل قدم حذفه
 حذفا جوارا اي جازعا عند قياس قريته عليه مثل قولك للقادم من
 السفر خير مقدم اي قدمت خيرا قدوم والمقدم مصدر ميمي ويروى
 كان افعل تفصيل الا انه بالاضافة الى المصدر اخذ حكمه وحذفا
 وجوبا اي واجبا ولا يباحث لا يجوز اظهار الفعل سماعا ولا يكون
 له ضابط كلي يقتضيه ما انتشر وتفرق مثل حمل الة اي حدث
 حملا وسقيا الة اي سقى الله سقيا واللاتيان للام بالاشعار بان
 حذفه سماعا في هذه الصورة وما يشبه ذلك مما جاب باللام والا
 ضافه مثل رعياله وخيقله وسقاهه ونقاهه وسبحان الله
 ومعاذ الله وصيغة الله ووعد الله وضرب الرقاب وابيلك ومنك
 وغيرها والعلقة كثر سماعا عن العرب مع عدم اظهار اضافتها
 المضافة ولو كانت جازية الاظهار والظهور ولتقلت اليها وحذفه
 وجوبا قياسا في مواضع لها ضوابط مذكورة في المطولات فليست
 والمنقول به اي الذي فعل به قدمه على الباقي لتوقف فعل المنقول
 عليه كما على الفاعل ما انتصب لفظا او محلا بفعل وهو يطلق على
 احد انواع الكلمة وعلى الحدث وعلى ما هو دال على الحدث فعلا
 اضلاحي كان او مصدر او اسم فاعل او اسم مفعول وهو المراد هنا
 مبتدأ خرج به ما انتصب للاخر نحو حسن زيد وجا على انه واقع عليه
 سواء كان بواسطة حرف الجر او لا فدخل يزيد في قولك مررت بزيد

المراد

في المفعول به وهو منصوب المحل والمراد بالوقوع اصطلاحاً يتعلق الفعل
به من الفاعل بحيث لا يعقل بدونه لا الوقوع المحي لقدم وقوع الافعال
على مفايلها صا وعلامة التقدي كونه فعل عضو كضرب بيد او حاسة
كذا او قلب كظن وعلامة اللازم كونه فعل جميع البدن كقامه
وذهب او كونه على وزن فعل مضموم العين او مكسورها وكان لو
او خلقا نحو جرو عور مثل ضرب زيد او يجوز ان يتقدم المفعول
به لتقدمه ليقع التقدي به باعتبار تعلق الفعل بواحد وثانين وثلاثة
ولا يتجاوز عنها المتقدمة اذا تعدي بلا واسطة حرف جر مثل اعطيت
زيدا ودرهما المفعول الثاني فيه غير الاول وعلت زيدا قائما له
المفعول الثاني فيه غير الاول وعلت زيدا عروفا فضلا الثالث فيه
عين الثاني وهما غير الاول وثبات وانبات واجزيت وخبرت له
واحدث جاريه مجري اعلت وجوز ان يتقدم المفعول به على عامله
اظهارا لاختصاصه او غرض اخر وهذا الحكم غير محقق به بل جازي في
سائر المتاعيل سوي المفعول بوجه رعاية للواو المشابه لو او العطف
مؤنق والمراد بالجاز الان كان العام الذي هو سلب الضرورة من
الجانب المخالف للحكم وهو مجتمع مع الوجوب مثل زيدا ضربت اذا
اريد تعلق الضرب بزيد ونفيه عما عداه وبعموم مررت اذا اريد تعلق
المرور بكان بقرب من عمود دون من سواه ويجوز ويضم
عامله جوازاً عنه ولا شيء على تعيينه فقط مثل زيدا في جواب من

ضربت على الخطاب اي ضربت زيدا لازيداً ضربت لانه يبينه التمييز
الغير المراد هنا ويضم عامله اماراً جوباً اي واجباً فيما اذا
فسر العامل بمثله لفظاً ومعنى مثل زيدا ضربته اي ضربته زيدا
او بمعناه نحو زيدا مررت به فتعدي مررت غير جائز لانه لا زلفه
ما هو معتد بمعناه وهو جزب او علزوم معناه نحو زيدا ضربت فلا
اي امنت زيدا فزب الغلام مستلزم لاهانه السيد بشرط كون
المفسر فعلاً او اسماً فاعل او اسم مفعول مع ذكر المعتمد عليه قبل الامر
عامله نحو زيدا ضربه اصابها او بعد نحو زيد انت نحو س علي
اي موقوف بسببه فيقتدر تنظر زيدا اوع الاعتماد على حرف
الاستفهام او التي نحو زيدا او ما زيدا ضاربه عيني ومع عدم تصد
ما اضم بحرف مستلزم للفعل كحرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ل
فتقدير الفعل حينئذ واجب ولا عمل المقصد في هذا الباب لعدم
اكان التسليط والصفة المشبهة لافعال استنصب بشرط كون
المفسر مستغلاً عن العمل في ذاك الاسم المتقدم بنصب ضمير محلا لولاه
لعمل فيه فخرج نحو زيدا ضربت ونحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان
الفعل لا يعمل الفعل لرفع فيما قبله حتى يقال اشتمل بضمير عنه او
مستغلاً عنه بنصب المضاف الي ضمير نحو زيدا ضربت غلامه اي
امنت زيدا او مستغلاً عنه بنصب ما هو موقوف عليه للمضاف
الي ضميره نحو زيدا ضربت رجلاً واخاه علي كون ضمير اخاه راجعاً

الى زيدا اي امنت زيدا ضربت زيدا واخاه فلو سطر العطف صار
 رجل ملاين صيره او شغل عنه بقتب عما هو موصوف عامل صيره
 حوزيدا ضربت رجلا حبه فصار رجل بسبب الموصوفه لعامل صيره
 كانه ملاين صيره او موصوله حوزيدا ضربت الذي يحبه وانما
 وجب اخذ العامل في هذا الباب قيا ما لا يلزم الجمع بين الفعل
 والمضارع او يصير عامله وجوبا فيا اذا قصد بذكر التحذير
 ما بعده او منه مكررا بتقدير بقاء وفي معناه فالذي قصد التحذير
 ما بعده في مثل اياك والاسد والتقدير اياك بقدر الاسد
 والاسد بعد عنك فالفعل حذف لا يقال هذا انما يقال اذا
 كانت البلية مشقة والوقت متيقنا فيقصده الفراغ من الفعل
 لبرعة الي ما هو المقصود من الكلام فيحذف فعل هذا يكون في
 الحقيقة عطف الجملة على الجملة وهذا احسن من تقديرات طويلة
 لا طائل تحتها والمكرر في نحو الاسد الاسد الي اتق الاسد فحذف
 الفعل لنيابة احدهما عن العامل ولعنى الوقت المانع من ذكر العا
 مع المفعول او يصير عامله وجوبا اذا قصد بذكر الاعراض والتحذير
 سواء كان مكررا او معطوفا عليه فالمكرر مثل اياك اياك ان من لا
 اخاله كساع الي الهيماء بغير سلاح اي الذوا خاك واشتقته والذي
 مع العطف نحو شانك والصومراي الزنه وهو كالتهديد حكما حذف
 والفعل بالفعل الا انه في المعنى امر والتحذير يهي ويجوز كون الموصوف

فيما بيني

فيما بيني مع والمثل في التحذير بالعطف وفي الاعراض التكرار للاشارة
 بفتح استعمال الاول في الاول والثاني في الثاني او يصير عامله اياه
 قصد بذكر الاختصاص مولانا على طريقه النجاء بفتح القتل الي
 المعنى الاختصاصي مع بقاء الاعراض على ما كان كما هو دأب النصارى
 لقوله انا احب هذا اليها الرجل اي احبه مختصا به لك من بين
 الرجال واراد بالرجل نفسه كانه نادى لنفسه فايها الرجل في محل
 النصب على الحالية ولذا قيل مختصا او لا على طريقته مثل قوله
 نحن فقيل له من تريد بهذا فقال العرب اي اريد او اعني او
 العرب بكرم الضيف فحذف الفعل وجوبا بالمعنوية الدالة
 على عبثية الظاهر واخصر على اتم ايراد الثاني الدخول الاول
 حكاي في النداء المذكور بقدر وقصد بذكر النداء وهو طلب
 اجابة النادى في تحصيل ما يدعوى اليه النادى بحرف نايث
 ساد ادعوا لفظا او تقدير فلا يرد عليه قوله يا زيدا ادبر
 ولا تقبل كما يرد على تعريفهم وهو طلب الاقبال الي اخره وهو
 منصوب لفظا اذا كان مضافا مثل يا عبيد الله ومعنا رعا
 للمضاف باعتبار التعلق بشي هو من تمام معناه غويا طالما جلا
 تمام التعدي بالمفعول ونكرة موصوفة مثل يا رجلا تاجرا وغير
 موصوفة مثل يا رجلا اذا قاله الا على من لا يبينه وحرف النداء
 معروف اذا قصد التعريف والتعيين والافلا فتقدير يا عبيد الله

خص

التي

ادعوا عبد الله فحذف الفعل لجعل حرف النداء الهاء على نداء عند
 ولدغ ليس لانتها بالخير لان ادعوا يحذف بحذف حرف النداء المعين
 بالانشاء ويضم بجعل واو حوالة اسماء الافعال والنادي منصوبا
 بها وهذا ضعيف لضعف الفاعل مع وجوب الفاعل لها اما الفاعل
 المظهر فظاهر واما المضمون فمقدم استتار ضمير المتكلم في اسم الفاعل
 على زعمه وتكون المخاطبة هو المدعوا لا الداعي لا يستقيم كونه فاعلا
 مع كونه مفعولا لوقوع الفعل عليه ولم يقدّم ذكر المفعول
 في الثاني مع ابقاء المعنى عنه وبني المنادي الغير الداعي عليه لم
 الجري بالنداء على النعم والصلوات على ما يرفع به ليشهد بخوارضا
 ويا يزيدون اذا وقع منادين عليين اذا كان المنادي مفعولا
 اي غير متضاف او متضارع له مفعوله سواء عرف قصد بالنداء
 او قبله نحو يا زيد والمجتمع اجتماع التي التعريف بدليل يا هذا
 ويا انت نظر الى المظهر ويا اياك نظر الى كونه مفعولا
 ويا رجل اذا قصد منه تحفيزه بالنداء ووجه البناء المشا
 بكاف الخطاب الاسمية افراد او تفريفا ومقاما فاذا اقتداه
 في منادي كان مفعولا كالمضاف والنكرة وكره من قولك ادعوا
 زيدا اجارا فاما البناء على ما يرفع فليجرب البناء الحاصل بزوال الاعراب
 بالرفع القوي مع الدلالة على عروض البناء لانه القاب الاعراب
 لا لقاب البناء ويجوز في نواحيه اي المنادي المفعول المعرف

وهي الضمة والتأكيد المعطوف المتعدي على ما عليه وعطف البيان
 حال كونه مفعولا لوقوعه لضعف الفاعل على النداء المتعدي
 متعدي اي واسم الاشارة فانه للترمز بها المفعول على النعم المحلي
 فيها للدلالة على كونه مناديا حقيقة الرفع حلا على لفظ المناد
 المنبني على ما يرفع به وان لم يجز المحل على اللفظ في سائر المنبنيات
 فلا يقال هؤلاء النظام اكرهوني بحر النظام حلا على لفظ هؤلاء
 وذلك لان ما معنى عليه المنادي اشبه رفع الفعل في الاطراد
 فكانه بسبب عامل والمحل على اللفظ الكسري هنا والاقصد بجعل
 على الضم المحلي نحو يا هذا الرجل فلهذا منصوب حلا باعتبار انه
 مفعول ومضمون حلا باعتبار انه منادي مفعوله ولا تزام
 بين الاعتبارين والنصب ايضا على محله المنصوب لا مفعول
 مثل يا زيد العاقل بالرفع والعاقل في النصب في المسند ويا
 نعم اجمعون بالرفع واجمعين بالنصب في التأكيد المنوي ويا
 اللطيف حكه في الاظلم حكم المصوغ اعوليا ونبأ لانه هو لفظا
 ومعنى فكان حرف النداء باشر وقد جوزنا عوليا ايضا رقا
 ونعشا ويا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب في المعطوف
 المتعدي دخول يا عليه ويا غلام بشره بشر في عطف البيان
 مثاله هنا وفي حال الامتنان هو المفعول حلا في هذه النواحي
 كما يجوز حال كونه بخلاف يا زيد وخرروا خالفه فانه اي عمر

مبني على الضم لانه منادى مستقل مفرد معروفة لفظا وسمى لمفرد
 اللام المانع من اجتماعه مع حرف النداء وكذا الحكم في البدل اذا كان
 مفردا مفردا مثل يا زيد خالدا مستقلا له وكونه في حكم تكرير العاقل
 وترك مثاله مناد في صورة الامتياز ايضا فهو في التامع وبخلاف
 ما اذا كانت التوامع مضافه اضافة معنوية مثل يا زيد ذا الكرم
 في الصفه المضافه ويا نعيم كلهم في التاكيد المضاف ويا زيد
 عبدالله في المعطوف المضاف ويا زيد اخا ناني البدل المضاف
 ويا بشر غلام زيد في عطف البيان فالنصب واجب لان المنادي
 مع قرينه بحرف النداء حال كونه مضافا ليس فيه الا نصب فالنصب
 الذي هو بعيد عنها بطريق الاول واما المضاف اضافة لفظية في
 حكم المفرد لكون اضافة كالا مضافه فيجوز فيه الرفع والنصب
 نحو يا زيد خيرا من بكر ويا هولا المشرك واعتبر الافراد الحكمي
 فيها اذا وقعوا تابعين ولم يعتبر اذ لو صا منادين لان اعتبار
 الافراد فيها حال نداء يها يودي الي تكلف لتصح امر عارض وهو
 البناء فلم يلزم من اعتبارها فيها اذا كانتا تابعين ذلك لانها
 معربتان حينئذ يخرج من الحكم المذكور تابع المجرور بلام الاستثناء
 فلام التبع لانه تابع معرب مجرور فلا يكون المجرور نحو يا زيد
 في الكرم للخطب الجليل ويا الهادي الكرم للنجيب وفتح اللام
 الاول احواله على شي كان الخطاب والمسفات الالهي وان بني على

الفتح الا انه معنوم بخلاف كون حكم توابه حكم تواب المنادي المفرد
 واذا كان المنادي المفرد المعرفه على المخرج به نحو يا رجل ابن زيد
 موصوفا معصلا بابن او ابنه خرج به نحو يا زيد الطريف ابن عمرو
 يا زيد الطريف اضيف الي علم اخر اخر زيد عن نحو يا زيد ابن عمنا
 مثل يا زيد بن عمرو ويا همد بنه عام فالتميز مع جواز العطف
 اي فتح هذا المنادي المذكور وان كان القياس فيه الضم اثارا لاخت
 القيمة المناسبة لحركة صفته وهي الابن والمعنوية في الاصل عند
 الطول وكثير الاستعمال ويجوز حذف حرف النداء يعني بالانها امل
 الباب للفتح الاستعمال فيما ليس بمسفات ولا مندوب لان الحذف
 للتطوير المطلوب في الاستثناء والتميز والفتح وفيها ليس باسم اشار
 لان بين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادي مخاطبا تنافر الخين
 اخرج من امل الوضع يجعله مخاطبا بسبب النداء احتاج الي علامة
 ذلك وهي حرف النداء والعلامة لا تحذف وفيها ليس بمنكر يصح دخول
 اللام عليه قبل النداء ولان حرف التعريف لا يحذف مما تعرف به لالا
 يظن بقاؤه على التكرير الاصل اذا كان المنادي على مثل يوسف
 اي يا يوسف بقرينه اعرض عن هذا وشتا بهاله في مدم وقوعه
 صفة اي كقولك ايها الرجل اي يا ايها بقرينه افضل كذا والحد
 لا ز في اللام لان اصله يا الله فحذف حرف النداء معوضا عن الميم
 في الاخر للتبرك ويجوز حذف المنادي متى كان حرف النداء داخل

على اسم من خرج كتبتك يا لعنة الله على ذنون او داخل على قتل كثيره
 تعالى بالايا اسجدوا لكون المنادي مفعولا فيجوز ان عند قيام
 التذنية وهي حرف النداء لمقدم تصور النداء دون المنادي فاذا
 لم يكن لفظا يكون تقدير اي يا قوم لعنة الله على ذنون ويا قوم
 اسجدوا وان قرى بالا بالتشديد فان ناصبة ادعت نونها في لام
 لا وهي مزيدة اي فخر لا يعتد ولا لان يسجدوا ومن خواص المناد
 واحكامه التي لا يكون في غير الضرورة الشعر الترخيم الذي لفه
 التسهيل واسطلاحا هو ان يحذف من اخر اي المنادي
 للتخفيف اي لمجرد تسهيل اللفظ وتخفيفه بلا ملاحظة اعلة اخري
 فخرج به حذف لعلال بشرط عدم كونه معنفا او شباها به لانه ان
 حذف من الاول لم يك الحذف في الاخر اذا المضاف والمضاف اليه
 بمنزلة كلمة وان حذف من الثاني لم يك في اخر المنادي من جهة
 اللفظ لاستقلالها اللفظا وعدم كونه جملة لمثل هذا وعدم كونه
 جملة لمثل هذا وعدم كونه مستغاثا ولا مندوبا اذا التطويل
 مقصود فيها مع ان المندوب ليس منادي حقيقة وبشرط كونه علما
 زائدا على ثلاثة احرف ليكون لشهرته ما بقي فيه دليلا على ما التي
 منه وليلا يلزم التقص من بناء هو اقل امية العرب وهو التلاقي
 وتحرك الوسط فيه عند الفراء والكوفية بمنزلة الحرف الرابع فيجوز
 في باعرايم وعدم التغير في الاعلام لرفع الاشتباه والابصار وفي طه

النداء وان تغيرت لاستشبه على الالفجار بالمخاطبة والمتابعة للوجه
 لا يقان والاحكام واذا كان يتا ومانيت فيرخم وان لم يك علما ولا
 زائدا على الثلاثة لان وضع التا على الزا فيكفيه ادنى التقني
 المحذف مع عدم لزوم التقصان بحذفه لاستواء وجوده وعدمه حرف
 اي يحذف حرف سوا كان زائدا او اصليا مثل ما تب اقل في ترخم
 شبه وهي يحذف ان يكون على امرأة وان يكون بمعنى الجماعة ويا جارية
 احبتي اي يا جارية ويا جارية ترخم طارت حذف منه الحرف الاي
 الزايد على الثلاثة او يحذف حرفان ما كان قبل اخر مدد زائدا
 وهو زائدا على اربعة احرف سوا كان الاخر زائدا غير تاء مثل يا
 اسم في ترخم اسماء على وزن فعلا ويا عثم في عثمان ويا طايغ في
 طايغ فانما لما زيد معاني الاخر صار بمنزلة حرف واحد في حذف
 للتخيم او اصليا كما في يا مسع ويا منصف في ترخم مسعود ومنصور
 فان الاخر مع كونه حرفا صحيحا حذف فالمدد الزايد الدالة حركه
 ما قبلها عليها حذف تبعاله وفي نحو سعادة اذ اخرج حذف التاء
 فقط لكونه بمنزلة كلمة اخري وفي نحو مختار لا يحذف غير الاخر لعدا
 زيادة المدد وفي نحو بردون حذف الاخر فقط لفتق المدد والبراد
 بالمدد حرف علة ساكنه موافقه لحركه ما قبلها سوا كانت ظاهرة او
 مقدرة فدخل نحو مصطفىون او يحذف الاسم الاخير من المركب
 الغير الاصنافي والجملي المقنود فيهما الترخيم طاهر مثل يا معدي في

ترجم معدي كرب لا يعلو ريف على الاسم الاول لشبه تاء الثاني
والاستعمال ورد في اثني عشر واثنى عشر بحذف الشطر الاخر مع اليا
فيقال يا ابن ويا ابنه وقد جعل المرح اسم بارسه على مذهب
فيما مل به مماثلة ساير الاسماء ويجعل ما قبل المحذوف بمنزلة
اللام سواء كان التغير في الحركة او في الحرف او فيهما والاكثر على
انه لا يغير ما قبل المحذوف بحال ومن خواص المنادى بحرف الالف بدل
ياء الاضافة نحو يا اسما على يوسف ويا ابا ويا اما وان اعتبر بال
التاء عن هذه الالف تقع نحو يا ابت ويا امت فان اعتبر من ياء الاضافة
تكرر نحو يا ابت ويا امت **والفعل** فيه اي الذي فعل فيه شي ذكره
عقبت الفعول به لانه من لوازم المصدر كالفعل به اللادف للمصدر
التعدي تمعلا اسم زمان او اسم مكان **انقلب** بفعل والمراد به
اعم من واحد انواع الكلمة كالمخرج من التعريف يوم الجمعة حسن
وسجد الجامع اوسع وصليت في المسجد وسرت في يوم الجمعة ونحو
قولك اشأني الدهر على انه اي الفعل والحديث المذكور ومعني راع
فيه اي فيما انتصب لعليه فخرج به نسبت يوم الجمعة وبنيت المسجد
ودخل حوله فتود يوم الخميس فان كان الحديث المترن بالزمان
يستغفر قاله او لاكثر رفع الزمان مع جواز النصب والجري نحو
الصوم يوم والسير شرحين وقوع السير في اكثر لانه باستغراقه
اياها كانه هو محل عليه والا فالاعلى منصبه او جرح نفي نحو الخروج

المفعول
فيه

يوما او في يوم وقد يرغم في نحو الحج اشهر معلومات على تاويل اشهر الحج
اشهر او الحج على اشهر او على انذار افعال الحج كالحج مستغرق لجميع
الاشهر فاعلم ان كلام الزمان والمكان منصرف وهو ما لم يلزم
النصب وهو على سني في مع جواز نصب العوامل عليه كاليوم والبيت
يقول هذا يوم ربيته ورايت يوما وبيتا وحجت من يوم وبيت
وعين منصرف وهو ما بخلافه نحو من اذات مرة وهذا صباح فذا
وذا من الاسماء الستة فالمعنى سرنامدة صاحبة وسماه هذا الاسم
وهذا المرق ووقاما جابا وسمي لهذا الاسم وهو الصباح واخفا
يقتضى الظروف سماعي وكثرة زيادة من الحارة لم يمتد بدو لها
على غير المنصرف وان كلاً منها معين وبهم فالمعنى الزمان في ما
الجواب مبي ومع ذلك ملح جواب كم كاليوم والفعول الاربعة تسمى
معدودا يقول يوم العيد في جواب مبي جا الحبيب والصيف في
جواب كم صمت والمبهم الزمان في ما لم يصح لكليهما صالحين والزمان
والمعين المكاني ماله اسم بالنسبة الى امر دخل في سماء كلفظ الوق
فانه اسم لمعناه بسبب الدكاكين الداخلة فيه والبلد بسبب دخول
الدور في مفهومه والبيت بسبب دخول الجدران والسقف في
سماء والمبهم المكاني ما بخلافه كالجبال الست والمعدود والمكا
الذي له مقدار معلوم مساحة كالفرسخ وهو داخل في المبهم
مثل سرت يوم الجمعة مثال للمعين الزمان في وسرت حيناً من

مها

في

الدهر مثال البعثة وطلعت امامه للمهم المكاني فان اطلاقه
 على ذلك المكان باعتبار مواجهة المتكلم اياه والمواجهة ليست
 بداخله فيه وطلعت عنده ولديه ومكانه ودونه وسواء هذه
 واخله في المهم المكاني بالتفسير المذكور واما على تفسير المهم
 بالجهات الست وجرها كما هو مذهب بعض فمى الحقيقة بالجهات
 الست في الانتصاب بتقدير في لاجها ما وعد بتقديرها ومثل ذلك
 الدار هذا المعين المكاني فان اطلاق الدار على سماء باعتبار ان
 الداخل فيه فنصب على الاعم بتقدير في وان لم يتبدل معين المكان
 النصب بتقدير في من بين الظروف ما خلا الطرف المعين المكاني
 المستحق من حدث مستقر في مكان توتعا وتجاوزا باجزاءه بحري القبول
 به وهو خارج من الباب على قول الجري وهو ان دخلت متعد ومأيد
 مفعوله وقد يضمن عند الدلالة عامله اي المفعول فيه مثل يوم
 الجمعة فوقعه في جواب متى حيث قرينة ذلك على خصوصية
 الفعل والمفعول له ذكر عقيب المفعولين المذكورين
 فينبه لبا عيشته على ايقاع الفعل على شي او فيه وهو ما اعم من
 ان يكون اما مريحا او في تاويله بخلاف المفعول فيه ومعه فانه
 لا يكون الا اسما مريحا فذا قال ثم اسم به لما انصب بشرط تقدير
 اللام فخرج مريته للتاديب بفعل اي بدال على الحدث اعم من الا
 صطلاحي على انه اي الحدث المدلول به فعل ووقع لاجله اي

الوجه

المفعول

المفعول له ونصبه مشروط بكونه فعل فاعل الفعل المفعول ومثارا
 له في ولو في جز من الزمان فلي هذا على في ضمن الفعل وجب
 فينصبه فلا يجوز جيتك سنا و اكرامك الزاير الا باللام وكذا
 جيتك اليوم اكرامك اس في الباعث قد يكون غرضه وساخرا
 عن الفعل وجودا مثل تاديبا في ضرب تاديبا فان بصورة
 الاقدام على الفعل وان كان بحسب الوجود الخارجي سببا عن الضرب
 وساخرا عنه اعلم ان السبب هنا حقيقة اما هو اثر التاديب اي
 التاديب لا التاديب الذي هو نفس الضرب لعدم صدور حدثين
 عن التكلم حينئذ احدهما الضرب والاخر التاديب الا انه لم يبرح
 التاديب استعمالا او يقال ان هنا مضادا محذورا اي ارادة تاديب
 وقد يكون الباعث غير معرض ومقدما على الفعل في الوجود
 الخارجي مثل قدوت من الحرب جنبا فان القعود وجد بسبب الجبن
 الوجود قبله والمفعول مع اي الذي تعلق فعل به وليس
 اخر مشارك له في وقت واحد لانه واصطلاح اسم بعد الواو
 فخرج به ما ذكر بعد مع والباء الذي بمضاه محذوف مع ريد وشر
 العبد شيئا به بمعنى مع وهو مصاحبة شي ومشاركته لشي اخر في
 امر في زمان او مكان واحد منصوب فخرج به نحو كل رجل وصفيق
 بفعل احترق به عما قال الشيخ عبد القاهر انه منصوب بالواو وبا
 شعار قوله انتظا على كون الفعل التام قبل الواو احترق عما قال

الوجه

الزحاج انه منصوب بالواو من فعل بعد الواو مثل اسوا الماء
 والخشبة فالحشبة تشارك الماء في الاستواء في زمان واحد ويجوز
 القطع ايضا هنا ان جعل استوي بمعنى تساوي لصحة المعنى وان
 جعل بمعنى استقام او ارتفع فلا يجوز القطع لان الحشبة حينئذ
 مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ونحو لو تركت
 الناقة وفضيلها الرضعا فان الفضيل لشارك الناقة في الترتيب
 في مكان واحد او بفعل بمعنى مثل مالك وزيد اي ما تصنع
 معه فالجار والمجرور مع الاستفهام يدل دلالة ظاهرة على الفعل
 ونحو ما شئت وزيد فان شئت بك معنى فعلك وصنعك فمع الان
 استفهام دل على الفعل ولتصور به الفعل معه على السماع عند
 سيويه لم يذكر التثنية الى وجوب العطف والنصب والى جواز
 الامرين ولما فرغ من الفضله الاصلية المتعاطفة شرع في المعنى
 بها الغير المتعاطفة اشعارا بعدم اصلها فقال **الحال**
 قدم لشاركة المنول معه في الدلالة على المقاربة وهذه اللفظ
 يذكر ويؤتى فلذا ذكر بقوله **منصوب** لفظا وتقديرا او محلا
 اعم من ان يكون اسم مشتقا او لاجله او لا فدخل فيه جميع المتاعيل
 بفعل اريد به اعم من الاضطلاج وما يلاقيه اشتقا او بمقتضى
 اريد به كل ما يستخرج منه معنى الفعل غير ملاقيه اشتقا
 كحرف النداء نحو يا ربنا معنا علينا وحرف التثنية نحو بكر كخالد

الزحاج

قلنا

قايما وكان زيدا قايما الاسد وكفى الشيء من غير لفظ وال
 عليه نحو بكر خالد مثلا وكفى التمني والترخي نحو ليه جالسا عند
 اي اتمناه عندي حال جلوسه ولعله قايما عندي اي اترجيه
 عندي حال قيامه وكلمة منصوب نحو انا بخاري منتحرا وكلمة الفعل
 نحو رويد بكر قايما وكلمة ظرف المستقر نحو زيد في العمار قايما
بيان كيفية اي كيفية وقوع الفعل ومعناه فخرج به جميع
 الناعيل ونحو راي رجلا عالما فان الصفة وان بقيت هيئة
 الموصوف لكن لا يتقرر بكيفية ما يتعلق به وخرج به ايضا
 التقفيري في نحو رجع التقفيري فانه لبيان النوع لا كيفية
 وقوع الفعل تكون معناه الرجوع بالعقب وهو نوع من الرجوع
 سواء ذكر رج ام لا بخلاف راجعا في جاني زيدا راجعا فانه لم يدل
 على الجي مطلقا بل بين كيفية وقوعه ودخل فيه نحو جاني زيدا
 وعمر وما شئت ورايت بكر قارئين ومثل جاني زيدا راجعا
 العامل فيه فعل وزيد في الدار وهو ظرف مستقر بمعنى حصل
 وقام مقامه انتقال الضمير منه اليه قايما حال من ضمير
 مستتر في في الدار المعتمد على المبتداء اعلم انه قد هي الحال من
 المبتداء وعاملا حينئذ ثبوت الخبر للمبتداء اذ هو معنى في فعل
 ان يعمل فيها وجعلها ظرفا له الظرف اذا صلحت للظرفية وهي الحال
 من المضاف اليه اذا كان مضافا فاعلا او مفعولا صح حذوه واقا

منه

مقامه كما في وايقوا بركة ابراهيم حينما ذلوا ايم ابراهيم مكان ملة له
لجاز معنى فكانه حال عن المفعول او كان مضافا فاعلا او مفعولا
وجزا منه فكان الحال عن المضاف كما في قوله تقطع دابر هؤلاء
مضحكين والدابر الاصل فكان مضحكين حال من مفعول ما لم يسم
فاعله ولا تكون الحال الانكسار صريحا او في تاويلها لافعاله
التكثير وعدم الاحتياج الي التعريف الفرع في نفس الحال الحدث
المشوب الي الفاعل والمفعول بنفسها ولا فاعل لغت الفعل كما في
به ميبويه والفعل نكره فجاز نحو اوردها العراق وفعلت له
جهدك ومررت به وحده عند ميبويه على تاويل معتزكه ومحمدا
ومنفردا وعند ابي علي هذه المصادر مفعولات مطلقة للاحوال
للمعذرة اي معتزكه العراق ومحمدا جهدك ومنفردا وحده
واذا كان صاجها اي ذوالحال نكرة غير مخصوصة بوجه من
الوجوه المذكورة او مضافا الي ضمير عايد الي متعلق الحال او واقفا
بعد الانتفا للنفي او تضمنت الحال معنى الاستفهام وجب تقديمها
على صاجها اما في مثل سار راكا رجل فله في الالتباس بالصفة
كالحال النصب نحو ضربت رجلا جاحلا فقدمت خالي الجرح والرفع المبالا
واما في نحو جاءني راكا الا ادم صاجه فليلا يلزم الاضمار قبل
الذكر واما في نحو ما جاءني راكا الان يدا اريد قصر الصفة وهي
الراكبة على الموصوف وهو علي زيد بحيث لا يتجاوز الي من سواه

فاذا

فاذا اخرجت وقيل ما جاءني زيد الا راكا كان المعنى علي قصر زيد علي
الراكبة بحيث لا يتجاوز الي صفة اخرى وهو خلاف المقصود فرقا
واذا قصد هنا وجب ان يقال هكذا واللام خلاف وهذا اذا
قدم ذوالحال بدون الا واما اذا قدم معها فجاز ولم يلزم خلاف
المقصود ولا تقدم علي صاجها الجرح واللام لانها اتفاقا كانت
معنوية او لفظية او جرحي جرحي الاصح لانها تابعة له ليعاود
لا يتقدم علي الجرح فكذا ابي اعلم ان الحال لا يتقدم علي العامل اذا
كان معنى الفعل لصفته بسبب فقد الموافقة للفعل في الحروف
علي ان الفعل المعص ضعف بالتأخر حتى يجوز الرفع في زيدا ضربت
فكذلك ما هو بمعناه او كان فعلا غير متصرف نحو عني زيد قائما
ان يكت او مترونا بالام الاستدعاء نحو لا صبر بخلبا او لام القسم
نحو تالله لا كبريت قاعدا او اسم تفصيل نحو بكرة احسن قائما او موصدا
نحو اعجبي من زيد قائما او صلة للام نحو الضارب بكرة قائما
او حرف مصدر ي كما وان نحو احب ان تحسن قائما او كانت الحال
جمله مصدرة بالواو نحو جيت والشمس طالعة وقد تكون الحال
فابراة قد الاشتار بان الاصل افرادها لكونها حكا علي الصاج به
كالجرح جملة خبرية لتحصيل بها تحقيق وقوع مضمون العامل بوقت
وقوع مضمونها كما يحصل بالمعزذ اما بالانتفاء فلا يحصل هذا لانها
استقراء اما طلبية غير حاصل مضمونها بيقين فكيف تكون مخصوصة

له واما ايقاعه فحوت وحررت فان التصود منها مجردا يتناح
 مضمونا وهو مناف لقصد وقت الوقوع والتخصيص المذكور
 اسمية وهي الواو والضمير الذين على الربط اذ لم تكن مؤكدة
 نحو العجى جاني عمرو واخوه عالم لكونها فضلة حيث بعد تمام الكلام
 فاحاجت الي مرتد ربط بخلاف الجز والصفة والصفة فانه يكتفي
 فيها بالضمير الا اذا حصل للواقعة جزا او صفة اذ في انفصال
 بالوقوع بعد الا فتصير بالواو نحو ما وايتك الا وانت جواد وما
 جاني رجل الا وما حسن الوجه وقد تكون بالواو وحده مثل جاني
 زيد والشمس طالعة وهي تين ان حيث ويند وقت طلوع الشمس
 وهذا وان كان سانا لتيته الفعل قصد الكنه بيان ايضا كنيته
 فمنناوي ان وقد يكون بالضمير وحده على الضعف نحو كلمته فوه
 الي في اي مشافها لا ياء الواو اول الوهلة الي ان الجملة غير متصلة
 بنفسها مرتبطة بما قبلها بخلاف الضمير وقد تخلو عنهما عند ظهور
 الملازمة اجزاء لها يجري الطرف لكونها بعناء نحو خرجت ريد
 على الباب او قد يكون الحال جملة فعلية اعلم ان الحال اصلان
 وهو افادة التحدد والحدوث وبها في الاستعمال وهو التحدد عن
 حرف النفي او قاييم مقامه فالضارع النفي بلم ولما وما ولا له
 والماضي التثني والتثنية الذي لا بد منه من قد المقربة للمعناه من
 حال التكملة ظاهرة او متقدرة لفتح الجمع طاهرين لفظ الماضي

والحال وان كان حالية الماضي بالنسبة الي المعامل نحو اجتماع الضمير
 والواو فيهما او الا كقبا با حدهما لعدم ورودها على النج فترك
 الواو يلحق على الاصل واشباهه للاخلال بالنج مثل جاني الامير
 وقد ركب او قد ركب علما نه وجاء ولم حضرت صدورهم اي قد
 حضرت ونحو جاني زيد وما ركب او ما ركب وجازيد ولم يركب
 او لم يركب والضمير لا يلزم ان يكون فاعلا او مستقلا بدوافعا
 الماضي واقعا بعد الا فلا كثر الا كفا بالضمير وحده بدون
 قد والواو نحو ما لتيته الاميخي لاي الا ما خال ان الا لا يظل
 استعمالا الاعلى للاسم ولفظ قد لا يدخل عليه واما المضارع
 الثبت المميز المصدر بفتح الضمير وحده لحيته على الاصل والنج
 مع انه جار محري اسما الفاعل لفظا ومعنى مثل جاني الامير بفتح
 انصاره او يناد الجاني جمع جنسية وهي معروفة بين يديه
 اي قد امه واما اذا صدر بفتح فلعله وله عن النج حوز فيه الواو
 كقوله تعالى لم تؤذوني وقد يقولون اني رسول الله اليكم وعرف
 الحال عند قيام القرينة كقولك من يا بني ما يلا اكرمه اي اكرمه
 ما يلا وعاملا ايضا جازا عند قيام القرينة الحالية كقولك للمعلم
 النعمي للسر راشدا مديا اي اذهب او المقاتليه كقولك راجعا
 في جواب كيف جيت ووجوب في الحال المؤكدة التي لا تكون الا بعد
 الجملة الاسمية عند البعض نحو زيدا بولك عطفوا اي اشق عليه

مختصر

التميز وهو ما ينفق لليز بكرا اليلاي عيز هذا الاسم الذي
به مراد المتكلم عن غيره او بفتح اي عيز المتكلم ويعين هذا
الجنس مرتين ساير الاجناس الواقعة للايهام وتاخر مع كونه عيز
الذات عن الحال التي هي مبنية هية الذات لشبهها بالمفعول
فيه في تخصيص مضمون الفعل بمضمونه منصوب بفعل او مضاف
او باسم تام فخرج به نحو مائة رجل وثلاثمائة رجل ورطل
زيت بلا مضافه يرفع الابهام المستقوا لثابت ومضافا لخرج الاسم
المشترك نحو راي عينا جارية لمفعول الابهام فيه عند المتكلم
بالاشراك العارض عن ذات مفعول كذا راع من كونه واحدا
او مثنى او جمعا او مضافا فانه في مقابلة الجملة فخرج التعمري
في نحو قوله راج التعمري فانه يرفع الابهام عن هية الذات
التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهيته معلومة وكذا اخرج
الحال لهذا تام بحيث لا يصح اضافة ملابس بالتقوين لفظا
او تقديرافا كافي ما لا يفرق او محلا كافي لاعداد المركبة نحو خمسة
عشر رجلا وكر الاستفهامية وكذا في نحو ويحه وره رجلا
او تام ملابس بنون التثنية او بنون الجمع او يشبه نونه
نحو ثلثون درهما او بالامر نحو قولك والاتصال سببا حاصل
بينها او بالامتنافه فخرج مما ذكره بدل من ضمير غائب نحو مرتبه
زيدا وعطف بيان متبوعه موقوف بالامر نحو ابرقت العالم كلها

فلاول

٢٩

بيان

فلاولي ان يزداد في الرسم قيدان احران وهما منكر غير تابع لخرج
منصوب على التثنية بالمفعول نحو زيد حسن وحسنه وصنفه نحو
قبضت ثمانية دراهم ورايت هذا الرجل وعطفه بيان ثم متبوع
باجد ماد كره والمعزذ اما مقدرا يعرف به قدر الشيء كقوله عوفير
ان وكان بلا او يعرف به قدر الموزون كالسطوح والدائق والد
والمن والرطل مثل عندي رطل تام بالتقوين زينا وعندي
منوان تام بنون التثنية منها او يعرف به قدر المعزذ
عندها كاية نحوكم درهما مالك وعندي كذا درهما وصريحا
نحو عندي عشرون تام يشبه بنون الجمع درهما او يعرف به
قدر الموزون والمسرح نحو عندي ذراع ثوبا وما في السامح
كف تام بالامتنافه محابا ولما نحو مقدار نحو خاتم فضة والله
دون فارعا على تقدير جعل ضمير دون منهما غير راجع الى معين
والا كان التميز عن النسبة ولكون التميز عن غير المقدار خفية
التي من نصيبه لم يذكره او يرفع الابهام الناشي عن ذات مقدرة
وهو الابهام الناشي عن نسبة في جملة مثل طاب زيد فريد
المتصّب عنه لان المراد به اصطلاحا الاسم الذي اقيم مقام
التمييز حتى صار التمييز بسبب قيامه مقامه فضله ومنهتوجا
نفسا فان طاب هنا حقيقة ومعنى مشددا الى مقدار بينهم فاذا
اريد الشرح بذلك المبرم قيل طاب شي زيدا نقفا فاختصبت

عنه وهو زيد صار مضافا اليه للذات المقدرة والنفس كقول
 زيدا او طاب زيد ايا اي طاب شي زيد ايا علي كون النسب
 عنه وهو زيد بدل من الذات المقدرة وهي شي ان اريد ايا
 عين زيد وان اريد به ابو جبا مضاف شي الي زيد او طاب زيد
 ابو ابو فان ابو صالحة لكونها مفعلة عنه اي طاب ابو
 لغيره وصفة متعلقة اي طاب ابو اييه له او طاب زيد
 في ارا فاعلم ان لا يصح ان يكون عينه ولا صفة له بل متعلقة به
 لا غير اي طاب وار زيد او طاب زيد على فالعلم لا يصح ان يكون
 عينه بل يكون مفعلة لا غير اي طاب علم زيد اعلم ان التمييز
 ان كان عين ما انتصب عنه كافي نحو كني بكر وطلا وطلا زيدا
 على تقدير جعل المنتصب عنه حقيقة وتقدير ايد لمن التمييز
 او عطف بيان له فيقال كني بكر وطلا اب زيد وان كان
 متعلقا بما انتصب عنه او وصفا له اضيف التمييز الي النسب
 عنه نحو طاب ابو زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس
 زيد ان جعل النفس كالمعلق وان اريد في الكل التصريح بالمهم
 قيل كني شي بكر وطلا با مضاف شي الي بكر وطلا تمييز شي وعلى
 هذا فن وقد يرفع التمييز الابعام عن نسبة في شبه الجملة
 بسبب الاشتغال على الاسناد كاسم مع الفاعل مع مرفوعه نحو
 البيت مشتغل سراجا وانم المفعول معه نحو الارض مفرجة عين

او الاسم المفعول معه نحو انما اكثر منك ما لا وحي مستقرا او الصفة المشبهة
 معه نحو زيد طيب ابا او المفعول نحو اعجني طيب ابا وكل ما كان فيه
 معنى المفعول نحو حبسك زيد وطلا ويا لزيد فارحا وعن نسبة
 اضافية نحو اعجني طيب زيد علما اعلم ان المفعول المستند الي المرفوع في الا
 قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ملاقيه اشتقاقا نحو قاله في
 الشدي كافي طار بكر فوجا وامثالا الاناء ماء اي طير الفرج بكر او بلاد
 الماء الاناء او في الزورم كافي قوله تعالى ونحزنا الارض عيوننا اي
 تحزرت عيوننا ولا يتقدم التمييز على مهمه فالاولي يد له على ما
 انتصب عنه ليشهد ايضا ما فيه التمييز عن النسبة لان المهم هنا
 هو الذات المقدرة ولا يتصور التقدم عليها حتى ينفي بل المراد ان
 تقدمه على ما انتصب عنه فلا يقال طاب نفس زيد ولا عندي
 وينا را تلتون لان التمييز اما فاعل او مفعول او موصوف في آخر
 للابصار او لام التفسير ثانيا مبالغة فان النفس مشتقة الى امور
 المهم فاذا فسر يكون اوقع فيها واعز عند من ذكره مفصلا او لا
 لكونه الحاصل بطلت وتعب اوقع واعز من المضاف بلا طلب ولو قد
 على ما انتصب عنه لزال هذا الغرض وكذا لا يتقدم على العامل
 ايضا على الصحيح ولما فرغ من المسمى بالمفعول بلا توسط حرف شرح
 في المسمى به بالتوسط فقال المستثنى وهو اما من الشيء وهو المرفوع
 لكونه مرفوعا عن حكم الاول او من الشيء بمعنى التثنية لكون الحكم

مقتضاه فبقي ما جاني لا يونس جاني اجابي وما جاني يونس
منصوب نصبا واجبا بالا اما عامل او شارك له او واسطة في البدل
بعد الا غير الصفة لانها لو كانت صفة وذلك اذا كان ما بعدها
مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة لانها واشتاتا وكان المستثنى بايضا
لمنكر غير محصور وال على الجمية كقوله تعالى لو كان فيها الهة
الا اله لقد تبا فيرب ما بعدها على حسب موافقا واخرافا
كسوي ومواء وعدا وخلا وما عدا وما خلا وحاشا وغير ذلك ولا
يكون سميما ولما وحقي وذلك النصب الواجب حيث يكون المستثنى
منقطعا لكونه بدلا كذا في قوله لا بمعنى لكن مشددة من غير اخرج
سواء كان من جنس الاول نحو جاني العلى الاحمد اذ الرب بالعلما
الى جماعة خالية عن محمدا ولا مثل جاء القوم الا خرافا للنصب
يجب عندا هل الجاز ولا يجوز البدل لعدم من بدل الغلط في الكلام
القصير والاكثر على ان الا المنقطعية هي الناصبة لعينها لا لاسمها
كل في لها خبر مقدم وعلى حسب المراد في هذا المثال التقدير يمكن
حار لم ينجى او يكون المستثنى متصلا وهو المخرج من متعدد حيا او
حكائي كلام هذا صفة متصلا او خبر بعد خبر يكون موجب وهو
الحالي عن نفي ونفي واستفهام فاحترز به عن غير الموجب سواء ذكر
المستثنى منه فيه او لا فان النصب لا يجب فيه على الاستثناء ذكر
المستثنى منه صفة كاشفة الكلام موجب لا محض صفة لوجب ذكر

فيه المثل جاء في القوم اريد به القوم المهود والشامل ليه الا
زيدا وحيث زيد الا اراسه في متعدد الحكم وانما يجب النصب هنا لانه
لما عرّب الجزء الاول وهو المستثنى منه بما يشتمل العز في غير
هذه الصور ولم يستحق الجزء الاخر وهو المستثنى ايضا عرابا
معنى نصب شيئا بالمفعول اعلم ان الكلام انما يتم باخره ولا يحكم بالثبوت
الا بعد تمام مفرداته كبدل البعض نحو زيد اراسه وبدل الاشياء
بحسب زيد ثوبه فالحكم بنسبة الضرب والسلب ببدل كمال البدل
منه والبدل فكذلك في الاستثناء فهم تحفيده لا يكون متاقص في النقل
لان الحكم بنسبة الجية الى القوم بعد اخراج زيد منه او يكون المستثنى
سواء كان في كلام موجب او عني مقدم على المستثنى منه او على
صفته عند المازي نحو ما ركب احد الا خالدا اخر منك فالنصب
حينئذ وجب لان الصفة كالجزء من الموصوف فكانه مقدم عليه
وسميويه لا يبيالي بحد التقديم ويجعل الصفة المتأخرة كان لم
تكن مثل ما جاني اريد احد وجاني الا خالدا القوم ووجوب
النصب لا يمنع البدل حينئذ لعدم تقدمه على البدل منه وانما
الحكم في المستثنى الكائن في كلام متصل غير موجب وهو ما يكون فيه
نفي او نهي واستفهام فالتحذير منه البدل اي بدله العنصر فها
ونصبا وجرا لانه المقصود من الكلام بخلاف المستثنى فانه فاضل
وايتان الضمير في بدل البعض في غير الاستثناء وجب لتعلم منه

انه بعض هذه المستند في الاستئناس المتصل بالمتن في الحقيقة
اليه مثل ما جاني احد او من احد بزيادة من في المثالين
الذين في الاخرين الوجه الاريد بالرفع على كونه بذلك بعض من
احد وهو محمول في المثال الاول على اللفظ او في الثاني على
الوجه واذ لم يذكر المستند منه وهذا لا يكون الا في متصل فيه
الوجه اختصارا فخر اي المستند حينئذ على اعرابه اي المستند
منه المقدر العام المناسب له جلتا ووصفا كونه فاعلا او متفولا
او غير ذلك واعتبار العموم لصق دخول المستند في اللفظ على المستند
منه فيه ولهذا الدلالة اعتبار المناسبة ويكون اللفظان لفظا
لا معنى لتقصها في ما سبق وسمي هذا المستند مفردا وان كان الرفع
هو العامل حقيقة لانه فرع من المستند منه واعمل في المستند
وتسميته مجازا بالعامل او المبتدأ او النصف او غير ذلك لقيامه
مقامه مثل ما جاني الاريد اي ما جاني احد الاريد في الفاعل
وما في البيت الاعرابي ما فيه احد الاعراب في المبتدأ وما مرت برجل
الافاضل اي ما مرت برجل كامن على صفة من الصفات الافاضل
في الصفة وما ضربت اي احد الاريد وما مرت برجل في المفعول
وما مرت اي كائنا على حال الاركان او ما مرت الايوة والجمعة
اي ما مرت يوما الايوة والجمعة في طرف الدمان او ما مرت الاقدا
اي ما مرت مكانا الاقدامك في الطرف المكاني وما مرت الاثابا

اجما مرتبة ارادة شئ من الاشياء الارادة متاذي في المفعول له وما
لعل الاثناء الادبثا اي ما امتلا شيئا ما الادبثا في المفعول
بحي النورين في المفعول المطلق المتقوع كالقنيطر والتخدير والتكثير
والنقل وغير ذلك ولذا فتح الاستئناس في قوله تعالى لنظن الا
ظنا اي ظنا حقيقيا صغيفا فان الظن مما يقبل الشك والصنف
وهو لا يجري في المفعول معه فلا يجوز لا يقدرا ولا يندرا اي لا يقدرا
واحدا الا مع ريد لان القيام مقام المستند منه بالواو لا يبع وبه
لا يكون مفعولا معه وبعد غير وسوي بكسر السين وهو المشهور وجا بالضم
وكسرها بفتحها وهو المعروف وقد جاء بالكسر اعرابا نصب على الظرف
عند سيبويه وصفتين في الظرف فجعل لازما لظرفه للدلالة على
الموصوف وهو المكان المنسوب وعند الكوفية يجوز النصب فيهما رفا
ونصبا وجزا لا يكون المستند الا مجرورا لاضافة كل واحد منها اليه مثل
جاني القوم غير ريد وسوي ريد وكذا بعد حاشا في الاكثر لانه حرف
جر عند سيبويه لقوله حاشا يبدون نون الوقاية ومعناه تنزيه
مجروره عن سوء ذكوري غير او فيه نحو ساء القوم حاشا خالدا وكثيرا
ما استبدى بتزيه الله ثم تزيه من اريد تزيه على انه تعالى متر
عز ان لا يظهر ذلك الشخص مما يصح فيكون الرفع تزيه نحو قوله تعالى
قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء وفي قول من المبرد انه فصل
فلا يكون ما بعد الامتنوبا كما يكون ما بعد ما عد او ما خلا ولا

يكون نحو كانت في الوجوب او غير ذلك لا يكون الاستثناء
 ففي محل نصب على الحال وما في ما عدا وما خلا مصدرية منصوبة المحل
 مع ما بعدها على الظرفية ويجب النصب عند الاكثر بعد عدا وخلا لفظيتها
 وما حالان وعند بعضهما حرفا جرو وجوز الرفع والجرو والنصب فيما بعد
 لاسيما ويكون معناه خصوصا حصل من لا التي لفظي الجنس الداخلة على
 هي بمعنى مثل وما يحتمل الموصولة والموصوفة والزايدية اما الرفع
 فعلى خبرية ما بعده كبتداء محذوف والجملة صلة ما اذا كانت موصولة
 او مضمرة اذا كانت موصوفة واما الجر فعلى اضافة شيء يحكى اليه وما
 حينئذ زائدة واما النصب فاما على اضماعه وما نكرة غير موصوفة او
 على التمييز او على الاستثناء او على الظرفية ويكون حينئذ صلة ما وقد
 يستعمل سيما بلا لا والحال ان لا مرادة بمعنى وحكم غير في الاعراب
 اذا استعمل في الاستثناء حكم المستثنى بالا على التفسير المذكور من وجوب
 النصب في المنقطع والوجوب وعند التقديم ومن جوازه مع البدلية بعد
 كلام غير موجب تام ومن الاعراب على حسب العوامل في المنع والاشغال
 ما بعد بحر الاضافة جعل اعرابه على غير عارية ولذلك يجوز العطف على
 ما بعده بالرفع نحو ما جاني غير زيد وبكر بالرفع ولما فرغ من الفضلة وا
 المحو بها شرع في المشبه بها فقال خبر كان واخواتها وذكر الاخوات
 مستغنى في قسم الفعل مستند ليشمل جميع المستندات منصوب بها اي
 بدخول كل واحد منها فخرج الجميع الاياه مثل كان زيد قائما وحكمة

حكم خبر المبتدأ في كونه معروفة وتكره مفرد او جملة مستقلة او متاخرا
 وفي وجوب تقدمه اذا كان ظرفا والاسم تكرر او كان لجزء الخبر ضميرا
 في الاسم او كان الاسم ان مع صلتها وفي وجوب العابد اذا كان جملة
 وغير ذلك وليس المراد ان كل ما جاز كونه خبر مبتدأ جاز كونه خبر
 كان لئلا يرد وقوع الفعل الماضي خبر مبتدأ بدون قد بخلاف خبر
 كان الا انه يتقدم اذا لمصرعوا به هذا بيان لمخالفة خبر المبتدأ
 حال كونه معروفة لعدم الالتباس باختلاف اعرابي الاسم والجزء بخلاف
 المبتدأ والجزء مثل كان القائم بالنصب زيد ولما فرغ من تحقيق منصوب
 غير الحرف شرع في منصوب الحرف المشبه بالفعل فقال اسم ان واخواتها
 مستند اليه منصوب فخرج به كل مستند اليه غير منصوب به فخرج به مستند
 اليه منصوب اليه بغيرها مثل ان زيدا قائما ولا يجزئه اسم ان واخواتها
 لان تقدم المنصوب للرفع على النية على الفرعية على النقل فلو حذف
 منصوبه واوليه مرفوعة لصار في صورة العمل الاجنبي الا اذا كان
 ضمير شان مع عدم جواز حذف هذا الضمير اذا كان مبتدأ فقد
 القرينة حينئذ تكون خبر جملة مستقلة تالية عن ضمير رابط فانه بعد
 لصيرورته بالنصب في صورة الفضلة مع دلالة الكلام عليه ولما فرغ من
 بيان منصوب الحروف المشبهة شرع في بيان منصوب حرفيها فنص
 بعضها فقال المنصوب بلا التي لفظي الجنس ولم يقل اسم التي التي اخوة
 كما قال صاحب اللسان الكلام في المنصوبات وجميع ما هو اسم لافعال

ليس منقولاً بل بضمه مني وبمعنى مرفوع اذا كانت لامنة لفظاً
 وحلاً لا ريد في الدار ولا امر هو السند اليه قد دخل فيه كل سند اليه
 المنسوب فخرج به كل سند اليه مرفوع بما خرج به كل سند اليه
 منصوب بغير شرط ان يكون الاسم نكرة يلها مضافاً او شبهاً به وهذا
 يعلم من قوله مثل لا غلام رجل في الدار في المضاف ولا عشرين درهما
 في المتعارف من حيث تمامية الاول والثاني فان كان اسم لا هذه
 معروفة فالرفع والتكرار واجباً مثل لا خالدة فيقيد ولا بكر اما الرفع
 حينئذ فلنقد نقي الجنس الذي به تعقل لا هذه واما التكرار فللمجانفات
 حينئذ من نقي الجنس الموجب لتكرار النقي والمرد الذي وقع اسم لا هذه
 يعني على الفتح والاولى ان يقال ببدله على ما ينبغي به لتناول المبني
 على النعمة والكثرة والياء لما في بحث النادى والبناء ليضم معنى
 من الاستغراقية لفضية قوله مثل لا رجل في نقي الجنس لكونه بمنزلة
 لا من رجل والاصناف رجت جانب الاسم في الاعراب فلم يبق للبناء
 والمشتبه به وان تضمننا معنى من هذه او يرفع الاسم ويكرر مع الفصل
 بينه وبين لا هذه سواء كان مفرداً مثل لا فيها رجل ولا امرأة او مضافاً
 ومشتبهاً به مثل لا فيها غلام رجل ولا غلام امرأة ولا في اربعون جراً
 ولا خمسون عبداً اما الرفع فلضعف العمل من حيث انها تعقل المشابهة
 ما يصل بالمشابهة وهو ان فلا يقدر على العمل فيها هو بعيد عنها واما
 التكرير فللمتنبية على كونها نقي الجنس لما ورد بحوز في الفتحة المبني الذي

وقع اسم لا هذه سواء كان الفتحة مفرداً او مضافاً وسواء فصل بينهما او لا
 وفي العطف اي العطف على المبني المذكور حلاً على الفتحة اي لفظ
 المبني وحلاً على المحل اي محل لا مع المبني الرفع لانها في محل الرفع على
 الابتداء وقيل المحل على محل اسمها وحده يجوز لضعف عملها وان غيرت
 معنى الكلام بخلافه ولعل فانها متغيرا معنى الابتداء وغير متغيرين
 حلاً فلم يحرك العطف على محل اسمها وحده ويجوز نصب حلاً على لفظ المبني
 ولما جفت تلك الحركة الحركية الاعرابية لم يروها بغير وضوح والماوروا
 محل الفتحة والعطف على لفظ النقي مع ان التابع لا يتبع متبوعه في الحركة
 البناءية مثل لا رجل ظريف وظريف في الفتحة ومثل لا اب ولا ابن ابنا
 في العطف ويجوز لا رجل حسن الوجه بالرفع والنصب في الفتحة المضاف ويجوز
 لا رجل في الدار ظريف وظريفان مضافاً في الفتحة المفعول ويجوز لا
 رجل في الدار ظريف كرم في رفع الفتحة الثاني ونصبه وانشاء بقوله
 وقد بني الى ان اعرابه نصباً ورفها كثر الفتحة المذكور واللام للهداية
 بشرط كون المبني غير مكرر بخلاف ما جاء به بارد اذ ان الفتحة لا ينبغي لاستكراه
 جعل ثلاثة اشياء بمنزلة شيء واحد وبشرط كون الفتحة مفردة او مستقلة
 بموصوفه ليكن جملة مع الموصوف كشيء واحد في البناء وهذه الشروط
 تعرف من قوله مثل لا رجل ظريف بالفتح اي بفتح المفتوحة والفتحة وا
 بدل من المضاف اليه وقد حذف اسم لا هذه اذا كانت قرينة مثل لا
 عليك فان كلمة على المضمية مع الاقتران بلا ذلك على نقي الباس والشد

اللام

والصفة تكون الاسم اما المتعدي باسم او شدة او مفرق خبر ما ولا المشبهين
 ليس بغيره ودخول على الجملة الاسمية مستند منصوب بهما اي بكل واحد
 عنهما عند اهل المجاز يخرج به جميع المسندات سواء مثل ما زيد قائما
 ولا رجل افضل منك ولبيت حصين لا بالكرة ممت واذ اقدم الخبر
 سواء كان ظرفا او غير على الاسم او فصل بينهما الي بين الاسم والظرف بالا
 او بينهما وبين ما اولاي شي كان بطل العمل ووجب الرفع على خبرية
 المتبعا اما بطلان العمل في الفصل بالا لا متبعا في الشيء الذي مما علة
 لاجله واما في التقديم والفصل بغير الاصل فصنفهما في العمل لكون عملها
 متشابهة فعل غير متصرف متشابهة ضعيفة من حيث المعنى فلا يؤثر في
 مؤثر في الفصل التقديم مثل ما قام زيد في تقديم الخبر وما زيد الا
 قائم في الفصل بالا ونحو ذلك ان طبتنا حين ولكن في الفصل بغير الاد
 ونحو ان يكون ما او ان فيه زائد وان يكون نافية لكن التقريب هنا
 يكون ان زائدة وما عطف على الخبر بحرف ناقص للمعنى نحو ما زيد كاشبا
 بل شاعرو ولا رجل اقوي منك لكن لضعف منك فالرفع واجب فيه
المجوزات هي على نوعين نوع منها المجزور بحرف الجر لفظا
 وما قبل الجر هو الحرف وسياق حقيقة في قسم الحرف ونوع منها المجزور
 بالاضافة اي المجزور بتقدير حرف الجر على معنى ان مضمومه مراد ممتنا
 لانه مضموم على تقدير ما على المضاف اليه فعلام زيد فيفيد الاحتفاظ الذي
 هو معنى الاخر تالا ضمرا للاد والعامل المضاف لصيرورته قويا بمعنى حر

المجوزات

الجزء المنور من التركيب وما قبل ان العامل هو حرف الجر المتدرج في تصنيف
 لضعف اضماع والتول يكون العامل مضموم وهو معنى حرف الجر او كذا
 الاسم مضافا الي ما بعده مرد ودبانه لا يصار الي المضموم الا عند مقتضى
 اللفظي ولم يفتقد هنا لما بينا بشرطها التجرد عن التنوين المحقق والمقد
 كما في ما لا ينفرد وعن نون التثنية والجمع لان الاضافة تدل على الا
 تقال وهذه الثلاثة على الاتصال لدلالتها على تمام ما في فيه وهي
 اي الاضافة على نوعين لفظية اي ظاهرة لفظا وليست معنى حقيقة
 فهي كعدمها وتقدمها على المضموم رعاية لحاجب الاصل الذي هو الاشتراك
 ان كان المضاف صفة اي اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة وفي
 اضافة اسم التفضيل اختلاف كما سنبينه مضاف الي معمولها اي ما هو
 معمولها قبل الاضافة بكونه فاعلا او مفعولا مثل زيد اي به لشرطية
 عمل الصفة بالاعتماد على صفة اشياء منها المتبدا كاسمجي وفتار ب عمر
 الان او عذرا لمضاف فيه اسم فاعل وزيد مضروب الغلام الان
 او عذرا لمضاف اسم مفعول وانما او ردنا الان والعلة يعلم ان ارادة
 الحال او الاستقبال شرط في عمل اسم الفاعل والمفعول كما سيجي وزيد
 حسن الوجه فالمضاف فيه الصفة المشبهة والاي وان لم يكن المضاف
 صفة مضاف الي معمولها بل يكون صفة مضاف الي غير معمولها نحو مناع
 مهيلا واسما غير صفة مضافا الي معموله مثل قيام زيد والي غير مثلك
 غلام خالد مضموم اي فالاضافة حقيقية بحيث تؤثر في المعنى وهي اما

سبب

بمعنى اللام المحفصة تحقيا او تقدير ان لم يصح اطلاق اسم المضاف اليه
 على المضاف وغيره فدخل بعض القوم ووجه زيد وعين زيد
 ويوم الجمعة مع صحة اطلاق المضاف اليه لكن يصح على الغير ايضا وكذا
 مسجد الجامع فان الجامع عرفا هو المسجد لا غيرا وبمعنى من المبينة ان
 مع اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف وغيره اربع معاني في ان كان
 المضاف اليه طرف المضاف والاكثر على كون هذه الاضافة ايضا
 بمعنى اللام اذ يكتفي في الاضافة الالامية اذ في افادة الاختصاص اليه
 هو مدلول اللام وان لم يصح الظاهر بها مثل غلام زيد في الاضافة الالامية
 المحفصة تحقيا ومثل زيد عند محمد ومع اي بكر في الاضافة المحفصة
 تقدير الامور مثل خاتم فحمة فالامانة بمعنى من اي خاتم من فضة لعمدة
 اطلاق النقص على الخاتم وغيره ومثل ضرب اليوم اري ضرب في اليوم
 فالإضافة اليه طرف المضاف وقد يقع الاضافة بادي ملائمة نحو
 كوكب الحرقاء وتفيد الاضافة للمؤنث تعريف المضاف وتعيينه
 اذا كان للمضاف اليه معرفة والمختلف غير متوغل في الابهام كغيره
 ومثل وشية ونظير وهو يراى الا اذا اشتهر بالمثاله او المعاني للمضاف
 اليه فانه يتعرف نحو ابو يوسف مثل ابي حنيفة وغير الشافعي اعلم انه
 يقال ابن زيد حاضر ويراد ابن من ابتاع له خصوصيته بزيديا بالكون
 اعظمهم واشهرهم او معهود ابن المتكلم والمخاطب وقد يقال ابن زيد
 جابلا اشار الى واحد معين فهو على خلاف الوضع وان كان مستعملا

ومع هذا لا يضر افادة التعريف الوضعي او تحصيله وتعليل بعض
 شيوخه اذا كان المضاف اليه نكرة فانه اذا قيل هذا كتاب فخرنا
 في انه لا يخصص فاذا قيل كتاب رجل فقد خصص وانزل عنه بعض
 الشاع وهو كونه كتاب امراه فلذلك اي لافادة الاضافة الحقيقية
 التعريف او التحصيل يجب تحريك المضاف عن التعريف بنوع اللام
 منه ان كان ذا لام او بتكثير وجعله الواحد من المتعين به ان كان
 علما لان الاضافة كانت للتعريف لزم تحصيل الحاصل وكذا ان
 كانت للتحصيل لكون المرفوع هو المخصص ولتعدد تشكيل المضمحل للمهم
 لا يمتنع فان وفي قوله عن التعريف دون حرف التعريف اشارة الى
 ودعا اجارة البعض من اضافة العلم مع بقاء تعريفه بناء على جواز
 اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما في ياريد وما قيل الاولي مذهب هذا
 البعض وان يقال ريد الشجاعة ان لم يكن شجاع في الدنيا الا لانه
 منزه لان صحة هذا التركيب ممنوعة عن مسئلة بخلاف اللفظية
 اي هذا المذكور مخالف للاضافة اللفظية حكما فانما اي اللفظية
 لا تفيد الا حقيقا بخلاف التوهم او القايم مقامه او يحذف شيء
 اخر اما من المضاف وحده نحو ضارب زيد على تقدير الضارب زيد
 او من المضاف اليه نحو الحسن الوجه اذ لا مل الحسن وجهه او منها
 نحو حسن الوجه ولا منها نحو اكرم الناس على قول عاقل اضافة اسم
 التثنية لفظية فالتحصيف فيه يحذف من التثنية وعلى قول من جعلها

مستوية فالامانة بمعنى لا الاختصاص وهي لا تأتي في صحتها ما بين
 التفضيلية وانما يفيد القلبية التحصيل فمطلوبه لا تستوي حاله الاضافه
 والتي قبلها فان تخصيص المستفاد من صارت وجعل هو الحاصل لصار
 من رجل قبل الاضافه اتفاق ولا يجوز اضافة الوصف اليه بحسبه
 ولا اضافة الصفه اليه موضوعها ولا اضافه احد الاسمين المتماثلين
 بان يفيد كل منهما على كل ما يفيد عليه الاخر الى الاسم الاخر كلف
 اسد وحبر مع عدم التقدير المفيد للتدريج والتخصيص ويجوز اضا
 القام الى المقاصر المحصول بالتخصيص واما نحو مسجد الجامع فلي حذف
 موصوف المضاف اليها في مجيئ الوقت الجامع وهو يوم الجمعة فانه
 جامع الناس في مسجد للصلوة واما مثل جرد قطيفه فلي حذف موصو
 للمضاف فان لا اصل كان قطيفه جرد فحذف قطيفه كذا استا
 فبق جرد ففرض فيه الايقام فازيل ذلك الابعار بابراد لقطعة
 قطيفة واما قومه اليها وذو لارم الاضافه وكذا ذات التي لوجه
 الي اسم جنس مظهر فلا يضافان الي مصدر الاشارة اليقاس عليه لان
 وصفها للتوصل بهما الي وصف الذوات بالاجناس فلا يبدلان
 الاعلى نحو جاني رجل ذومال وامرأة ذات جمال فانه لا يجمع
 رجل بمال ووصف امرأة بجمال الا بوسيله ذو وذات لعلم ان اليمد
 بالطرف بين المضاف والمضاف اليه يجوز في الشعر ان تساعدهم في الظن
 فان حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب عند

امنه الالباس ما يزو كذا حذفها واقامة صفة المضاف اليه مقامها
 وكذا حذف المضاف اليه مع موصوف التبيين اذا كان المضاف غير لها
 الت وكذا حذف المضاف مع المضاف اليه اذا وجد مضاف اليه
 ثان مضاف الي ثالث بان حذف الاول باقامة الثاني مقامه ثم
 حذف الثاني باقامة الثالث مقامه ولم يطف على المضاف مضاف
 الي مثل ذلك المضاف اليه ولما كان الاعراب على نوعين نوع على سبيل
 الاستبداد والامثاله ونوع على سبيل التسبع للغير فليأت من بيان
 النوع الاول شرع في بيان النوع الثاني باسان لفظ باب مشرأ ابتدا
 الكلام وانتصاليه للشرع باب نوعية هذا فقال **باب**
التواضع اي هذه اباجا وهي جمع تابع وهو ما يتلو اسبقه من جهة
 واحدة في الاعراب او شبهه وعقد الباب للاسماء المعروفة وان جري
 التبعية والاعراب في الغير ايضا لامثاله الاظم في الاعراب لغة
 خبر مبتدا محذوف وهو ي وعطف بحرف وتأكيد وبدل وعطف
 بيان والكل اي كل واحد من هذه التواضع على وتو المتبوع اي متبوعه
 في اقسام الاعراب وهي الرفع والنصب والجزم جهة الفاعلية او
 التقولية الاولى الاله والثانية اياه والثالثة اشارة او لامانة موافق
 اعزاهما لفظيا او تقدير يا او محلفا وفي شبه الاعراب نحو يا ريد
 الطريف بالرفع ولما لفظا بشرها باحكامها فقال فالتع ما الي تابع
 اخر بد عن الحال بدل اي تراد لالتة على بعض احوال المتبوع وان بدل

التواضع

النع

قديم

ايضا على عرض كتحقيقه وتاكيد ومدح وغيره فخرج به عطف الفصحى على
البيان والتاكيد وبديل الكل والخض والخلط ولا بد من غير مقنود
بنفسه لاخراج محموت برجل كاتب وشاعر بديل كل نحو اعجبني زيد
حسنه بديل اشتمال ودخل فيه مرتين بعد الرجل فان الرجل دخل على
كون المشار اليه ذكر اجاور حد الفصحى مع ان المقصود من هذه الاشارة
ودخل فيه الوصف بحال متعلق الوصف محموت برجل كريم ابوي
فان كرمية الاب وصف الرجل حقيقة كالكرم لا ينيه ويبيد الخ
شتم كان او جامدا خصيصا اي تليل اشتراك حصل في النكرات
ويفيد الفت توضحا اي دفع اشتراك حصل في المعارف عما كان المرف
او معوقا باللام او متعاقبا اليها او الي غيرها او ضمير والمضمير لا يوصف
لان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فلو وصفوا لم يحصل الحاصل
والغايه بحول عليها مثل مرت برجل كرم فان كرميا قتل الاشتراك
برفع اشتراك احتمال دجل غير كرم وممرت بزيد والرجل او صا حكا
هذا او فلامم الكرم فانه انما يني به لزيادة ايضاح التعريف
المستفاد من متبوعه ولدفع احتمال كون رجل اخر هناك سمي بزيد مثلا
والبيان والتفسير كل من اثنين وواحد في قوله تعالى لا تجدوا الدين
اثنين انما هو الواحد وقد لا يفيد اليقين وبيان قد التعليل
للتبيين على ان التاليف في الفت التوضيح او التخصيص الامدح او الشتم
او ذمما وشمما اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان له

شديد

شريك اسمي نحو انما زيد القاضل او لا كما سئذ كسنا له او الا باليد
ومتوفا للفتي الذي دل الموصوف عليه بضمنا به فارق التاكيد
الامطلاحي مثل اعوذ بالله العظيم هذا المذبح ذاته لا يكون له
شريك اسمي فلفظا من حقيق من الشيطان الرجيم هذا المذبح والفت
المذبح او الذي لا يكون الا لئلا استعمالا ومثل في قوله واحد هذا
للتاكيد فان واحدا من مطابقة على مذلول فمضمي فتكون فلهذا
للكلمة ويكون اللفظ اعم والحق الموصوف في ثمانية اشياء التثنية
والتذكير اذا كان اسما فان التثنية لا يوافقها فيها لعدم طردها
عليه والاعجاب وان كان لفظا كذا هناع كونه مستغنى عنه للفت
بان الوصفية كما تكون في سورة لا مدخل لها في الصفة تكون ايضا في
امورها مدخل فيها كما في الافراد والشيء والجمع واما نطقة لثا
وثوب اسما والوصف حشرة وكتب مبسوطة ومحمرات مبسوطة
ومسائل متفرقة ونكات شريفة ففيها دليل ان يقال النطقة اي للثا
مركبة من اشياء كل واحد منها مسج اي خلط وقيل اشيا جمع شيع
اي مختلط كما يسمونه ويقيم يقال نطقة اشيا لما والرجل مختلط بماء
المرأة وماء والتوب مؤلف من قطع كل واحد منها مثل اي خلق
والجمع في الباقي بمعنى مفرد دخل عليه لفظ كل اي كل كاتب مبسوط
وكل سيلة متفرقة فمفسر لا يجوز الرجل القصار عند غير الاحسن
مع كون لا الرجل للاستقرار وحفظك لثا كل اللفظي وفي التذكير

در

والثاني ان المالك النعت معك والاعداد اوقع نعتا بحال المبالغة
 لا يوافق في هذه الاربع نحو رجل او امرأة عدل ورجلان او
 عدل اذا لم يكن يكون كاف النعت ملائما لوصفه وحيث
 وبتينها لا اتحاد النعت والمنعوت معي فلا يجوز بينهما الاختلاف
 فكل رجل كرم فالكرم مبین حاله موصوفه وهو رجل وقد يحذف وصفه
 صاحب شي وصفه بحال ذلك الشيء بحال كقوله تعالى تلك ايات الكتاب
 الحكيم اي الحكيم قليله وكافي اي التي الي كتابه كرم اي كرم صاحبه
 وهذا خلاف ما اذا كان النعت ملائما بحال متعلقه اي معينه
 سيب الموصوف مثل رجل كرم اي كرم وصفه رجل ظاهر او وصفه
 اي حقيقته فانه اي النعت السببي كالنعت في ان ينظر الى فاعله
 فان كان معزدا او مشي او مجموعا اورد الوصف السببي كما يفرد
 الفعل عندها وان كان فاعله موشا لم يجر علامة السببية وجوبا
 ان كان موشا حقيقيا او مبالا بفصل نحو مرت برجل ضاربة امه
 وجوابا ان كان حقيقيا غير ادي او فصل بينهما او كان غير حقيقي
 نحو مرت ضاربة امه او برجل او ضاربة في الدار امه او برجل
 ملحقه عينه كلفل اسند الي مظهر ولو كان فاعله مذكرا المذكور هذا
 النعت كالنعت واما في الاعراب والتعريف والتكثير فتبع موصوفه
 ويجوز بالانفصال احكام الاسم فوجب اجراءها في اسم وقع وصفه نعتا
 لموصوفه كافي الوصف بحال الموصوف وقد يكون النعت اذا كان

المنعوت نكرة جملة لا فاعله معزدا لانه لما يكون باعتبار
 حكم ناسيه التكثير فيقال في زيد قام اي قام في تاويل قائم اي قام
 لوصف في المعنى محكوم به فكا يحكم لمفرد بحكم جملة خبريه اي محمله
 للصدق والكذب لان الموصوف من هذه الوصف تقرينك لمخاطبك موصوف
 بمجولا بما كان يعرفه قبل ذكره من انما قد يفترون الجملة وذلك لا
 يحصل الا بالخبرية بخلاف الانشائية الايقاعية نحو بعت وطلعت
 او الطليعة كأمروني واستهيم فان مضمونها يعرف بالمخاطب بعد ان
 وقعت الانشائية صفة فعل تاويل القول فالجملة الصفة لمان
 اسمية او فعلية او ظرفية او شرطية سببية كانت ام لا شاركت
 برجل اي كرم او هو كرم او قام اي او قام او في الدار اي او في
 الدار وان نقطه او نقطه اياه يشكر ولا بد في جملة وقت صفة
 من رابط يربطها بموصوفها لاستقلالها بالوصف وهو يطلق على كل
 المتكلم هذا العمل المخصوص وعلى المنطوق وهو المراد هنا بقريته
 التحديد ويسمى عطف النسق بنسكين السين وهو الصيغة تاج
 دخل فيه التوابع كلها بينه وبين السبع حرف عطف وشيائي ذكر
 حروف العطف على تفصيل واف شاف في قسم الحرف والاولى ان
 يراد بعد قوله بايع غير صفة ليلا يدخل فيه بعض الصفات الذي
 يدخل بينه وبين متبوعه الواو والتاكيد الموصوف كقوله تعالى
 ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم ولا بد الباء التعريف والالتصاف

لنقيه في العطف اي عمل المتكلم هذا العمل المحصور بان يعطف بحرفه
 على الضمير فخرج به الظاهر المرفوع فخرج المنصوب المتصل فخرج
 به المنفصل فانه كما يظهر من فصل اي فاصل سوا كان تأكيد او غير
 قبل حرف العطف او بعده لان المرفوع المتصل كالجزء فكما لا يعطف
 على الجزء لا يعطف عليه لكن بالفضل حصل الطول وهو بمنزلة ما هو
 الواجب فاغناو عن الاول في اولي مثل قلت انا وزيد الفاصل فيه
 تأكيد ومثل قلت اليوم وزيد الفاصل في الطرف قبل حرف العطف
 ومثل ما قلت ولا زيد الفاصل كله لا بعد حرف العطف ولا بد
 لا في العطف على الضمير المحرور فخرج الضمير المظهر المحرور من
 اعادة الجار سوا كان حرفا مثل مورت بك وزيد او اسما ان له
 اعدته لم يشبهه بغير عوض العطف نحو المال بينه وبين عمر فانه
 ليس من النسبة الي عمر وحده وبين اخر بالنسبة الي الغائب وحده
 واللام بحز اعادته نحو جاءني فرسك وفرس زيد اذ اريد فرس
 واحد مشترك بينهما اعلم ان ترك التأكيد والفضل في العطف على
 ضمير مرفوع متصل جائز عندهم على استكراه بخلاف ترك اعادة
 الجار في العطف على ضمير محرور فانه لا يجوز قطعا لاشدية انقضاء
 المحرور بالجار من انقضاء الفاعل بالفضل لانه لا ينفصل عن جاري
 فقط مضمر كان او مظهرا بخلاف الفاعل وليس له منفصل حتى
 يؤكد به فيعطف والتأكيد بمرفوع منفصل بخلاف الاصل المحرور

بذلك

بذلك

بانه انت فلا يحل فاعيد الجار ليكون كمتصل بنفسه ولم يك عطفا على
 بعض الكلمة وعند البعض المظهر المحرور كالضمير المحرور في وجوب
 اعادة الجار ويحوز تقديم المظوف بالواو والفاء ثم واو ولا على العطف
 عليه في ضرورة الشرط لم يتقدم المظوف على الفاعل والتأكيد اي لوكد
 على صيغة التماس على ضربين وانما لم يعرفوا ولا لان الجمع بين قسمته
 في تعريف غير ممكن فعرف كل قسم منه على حدة ففصل ضرب لفظي ومن ترك
 اللفظ الاول وايراده ثانيا في الفكر اما بلفظا مرادفه نحو مرت بك
 انت وقت انا وهو جاز في الام والفضل والحرف مثل قد قام قام
 زيد زيدو لئلا يترك مثله وضرب معنوي مختص للاسم بعد استقراء
 وهو تعقيب المتبوع بنفسه او عينه او ذاته او شخصه او كذا اذا كان
 الموكدا في اجزاء حكا كالقوم او حكا كالعبد فقال اشترت العبد كله
 او كلاهما او كلتاها وانه عيان غير موكدين نحو الرجلان او الموانان
 جاء كلاهما او كلتاها وايراد هذه الالفاظ مضافا الي الضمير مشعر
 بانها ما جازت للتأكيد الا مضافا الي ضمير المتبوع بخلاف اجمع في قوله
 اواجم فان اجمع وضمها نحو جماد وجم واحواهما لا يجي الاتافعة مضاف
 تقدير اعي راي الخليل وقد يضاف اجم فاهرا فيوكد به لكن بباء را
 نحو جاني القوم باجمعهم بخلاف حينه فانه يوكد بالياء ويبد ونها والتبع
 واتبع عابض بمعنى اجمع واتبع له بحيث لا يجوز تقديمه عليه يقال اتي
 عليه حول كسيع اي تام والتبع طول العتوم مع شدة معززة والبع بالفاء

التأكيد

يد

الملة الملح وقيل الجهة يقال يضح الماء في النهر اي اجتمع قال البيهقي
 الملة اعرف والجوهري رواية الملة لبيت عالته وذكره سيوطي
 جميعا وعامة من جملة تكرار المعنى واستعمال الذي يعني اجتمع على
 ثلثه اوجه اما مطلق الاضافة خلا كقوله عني الله ان ياتي بي
 جميعا اي اجتمع وليس يعني مجتمعين والاقيل مكانه تنها وفيه نل
 وجهه منع الملازمة ولان المراد اتياهم سواء اجتمعوا او افرقوا واما
 مضاف لغير تأكيد عليه العوامل واما مضاف مؤكده وهو اقل الثلاثة
 مثل جاني زيد نفسه او ههنا نفسي والرجلان او المرأتان انفسهما
 او اعيانها وقد يقال انفسهما او عيناها كما كان عن بعض العرب والرجا
 انفسهم او اعيانهم والفسا انفسهم او اعيانهم وجاني **توم** كلهم وفيه
 انفع توم يعني بعضهم دون بعض **جوان** وبه ارتفع توم بجميعه
 مقتربين والابلفراحد التاكيد ويشهد بذلك الاشفاق وظهور
 تخلف ابليس عن الملائكة وعقبيته في قول الله فسمي الملائكة كلهم اجمعين
 ولا يجوز وقوع سجودهم في وقت اخر ولا يكون عاميا وفيه نظر اذ الله
 ستفراق الملائكة بعيد الغاي في عز من الجواز وفرت العبد كله اجمع
 المتخ الي اخره وورث هذا كلها جماء كقائه بعباده وبوكده جمع
 الموت عاقلا كان او قهرا وجمع المذكور المكر نحو كل من جاء جمع كنع تبع
 يضر وجاني الرجلان كلاهما وطرايتان كلتا هما فالعائدة في التاكيد
 التثنية في توم عدم سماع المؤكدا وظن القاطع وفي التاكيد بكلا في توم

المرد بان الجاني مثلا واحدا واحدة الملة اليها نحو او متبر وميز في
 وتخصر في توم التمرز وبكل واحدة رفع توم وضع الام موضع الاخر
 وبيان المجموع ظاهرا علم ان الظاهر لا يوكد بالمضمر لانه اعرف من المظهر
 فلم يحسن جملة فضلة وتبعه والمضمر يوكد بمثله اذا كانا منفصلين
 او الاول متصلا والثاني منفصلا نحو ما مني الا هو يا وريد قيام
 هو ويا المظهر نحو ما ذهب الا هو وريد وتقدم التاكيد جاز في الموضع
 في الضرورة لا على العامل والمبدل **تاج** يكون هو المقصود بما نسب وتلق
 بالمبتوع والمقصود به صرف تارة باعادة العامل واخرى بقران
 الاحوال فخرج النعت وعطف اليك والتاكيد لا على لبيت مقصودة
 وبالحرف المستند من حيثها الفصل خرج العطف لانه مع العطف
 عليه مقصود ان لعدم ذكر الاول لموطية ذكر الثاني وتوليس فيما
 على الاول بل مستقل ولا شك انهما في نحو جاني خالده مل كذا الدال على
 كون الثاني مقصودا وحده وفي نحو او بكر الدال على كون احدهما
 مقصودا وفي نحو ولا بكر الدال على كون الاول مقصودا ان بالدلالة
 بعيد المعنى المذكور لكن المتكلم صرف الحكم عن المبتوع الى التاج في الاول
 لغرض واولد لفظه او الملقين للشك في الثاني وكله لا للتشديد
 لتق الحكم بجانبه في الثالث لبعث ولا يجب صحة قيام البدل مقام
 المبدل منه كما قيل في قوله لبياني وجعلوا الله شركاء الذين ان الله شركا
 مقصود لا جعل والجن بدل من شركاء انه لا معنى لقولك وجعلوا الله الجن اذا

لم يفتقد من الشك والافتقار معنى والبدل قد يصدق على ما صدق عليه
 للبدل منه مثل قام زيد اخوك فان الزاد من اخوك هذا هو المراد من
 زيد ومثل الهين اثنين اذا اجل بدلا اذ انتهى اتحاد الاثنين من الالة
 وليسمى هذا البدل بدل الكل لبدئية التام من التام وقد يكون البدل
 بعض البدل منه اذا اجمعا مثل جاء اليوم بعضهم وخربت زيدا
 راسه وليسمى هذا بدل البعض من الكل ووجه التسمية ظاهر
 قد يكون بينهما تعلق بلا طينه وبعضية بحيث يبقى البعض عند ذكر
 الاول مقصودا الى ذكر مثل زيد وتوبة وليسمى هذا البدل الاشتغال
 لاشتغال البدل منه عليه من حيث الدلالة عليه اجمالا لا محظورة
 النفس اليه بعد ذكر البدل منه فاذا ذكر هذا البدل حصل تقييد
 فمعنى بدل الاشتغال انه بدل من الاشتغال والاجال والتفصيل له
 وكذا في بدل البعض تفصيل بعد الاجال الا ان اطراد وجه التسمية
 لا يلزم والحصول الاجال والتفصيل معهما وجوب عود الضمير الى
 البدل منه في بدل البعض حكم بعدم تسمية البدل منه وسقوطه
 وان كان البدل هو المقصود وخربت زيدا فرسه داخل في بدل
 الغلط لان النفس اذا سمعت زيدا في ضربت زيدا لم ينظر الى ذكره
 وكذا الخوطة في زيد غلامه او اخوه او حماره وليس بدل اشتغال كان
 ظن فان الواجب فيه كون التبع بحيث يطلق ويراد به التابع وقد
 يكون البدل اجنبيا منه لعدم التعلق والشوق المذكورين مثل جازيد

جاء ونظرت الى القوم فلكم فان القوم ليس بمضامين الغلظ بل مركوب فيه
 وليسمى هذا بدل الغلظ اي بدلا من الغلظ لانه غلظ لذكره لتدارك
 الغلظ الواقع ولذا قيل بالاضافة لا الصفة ومن اجل ان البدل منه
 هو الغلظ فحق البدل ان يكون بدل المتدركية لا مستدراك الغلظ
 وقع لسبق الشبان الى المبدل منه او جنبي وقع لبيان المقصود
 مع الاعتماد على ذكر ما هو غلط وذكر المقصود بعد تذكره ولا يجر هذا
 النوعان في كلام الضمير واما ذكر البدل منه عن قصد فلا يكون بل
 ويكون في كلامه للفتن في الضمير وشبهه الترتي كقولك محمد بدل
 شمس فانك مع المقصد بذكر البدل تغلط بنفسك وترفع انك لم تقصد
 ابتداء الاستشهاد بالشمس وتقل عن بعض المحققين ان بدل الغلظ مع
 بل فصيح مطرد في كلام الضمير ولا يجب نظام البدل والمبدل
 منه اي توافقهما في التعريف والتكثير فيكونان معرفتين او كثر
 او احد فمعرفة والاخرتك فالاقسام اربعة والبدل ايضا اربعة
 ومن مراتب الاربعة في بعضها يحصل ستة عشر قسما واشبه الكل مع ظهور
 مذكور في المطولات وانما لا يجب لانه لم يلزم من اختلافهما قسما
 وتكثيرا كون الشيء الواحد معا فلو منكر الاستقلال البدل بخلاف
 الصفة والموصوف فانما كثر واحد اعلم انهما قد يكونا ظاهرين
 او مضمونين او مختلطين فالبدل بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر قسما
 نحو مرت زيدا اخيك وان الذين هم اخوتك ليعتبر اياهم واخوتك

ن

لا

لعت زيدا اياه اذا كان زيدا هو الاخ واخوك لعت زيدا وخوك
 عمر وايدع وابقت اياها وابقت عمر اياها وعمر وكهت يد
 وخوكهت عمر واجمالته وكهت اياها وكهت عمر اياها وعمر
 كهت جالته وخو ابقت عمر احار وحار العمرين ابقتهما
 اياه وابقت حار العمرين اياه وعمر ابقت حار لكن يح في
 النكح المبدل بذكر الكلام من المعرفة ان يكون المبدل موصوفه
 اذا لم تعد تلك النكح معني زيدا على معنى المبدل منه لما اذا انا
 فيجوز ابداهما مع المعرفة مع عدم الوصف بحوله فلا وايك خيرا
 منك اني ليوذوني التحمير والمهيل نحو مررت بزيدا رجل كريه
 فان رجلا اذا لم يوصف لا يبدل من زيدا اذا كانا عبارتين عن
 شخص لعدم جدوي الابهام بعد التفسير في بدل الكل وللزوم له
 انزلية المقصود من غير فيه فاذا وضعت صاوت بمنزلة المعرفة
 وفي المضمر عطف على قوله في النكح المبدل له اي يكن يح في المضمر
 الذي يبدل منه اسم ظاهر بدل الكل مفعول مطلق ان يكون له
 فاعل يح المقدر غايبا ظاهرا للاختصاص فلا يقال في السكين كان
 الامركا ولا على الكرم والمول ليلاليزم انقصيه البدل ترفعا
 من المبدل منه لكون ضميري المخاطب والمتكلم تعرف المعارف فيله
 من هذا التقسيم الفريدة وذلك لا يجوز في بدل الكل والجمع الاختصاص
 لان البدل في المثالين المذكورين لما اشتمل على فائدة زائد على مدلول

الاول في المشككة والكرم لوليزم وانقصيه الفريدة بل ان يديتها
 والاولي ان يفصل عنها ويقال اذا لم يبدل الثاني معني زيدا على
 الاول نحوني كان الاول كذا لا يجوز ولا يجوز كافي المثالين المذكورين
 مثل ضربته زيدا وفي بدل البعض والاشتمال والفظح جونا بذلك
 الظاهر من المضمر مطلقا لغير مدلولي البدل والمبدل منه فلا
 يلزم فساد بخلاف بدل الكل عطف البيان تابع بوضع وبين له
 المستوع الذي هو المقصود ايضا حاشا وميانا قصد يا عطف البدل انه
 وان افاد تفسير احاطه الاول بكونه ضمنا لانه المقصود لانا الاول
 والنا كيد لانه لا يوضع بل يقر وامثل النسبة او شمول الاجزاء او
 لعطف فان العطف والمعطوف عليه كليهما موقوف وان غالبا علم
 انه لا يشترط كون عطف البيان اوضح واعرف واشهر بحسب مراتب
 المعارف من متبوعه بل قد يوضح الشيء الذي عند الاجتماع وان
 كان الاول اوضح عند الافتراء ولا يكونه انها تحتها بمبوعه
 نحو بكر اسمي العالم المحقق حال حصول ايرادة ذلك الايضاح من
 غير دلالة على بعض احواله خرج به العطف مثل اسم بالله ابو حفص
 عمر فاذا لم يذكر عمر يقع الاشتباه بسبب كون ابي حفص كنية
 كل واحد واحد من جماعة اسم واحد منهم عمر فاذا ضم عمر معه
 ابو حفص عمر ارتفع الاشتباه قيل في هذه الصوق الاول اوضح
 لان الكنية اشهر من الاسم عندهم وقد يجي عطف البيان لمجرد

للدخ كالبيت الحرام في قوله جل الله الكعبة البيت الحرام قتيلا لها
فانه جي يد المدح لا لا يصاح ولما بين للعرب المقصود بالذات
شرح في نوع غير مقصود اذ افعال المبنى الذي من اصناف الام
والتمية به للدوام على حالة واحدة كالبناء المعروف ما الي اسم
لا يختلف لغيره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقدير الان مقابله
وهو العرب هو الذي يختلف الى اخر كما هو ولا نزع ان فيه
وهو يكون معرفة انتفا الاختلاف فرعا على تعقل ماهية المبنى
وكون تعقل ماهية فرعا على انتفا معرفة الاختلاف ان تعقل
انتفا الاختلاف يتوقف على تعقل المبنى وتخصله وتعقل له
المبنى يتوقف على تعقل انتفا الاختلاف على تعقله فلم يلزم
دور وسعي البناء اما فقد ان وجب الاعراب وهو التركيب
بالحامل كالاسماء المعذودة كواحد اثنان ثلاثة الف وزيد
خالد بكر وهذه النوع صالح للانتقال الى العربية واما وجود
المانع من الاعراب مع حصول موجه وذلك المانع اما مناسبة
الحرف او كونه اسم فعل وهذه النوع لا يصلح للانتقال اليها اصلا
ثم المبنى اما لا زل البناء وهو ما لم توجد له حالة اعراب او عارضه
وهو بخلافه كالتركيبات والغايات المقطوعة عن المضاف اليه
المؤي فمنه اي من المبنى اللازم بناو المضمرات والمضمر ما
وضع لنفسه سلك او مخاطب او غايه تقدم ذكره لا لبيان الاحوال

الاعراب

من الكلام والمخاطب والغنية يخرج منه مظهر كزيد مثلا اذ اذرك
منكم او مخاطب او غايه ولفظ المتكلم والمخاطب والغايه لانها
الاولى من كل المعنى مطلقا ونظما لا باعتبار تقدم الذكر ومن ثم
صح ويأتيهم كلهم نظرا الى ما قبل النداء وصح ما يقيم كل واحد
دليل الخطاب وهو ما وصح ان يقول المسمى خالد خالد ضرب ولا يصح
ان يقول خالد ضرب على الكلام خرجت للتواخي بايا من اليا والكاذب
والهاء نحو اياي و اياك و اياه كونه مخرج وفادلت على الاحوال المذكور
وتقدم الذكر اما لفظي بحيث يورثه يري واجبا فيكون بل يكون قبل
الضمير لفظ متضمن للمفسر يكون المفسر مود لولم كان عدلوا هو اذ
او ان يدل سياق الكلام على المفسر لزمنا لقوله تعالى ولا يؤبه لك
واحد منها السدس واذا تقدم ما يصلح للتفسير شيئا فضا عارفا
لا قرب هو المفسر نحو جاني زيد وخالد فاكرهته اي اكرمت خالدا
الا اذا كانت قريبة الا بعد واجاز الاختصار وان حتى الاضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى فيما اتصل بالفعل من غير القول به مستند
يقول شاعر فصيح جزي يد عن عدي بن حاتم وهو له لما عصى
اسما به مصعبا ورد الجهور ههنا يكون الضمير لصدره دل عليه
الفعل اي رجب الجراوا صحاب العضيان واما قوله جزي بنو ليلى
الغيلان عن كبر وقوله الالية شعري هل يلو من قومك وهيل
على ما خرج من كل جانب فتشاة والحاضر الذي لا مخاطب بكى تفسيره

الغائب ووجهنا للمضمر الاحتياج اليه الغير هو المحذور في المنكح والمحا
 وقدم الذكر في الغائب والمضمر على ضربين اما متصل وهو المحتاج
 تلفظا به الي عامله وضما مرفوع بوضع صيغة على وجه الرفع
 او منصوب كذا في او محذورا كذلك لغير المضمر مقام المفعول
 الذي هو احد هذه الثلاثة واما منفصل وهو المستقل بلفظا
 وضما سواء افرق عن عامله نحو ما ضربت انا ان اول الخواتم
 قائما مرفوع او منصوب ولا يكون محذورا لان المنقلب بمنزلة
 الاخير من العامل بحيث لا يمكن الفصل بينهما كما مر انقا والمحذور
 كذلك في الضمير الغائب والمطابق اليه لقرون شريطة
 ما لا يلتصق اليه ولا يكثر عليه لوجه وكل واحد من اي فاعل
 الخمسة المذكور يكون للمكمل موكا كان مفردا او مشقوبا
 او مخاطبا ككذلك او الثابت كذلك في غير الخمسة في الثلاثة
 حصل خمسة عشر نوعا والمنقلب المرفوع الدال على الفاعل حقيقته
 قد يكون متصلا اي متواليا في العامل غير متلفظ به ولا
 يستتر الا هو لانه لما نقل عامله بانصافه به لصيرته كجزمه
 للفاعلية اختيارا بعد التصفية باستتار العلم يحصل باستتار
 استتار هو الا بوزن خلاف المرفوع المنقلب فان عامله لا يتصل به
 وخلافه المنصوب والمحذوران فانما فصله ثم الاستتار قد يلزم كافي
 فعل الخطاب المذكور من الفاعل والامر وانتم الفصل والتعاضد

المنكح مطلقا لوجود الدال على من هو له وفي الصنف مطلقا لوجود
 قرينه الخطاب او المكمل لوجود ما يدل على الضمير من علامة الشبهة
 او الجمع وعدمها وقد لا يلزم في زيد ضرب وهدد ضرب وبكر يضرب
 وهدد تقرب والتاء في نحو ضربت علامة تانيث لا ضمير بدليل ضربت
 هدد وقولهم الفاعل في زيد ضرب هو هو لضمير المارة لعدم
 وضع لفظ المستتر ضمير عنه بلفظ المرفوع لكونه مثله رفعا وقد
 يكون المنقلب المرفوع بارزا اي ظاهرا متلفظا به دائما فاما يحصل
 الاستتار فيه بالاستتار كما في ضربا وضربت متساويا وضربت
 وضربت وضربا وضربا وضربا وضربا وضربا وضربا وضربا وضربا
 في تفصيل الانواع الخمسة الاصلية اعلم ان لكل منها ثمانية عشر
 لاشقي عشر كلمة لان كل واحد اما المكمل او مخاطبا وغائب وكل
 واحدا اما المفرد او مشقوبا او مجموع فبضرب الثلاثة في الثلاثة تحصل ثمانية
 التسعة ثم كل واحد من التسعة امامه كذا او مؤنث فيصير المجموع ثمانية
 عشر معنى ستة للتكلم وستة للخطاب وستة للغيبة فوجب بارا كل
 واحد معنى بلفظ لكن استمر في التكلم على الفاعل هو لان على الما في
 الستة الاشتباه فيه فدعوت مثلا مشترك بين الواحد المذكور
 والمؤنث وسقط اللفظان لجملة ثمانية المؤنث على ثمانية المذكور غيبة
 وخطابا المرفوع في ضرب الي ضربا فيكون كذا ليا اعلم انه زيد
 الالف في المشي والواو في الجمع لانها كانا علامتي رفع الشبهة والجمع

في الاسم وزيد النون الخطابية لحروف المدخل للموتة وجعل للموتة
 في ضربت مشتركة بين الواحد المذكور والموتة وتأتي ضربا مشتركا
 بين الاربعة الباقية من الستة لتقتل اللبس المتأخذ غالبا في
 التالخطاطب وضع لتكلم فواعينها ولم يعكس لان الغم القوي هو
 المناسب للمكلم الاقوي وكس في الخطاطبة للفرق مع مناسبة الكثرة
 ليااء التي تكون فيها وزيد الميم قبل الالف والواو في تمام تولد في
 الالتباس بالواحد عند اشباع بحية والتباس الجمع بالمكلم عند
 اشباع صمته وتما والالف مشتركان بين المذكور والموتة علامة
 بالمتشابهة خطاها وخفية وزيد النون المشددة في ضربين عوضا عن
 الميم والواو معا وكذلك المنصوب في ضربته فهو يحذف حركه الواو
 جعل الصمير المنقلب المنصوب الي ضربتها بفتح الباء وقد يكون حركه
 ما قبلنا هذا بقدر احوالنا والياء الساكن او المفتوح لتكلم
 وحسن والكاف للخطاطب وما جعل للمعاينة بتقل حركه ياء هي الي
 ما قبلنا وقبلها المفا والمجوز والنقل في غلامه الي غلاما ولفظة
 كلفظ المنصوب لحمله عليه لان المجزور مفعول ثمني والمنقلب للرفع
 من هو الي نحن فاننا بالمكلم المذكور والموتة وقد جازية هنا بقلب
 المخرج هاء ومخرج جمع وثنية له من غير لفظه والواو والياء من هو
 وهي عند البصريين من نفس الكلمة وعند الكوفيه للاشباع والغير
 المنصوب من اياه الي ايانا والواو بايا حروفه تدل على احوال

للرفع اليد من الحكم والخطاب والغيبة وانما الضم هو ايا المشترك
 بينا عند سيبويه وعند الخليل ايا مضمرا مضاف الي مضمرا باب انا
 للعام الي الخاص وهو مردود بضم جوازا مضاف الضمير لما مر عند
 الرجاء والسيرواني انا ليا الحتم ظاهر مضاف الي مضمرا فكان اياك
 بمعنى نفسك والنون قبل ياء الحكم في ضربين وبضربين واني وبني
 يمي نون الوقايد والعاو لخطها الفصل عن كسرة ياء في آخر الجمل
 بالاسم عند انتقال ياء المتكلم اما ايرلدها للوقايد من كسرة ياء
 الخطاب في نحو نضمن فلا يجوز لانه كالجزء بمنزلة ياء يرى فكان
 الكسرة لم يبدل اخر الفعل ودخولها في الماضي والمضارع العرب
 عن نون الاعراب واجب لخطها المذكور وخيا فيه نون الاعراب
 جازح فبالاحترار عن اجتماع المثليين نحو يضربان وبار اثباتها
 اظهارا اواد غاما وجزئية نون الاعراب للفعل حينئذ لم يحذف
 واعلم اننا دخلها في فعل الامر اوجب لو نقل ياء المتكلم لرفع الباء
 يا المتكلم ياء الخطاطبة وليس امر المذكور بامر الموت وصون اصل
 البنية بها جاز في لدن لحفظ السكون اللازم وحذفها ايضا لبقاء
 له بحري الاسم الثلاثي لموقعه على ثلاثه احرف وجازية ثبوتها في ان
 وان وكان ولكن تشبه الفعل وحذفها لاجتماع النونات وصون
 لعل بها ضعيف بل المختار حذفها كقولنا تقالي لعل ابلغ الاسباب
 عكس لتعرب اللام من النون مخرجا وقد جاز في بعض اللغات لعل

فكان فيه بعد دخولها الزوم اجتماع النونات على انه اربعة اخرها
خلاف ليت وفي تذكرو من وعن الحارثيات النون الحفظ
السكون وحدها منقبة وانما هو لزوم البشعر المرفوع اختير
لا صاله الرفع المنفصل لتقدير الاتصال المتوسط بين المبتداء
والجزء حقيقة او حكما اذا كان الجزء معرفة او شيئا بها في امتناع
دخول حرف التثنية كما حسن من كذا والمنفصل المضارع الواقع
للمبتداء افرادا وبنية وجما وتذكروا ثانيا وكلا وخطابا
وعينية المفيد المقصود بالاجائي للتاكيد الهمزة قليلا في مثل زيد
هو القائم فهو موافق للمبتداء الحقيقي عينية وافرادا وتذكروا توكيد
المظهر بالمضمير جوازا اذا قصد به ضرب من التاكيد اي زيد نفسه
القائم اما اذا اريد التاكيد بالسببية من كل وجه فلا وشك كنت انت
فانت ضمير فصل موافق للمبتداء الحكمي وهو الخطاب الواقع اسم
كان افرادا وخطابا وتذكروا الحام تفتت على خبرية لكان لا في
انا فانا ضمير فصل موافق للمبتداء الحكمي وهو التذكير الواقع اسم
افرادا وتكلا العالم وضع على خبرية لان يسمى ضمير الفصل اي الفرق
لفصله غالبا بين كون ما بعد خبرا او مفعلا فانك اذا قلت زيد
القائم جازا ان يتوهم السامع ان القائم صفة فينتظر الخبر فاذا اي
هو في اليقين يمين القائم بالخبرية لانه ما عي رابطا اليقين المتبادر
والخبر واما في مثل كنت انت الرقيب ان ترك لم يلبس الرقيب بالمشهد

الا انه انتع فيه وتخلل اطراد اللباب وتسميه الكوفية عماد الكونه
عمدة بيان الفرض لكونه حافظا لما بعده غالبا عن التبريح عن الخبر
كالعماد الحافظ للتقف وفي قوله ضمير الفصل رد لما زعم الخليل
وبعض البصريه انه حرف لاستبشاع ظواهر الاسم الواقع في التركيب
عن الاعراب لفظا وحلا ولما زعم البعض انه محتمل للحرفية والاء
سمية اذا كان ما بعده مرفوعا ومعين للحرفية اذا كان ما بعده
منصوبا لان الصحيح عند البصريه انه ضمير ملقي وعند الكوفية ضمير
مرفوع له محل على التاكيد به ورد هذا بان المضمير لا يوكد للمظهر
وعند بعض له حكم ما بعده لانه معه كشي ورد هذا بان التقدير
لا تتبع التأخر وبعض العرب يحمله مبتدأ او ما بعده خبر في جميع
مواقفه **والضمير** سواء كان منفصلا او متصلا بارزا او مستترا
مرفوعا او منصوبا واخر زعمه عن لفظ الشان وان حصل المقصود
به لان المضمير بعد الغائب المبهم الموزع المراد بالقيامه وعينية
تعظيم الامر وتعظيمه الذي يفسر ويبين جملة خبرية يكون مفعولا
شيئا عظيما يمتثل به فان ذكره مبهما تم تعظيمه مع توفرا له واني
اليه اوقع في التفسير واخر زعمه عن ضمير متبهم في نعم رجلا ورثه
رجلا بعده هذا موضع لا يخرج لان المضمير انما يكون بعد وقد يخرج
عنه بالمعزود كقول ابي الطيب هو البين حتى ما تاه ان الخبر ان كان
قبل اي شيء وقع من المصائب فقال هو البين والتفسير بمعزود ما ولى

بحمله يجوز عند الفراء يجوز كان قايما الزيدان او الزيدون على كون
 الزيدان فاعلا لقيامه وهو جاز كان مثل هو كانه رجع حقيقة الى
 موصول عنه بسؤال مقدر مكانه سمع ان امر اعظيما وقع في البلد
 واستبهم الامر فسيل ما الشأن فسيل زيد قام اذا كان قيام
 زيدا امر اعظيما يقتوبه واختير تانيث هذا الضمير اذا رجع الى
 القصة عند كون موث غير فضله في الجملة المنسقة للتطابق لان
 ذلك الموث يقتضيه ومثل في اي القصة عند ملحق اذا كانت ملحق
 عند قصة وامر اذا الخامة ولا يجوز في الامير بني القلعة ليم
 خبر قوله الضمير ضمير الشأن اذا لم يكن في الكلام موث عند
 لكايته حقيقة عن الشأن المبرود ذهنا وضمير القصة ان كان
 فيه موث عند لا شمار حقيقة عن قصة معبودة ذهنا
 وحده يجوز منصوبا على الضمير اما حذفه فلكونه في صورة
 الفضله ودلالة القرينة عليه واما منعه فللمقتضى عرض الابه
 ويجب مع ان المفتوحة المحققة من المثقلة داخله كانت على الا
 سمية او لا ارتباطا لفظيا بينها وبين جملة وقت خبرها ومنه
 اي من المبني للارم للاحتياج وضعها الى اليقين المبهمات ثم هي
 اسما والاشارة ان تضمنت وضعها الاشارة بالجوارح الى غير العلم
 والمخاطب بلا شرط تقدم الذكر والافني الموصولات تكون الاشارة
 فيها عقلية لاجبته فان شتم الموصول بحرف من نفسه اشارة

الى معلوم هو مضمون جملة خبره واسم الاشارة غير مختص بحرف مثل ذا
 المذكور الواحد عاقلا كان ام لا ومثناة دان بالالف رضا وذين بالياء
 جرا ونصبا وعند المحققين انها هكذا او مضافا للرفع او النصب والجر وكذا
 تان وتين وليست متفرعة على ذاتها والاقيل ذيان وذين وتيان
 وتين وبيت للاحتياج الى الفير وضلا كما رجع انما ضربها على
 اثنان المتى اطرافا وقد جاء دان وتان في الاحوال الثلاثة فلي هذا
 لا ترد في البناء وتا بان ذلك ذال ذاقا لقرب المخرج ولها شقة مراد
 ذات وذي وذي وذي وذي وذي بالاشباع وتة وذه بغير ثوب
 ما قلا كان او غير ومثناها تان بالالف رضا وتين ما ليا جرا ونصبا
 وجمعها اي جمع ذاتا او لا فضا ومنه اي بمنزلة مكسورة او مصمومة
 بعد الالف وليست في القلعة وغيرهم وقد تصدرا المذكورة من افراد
 اسم الاشارة بحرف التنبيه لتبيينه المخاطب على مضمون المشار اليه اذا
 لم يلحق بالاحوال اللام فلا يقال هذا لك لا غنا كلمة هاء عن اللام المعينة
 للبعد مثل هاتوا وهؤلاء مثل هاتان وهاتان في كثير الوقوع ليا هكذا وقد
 يلحق اي واخراسا الاشارة لاظهار احوال المخاطب كاذن الخطاب ومعه
 حرف لغتد الرفع والناصب والجارها فيجب الحكم بحرفيته كذا في ابان
 مثل ذال النوتان واذلك وقد جمع بين حرف التنبيه وكاف الخطاب نحو
 هذالك لزيادة تنبيه المخاطب وحده على التعميم ويجوز افراد اسم الاشارة
 والكاف مع تعدد المخاطب المشار اليه كقوله تعالى عوان بين ذلك اي

بين الفاعل والمفعول ان ما يتصل به اللام او التوكيد للشدة نحو ذلك
 وقالك واولئك ونحوه انك وبانك بعد التاء اليه وفي بعد الحاء
 فان هذا وها تامة هان هان وهو له وتلك وتلك وتلك
 تخففت اولئك للتوسط والفاي هي ما والتشديد والكاف واللام
 للتقريب وسنداي من المبني اللازم للموصولات التي هي قسم من المبنيات
 كما هو وجدنا وهو موصول فاوي واية الاحتياج الى التكميل والميم حيث
 يصلح به ان يقع جزء تام من الكلام وهو العنونة وفي التي الموصولات
 الذي للواحد المذكور علقا كان لوقوعه في صلة علة التسمية لذي على
 فعل فتعبر امثله مع وشج فلما ربي الوصف به من حيث هو فاعلى وزن
 الصفة ادخل اللام الزائدة مع الالف تحسنا للفظ لا تسمى
 وضعا ولم يجر عليه باللام تارة وتارة عن العري لئلا يقيم انما
 المقرب وقد جاء شاة الذي ولذان ولتي ولاي بلالام زائدة وقد
 اجبر جله مع فعل بعد بتره المصنف واقل المواد منه كونه كناية عن
 المصنف والموصوف للقد لا تدل على من حروف المصدر والتي للواحد
 بقلب ذال الذي تاء والذان استقوا المذكور واللتان لشئ الموت والملا
 ههنا بناء واعوانا كافي ولان وتان والذين لمع المذكور العاقل بالياء المذكور
 ما قبله في الاحوال الثلاث لبناء على الاكثر وعقيل قالوا صال اللذان
 امنوا على الذين كبروا بلا عابه وقد جازع في قول التسمية لمع اللام
 سطره بالمصنعة واللا في جمع المعين العاقل مذكرا كان او مؤنثا او جمع المؤنث

العاقل

العاقل و مراد فلة اللاتي يمين واللاتي يمين واللات واللات ومن
 العالم وضعا وان جالين وما بالعكس بالقوسية ولا فيهما وضعا ويكن
 فيهما المذكر والمؤنث والمؤنث والمؤنث والمؤنث فليقع مؤنثا ومشرطا
 فاستقاما وموصوفا وصيغة وتا ملو من مثله لانه لا يقع تاما
 وصيغة لانه الفاي لجاز كونها تامة كقوله ونعم من يوفى
 واملان اي يتم شحنا هو واي لواحد منهم من المذكرين واية لواحد
 صيغة من المؤنثات بمعنى الذي والتي ولم يذكرها لانه تصدديان
 المبني وهما لا يضافا لاضافة من النافاي ان كان صيغة لذكر
 او حالا عن معرفة فولا لانه لا يضاف الى مماثلة للموصوف او ذي
 الحال لفظا نحو دعوت امرأة اي امرأة اي كاملا او معنى نحو دعوت
 امرأة اي فتي وكذا دعوت المرأة اي امرأة او اي فتي وان كان استقاما
 او مشطا استغنى عن رفع الاضافة اذا علم الضاف اليه وان كان مؤنثا
 استغنى عن المضان اليه بالعوض نحو يا ايها الرجل والالف واللام المحذوران
 من الذي تذكرا ومن الذي تانيثا المختصان بجملة فعلية متصرفية
 فقامتا ما غير متقدم معوها بحرف تني واستقاما واستقبال البيع
 منها بك صلتها وهي اسم الفاعل لاسم الخبر واسم المفعول مثل الضارب
 اي الضرب بمعنى الذي ضرب فعدل عن صورة الفعل الى صورة الاسم
 لرعاية صور الفعل عن لام شبه لام المقرب صورة ولذا حكم هنا بان
 الصيغة مع فاعلا جملة والضاربة اي الضرب بمعنى الذي ضرب هـ

فا

فصل في التامر والجز في الاول زيد مثلاً في الثاني عند مثلاً
 والصفة المشبهة لا تقع صلة فالتصريح بها بالتمل الا قليلاً باعتبار
 اقله بقا الحكم المطلوب من المعطلة كما في قوله تعالى وارفعنا من الارض
 التي بناها لعلنا نعلم من السما من صفة لطمع واللام موصول ولا
 بد للموصول من جملة لانه متصلة به لو وضعه ليتوصل به الى ضمير
 الجملة النكح كما هو معروف كما ومثله الالف واللام حقيقة جملة واللام
 عنها للمعية كما مر ولذا يعمل اسم الفاعل في الجملة المفعول متعلق
 كان ما ضمياً جزئية تكون الصلة محصورة في معنى متعلقه فلا بد
 من تعدهم الشؤن بمناها على المشعر وبمعناه وهذا معقود في الا
 تشابه تسمى هذه الجملة صلة لوضوحها ولا محل لها ولا بد له
 ليقض من ضمير ما يدليه في الصلة لا ارتباطاً به لا تقطاع الجملة من
 حيث هي عما قبلها وقد يفي الظاهر عن العايد مثل ما جاني انزل الي
 احسن انشؤ قد يحذف العايد الاستطالة مع الدلالة اذا كان فضله
 مفرداً متصلاً بمفعول سواء كان محملاً على منزلة المفعول به بعد حذف
 الجار كقوله فاصدع بما تومر اي تومره بمعنى تومره او منصوباً
 حقيقة مثل الذي ضربت اي ضربته في الدارج الذي وقد جاء حذف
 الصلة مع التثنية المطفون عليها التي عند قصد المدح والي بها الافادة
 ان الداهيتين الكبيرتين والصغيرة لشناعة الصلة وشدة بلغتها
 متلفاً غير ممكن شرحه فتركنا على الابهام فلم يذكر صلتها وقد يحذف

الموصول

الموصول من غير ان يجره في قوله ما منكم وعنده مناسوي اي من مدحه وقد
 ليد على احد قول سيبويه في الموصول ان ذا الفاء مع ما الاستعا
 ولما قال فيما اذا صفت وعند الكوفية مطلقاً والمغني اي شي الذي
 صنعته فيكون ما الاستعا مائة مبنية له وفانع صلتها خبرها وعلى
 قول منته ما اذا كلمة واحدة بمعنى اي شي منصوب المحل على كونه
 صنعت متعلقاً بالاستعا فلم وذو لم يبعد هذا الا في لغة طي كقولهم
 حضرت وذو طويت اي الذي حضرت وطوته ومنه اي من المبنى
 اللازم اسما الاضال لا مبنية بالماء والميل في البناء وهو مطلق النحل
 سواء بقي على الاصل كالمغني والامر ضمير واللام او عدل عنه كالمضارع
 فلذا ان الذي بمعنى انجز من فاعل الفعل بمعنى الامر كذا لمعنى انزل
 وبمعنى المامني مثل ميرات بمعنى قد وبمعنى المضارع كما هو بمعنى ارج
 ضمير ضمنية واللام في اسم الفاعل اسم والمفعول ولعدم دلالة على
 زمان من الارضنة الثلاثة وضاع حجت عن تعريف الفعل ومن المني
 الا لا يرا الا صوات سميت بها الكوفيات الاصل اصواتاً ساجدة لا كلمات
 بل على المعاني فاسم الصوت ما يحكي به الصوت اما ما يحكي به
 القاف لحكاية صوت الغراب او تارة يحكي به الصوت كقولك قال له
 رجل وي وتارة يراه به نفس الصوت كقولك وي عند التقي وما
 يصاح به مثل خ بفتح الون ولشدته الحاء مفتوحاً او مكسوراً صوت
 به لانه البعير ومن المبنى العارض المركبات واريد بالمركب هنا

ليس بعد التماثل لكن ذلك الحيز من المقدرة لا يضافه كم اليه كان
 النجاشي الزود واختلاف عمل كم حينئذ مثل كم درهما ما كان هو خرد
 المتبادر من النقص المبني كم الحفرة وهي الدالة على عدد كثير منهم عند
 الخاطي وربما ينفرد المكنون والمعدود فيقول فيها وفي الاستهائية
 ايضا ولذا يحتاج كل اليقين المعدود وبنائها شبه الاستهائية
 لنظام معين ولو ضحا على وضع الحروف ويميز كم الحفرية بحروفها
 بين المقدرة وهو الاجماع او يضافه كم اليه كاذب اليه الرجاء من
 وهو الاكثر لجملة كميز العدد الكثير وهو المائة والالف لانه كم على
 الكثير او مجرور مجوع وهو الاقل فكيف كناية عن العدد الكثير
 جوع جمع ميمها تفرحها ولذا قيل الاولي استعمال جميع الكثرة هنا
 مثل كم درهم وكم درهم فكم منصوبه المله هنا على الفاعل
 اخذت فان فصل من كم هذه وميموها جملة او ظرف فالحتم الجرد
 الجليل وسعيويه والعناء لان مجرورية الميز عند كم بين المقدرة
 وابقاء عملها الا بالاضافة وجوز الضبط حلا على ميز كم الاستهائية
 ويجوز دخول من على ميزها المتناسية الميز ومن في البيانه ووجوب
 دناءتها اذا فصل بين الاستهائية وميزها بفعل متفعل لا يشبه
 بالمتفعل لقوله تعالى كم اتيناكم من اية بيته ولا يستحقها الصدارة
 لتضمن الاستهائية وتضمن انشا الكثير لم يتقدم عليها عامل سوى
 الجار الشدة اتصال الجار بالمجرور ومنه اي من المبني للارفر كلمات

ظاهرا نظام الضبط ولا يدخل تحت متابعتها فاما اذا المستقبل اي لزمان
 من ازمته المستقبل مخصوص بوقوع الحدث المنطوق به عند التكلم فيه
 داخلا كان على الفعل مستقبل او لا لكن المختار بقية فعل مخصوص بالزمان
 بامضائه اليه لفظا او تقديره اذا تضمن معنى الشرط عند سعيويه ولا
 تقصر خلافا للبرد فانه او جبه وهو المنسوب بحوايه او مبتدأ اذا
 كان للمفاجاة وقد يحذف الجزئية بالاماد الا للشرطية ومنها اذا
 الماضي اي لزمان من ازمته مخصوص بكون الحدث فيه سواء دخل على
 الماضي او غير ويصح بعد الاسمية والفعلية لعدم طرده عن الشرط
 فيه ويصح للمفاجاة مختصا بمتعلقه فلا ما يحسن استعمالا وغير المبرور
 ازواذا المفاجاتان طرفا مكان وعند الرجاء طرفا مكان وقد يحذف
 اذا للتقليل ظرفا والشرطية في الاستقبال بما والبعض حينئذ يخرج
 عن الطرفية ويجعله كان للصدورية وقد جاء اذا واذا المحض الاسمية لا
 ظرفية نحو اذا اي حينئذ اذ اعرب غروي اي وقت جئة الحبيب وقت
 هرب العدو فاذا امرنا مبتدأ وجوز وجه بناءهما لانما الاضافة
 الي الجملة وان كانا في الحقيقة مضافين الي مصدر تضمنته الجملة فكان
 اضافة المضاف الي الجملة كالاضافة وصار احد وفي المضاف اليه الموصوف
 شبرا المضافات المتفرقة عن الاضافة الي الله لما صح ذكر المضاف اليه
 في العايات جاءت معرفة ومبتدئة خلافا قانما للوجه المذكور كانما
 دائما محذوفا المضاف اليه الموصوف والبناء ومنها ان كان

غطا او استغما ما يترك اربع واربعة تروح والمكان ما يقع عليه
 كالا وهو للسرو والخرق والفرع المروم الذي يملأه التكن كحجم ومنها
 التي ومواسمها ما بقلادة معان بمعنى كيف كقولنا تعالى اني يوكون
 ويؤمن ان على حرف من البحر وبها حتماله في شيء شبه بكان حقيقي
 كقوله اني لك هذا اي من اي قلبه هذا كما يقال اني وجه تلت
 وبمعنى مني خواني الطاك وقوله تعالى اني فيهم يحيل المعاني الى
 في عند كونه شرطاً بمعنى ان لا غير ومنها ما كان وهو واجب
 الاضافة الى الجملة فعلية كانت لواسمية وقد يضاف الى المفعول
 كقوله اما ترى حيث سهيل ظايم او كوجه مناهه مخرج في اذا واما
 متى للزمان استغما ما يوشط ما مثل متى يخرج ومتى يخرج وايمان
 للزمان استغما ما لا غير واما استغما في الحرف فله في شان كبير مثل
 ايان يوم القيامة ومنها كيف استغما ما عن حال شيء لا غير عند بعض
 هو ظرف ولما يتصل في الحال نحو كيف عمر وجالت او عند حيوية اسم
 منهم غير ظرف بل ليل ابدال اسم لا ظرف منه نحو كيف انت اجمع ام
 سقيم واذا وقع بعد اسم مفعول فله الرفع على الجزئية وان وقع بعد
 جملة اسمية او فعل تام ما مداهل القلب نحو كيف بكر واهب كذا
 او كيف وهب بكر كذا اي على اي حال وهب فالنصب محال على الحال
 مع جوازه على المصدرية اي الهبة بحجة او حسنة وان وقع بعد
 فعل ناقص فالنصب على جزئية الله نحو كيف كان بكر وان وقع بعد فعل

فعله فغلبه على المفعولية له نحو كيف علمت بكر او وجه به ان والي
 عليها نحو كيف يفهم معنى حرف الشط او الاستغما ومنها الذي بمعنى عند
 الا انه مختص بالحاضر المتروك ومنها تستغله فيها هو في حركته وتفرقه
 فانه كان بعيد اعنك ولدي بضم الدال وسكون النون وهو الاجل
 والمشهور ومضامول غلبة زمان او مكان نحو لدن بكر ومن لدن كيم
 واذا اضيف الى جملة تخرج الزمان وفيه ثمان لغات لانه لما خفف
 جدد ضم الباء المتبقية لكان فاما ان جدد النون فهي لد او تحول
 الدال فتحا او كسر الساكنين او النون كراهما فضع حرف لغات وقد جاء
 فيه لغات ولد لانه ينقل ضم الدال الى اللام المتبقية الساكنة فلما
 ان جدد النون او يكسر قد ثبت له في قلب النون الساكنة الفا
 ويلزم لدن ولغاته معنى الابتداء فله او ج معهما من ظاهره
 او مندرة فهي بمعنى من عند وجه بناده ان التفوق على ما يراه
 الظروف الغير المنتهية بلزوم معنى الابتداء جعلها متوعدة في مشابهة
 الحرف ومنها قط مفتوح القاف او معنومه مع ضم الدال مشددا
 كان او مختصا او مفتوح القاف ساكن اللطاء لبق الزمان الماضي
 استغراقا وجا عزا عن اللفظ لبق لفظا ومعنى نحو كنت لجه قط
 اي دايما ولفظا لا معنى كقوله فل رابت الذي قط ويجي من اسم الا
 فعال بمعنى اسم ويصدق حينئذ كثيرا بالفارسيين للفظ وتوهمنا
 لكونه جوا شرط محذوف مناسب للتمام وهو مفتوح العين مثلث

السادس قد جاء في بعض النسخ المتأخرات قوله بيا فاعلم
معي من الامتدادية والى فان معنى ما مر به قط ما مر به من اول
زمان امكان الحرب الى وقتي هذا ومعنى لا كرمه عوض لا اكرمه من
وقتي هذا الى اخر زمان امكان الاكرام ومنه امتد وهذا معنى
ان كانا لاول هذه الفعلة الذي قبلها متبعا كان او مبديا وجب له
وقوع الزمان الحال على يقين المتبدا بعد ما هو اكل مفرد معرفة
نحو ما اكرمه من يوم الخميس الى اول الوقت الذي عاين في الاكرام
يوم الخميس او متبعا بعد ما اكرمه من الزمان الذي انقضى
فيما اذا كان العدد غير مقصود والمعنى من اول هذه الزمان الى
وقتها هذا التي اراي اياه او نكرة موصوفة نحو ما اكرمه من يوم
جيتي فيه والنكرة المحضة لفظ الجدي واسم بعدها وان كانا
لجميع المرات المذكورة فلو لم بعدها زمان فيه معنى العدد محققا
او بعد يراى ان كان ام لا معرفة امر لا نحو ما اكرمه من يومان اي
جميع مدة امتداد اراي يومان ونحو ما اكرمه من يوم الجمعة اي امتداد
الايام اياه هذا ايتا عشرة ساعة زمانه كان معنى من المجرى من ملون
يومنا وهذا الريع اي مد طه الشهر وهما مرفوعان على الابتداء وما بعدها
على الجزئية على الاستمرار والعكس عند الرجاء وهذه الجملة مفسرة سابقا
كانما بمنزلة جملة واحدة فلذلك لم يجر العطف ووجه بناء هذا التسمية
ومن حروف لفظ لا ومعنى ولا قسم الاسم او لا الى مقرب ومعنى وثانيا

الاول واورد لفظ **فصل** منسلي عن التسمية واليقين
التعريف للمعرفة من لفظ وجوبها وان كان النكارة امتدادا
في الاشياء وهي ما ايا اسم يخرج به الفعل والحرف وضع فخصص
بلاستعمال اي كان يستعمل في شي معين فبينا شخصا ونوعا قصد
المعنيين اليه الوضع كالمعلم لولا كغيره من المتعارفين في النكرة وحمل
اللام من حيث عدم استبعاد مكانه موضع مع ما دخل عليه وضع
ويدخل العلم النكرة محولا زينا او زينة لغيرها او متبعا اصلا
للمعنى ويدخل الضمير الثاني في نحوها في رجل فخرته وان كان مايل
الي نكرة لانه رجع الى هذا الرجل المعين دون غيره كالمعرف بلام الضم
وان كان المرجوع اليه نكرة ويدخل ضمير به ورجلا ثم ورجلا وليس
رجلا لانه بحسب الاصل للمعنيين والمقارنة نكرة والنكر ونكر اسمين
ويحمل كطلبة اسم ما يطلب ويقصد بخلافه اي بخلاف المعرفة والتد
للتعريف عنها بما وضع للمعنى رتبة امتدادا وتاثير المعنى ولا يمتد
لثانها فالنكرة ما وضع لشي غير معين على معنى ان التبيين فيمضطر
لان عدم التعريف والمار في متبعا فقام الاول للمصير قد
ذكرت مستوفاه مع وجه اخر فيها والثاني الاعلام واللام ما وضع
او غلب لشي معين فبينا شخصيا او موقعا غير متساو في التسمية
الوضع او القلبية خارجيا وهو علم الشخص وان كان لا يخرج او مضافا

ك

وهو علم الجنس كاسماء الموضوعات الحقيقية الاسدية هي في معنى
تباير سائر المقايير فاما وضع هو المعنى بالعلم المقصدي المقصود الى تعريف
شخص مسمى زيدا مثلا فاما علم هو العلم الاتصافي الشاير على المكنون
استعماله وتلبيته في فرد معين من جنسه بحيث هو المنفرد منه عند
الاطلاق لا الوضع واضح قصد او ذلك مانع الاصله فانه من عرف فانه
منا واما لكثرة والقلية لعبد الله بن عمر مريز اولاده رضي الله
عنهم اومع اللام نحو النجم فان المنفرد منه اطلاقا هو الرضا والعلم المعروف
من الوصول لتعيينه وضما واستعمالا وتعيين الوصول استعمالا فقط و
الثالث الوصولات وقد تقدمت مستقصاة والوصول اعرف لوقوعه
جزا تاما من الكلام مع الصلة المعلومة المفعول بخلاف علم الاشارة و
الرابع اسما الاشارة وقد مرت مفصلة واسم الاشارة اعرف لتعرف
مدلوله قلنا وعينا بخلاف مدلوله المعروف فانما يعرف قلبا والخامس
المعرف باللام وهو اعرف من المعروف بحرف التثنية لادوام تأثير اللام
تعريفيا وتأثير حرف التثنية اذا قصد التعريف او التثنية اي المعروف
بحرف التثنية وهذا قسم ثالث نحو يارب جل اذا قصد تعيين رجل بيا
وقيل تعريفها باللام المحذوف لفظا والمعبر بمعنى الاضا واذي
المعروف بالاضافة مثلا فانه منوثة الى واحد من المعارف بنوي
المعروف بالتثنية وهذا قسم سابع فعند مبيوتيه تعريفه مثل تعريف
المعروف اليه في وضعنا وعند المبرد انقص لكسبه التعريف منه

فالطرف

فالعلم يعني راي غلامه الطريف بدل من غلامه عند مبيوتيه و
عند المبرد ثم الاسم منقسم الى اسم عدد واذي غير عين اسم العدد
ليعرف عين ضمنا فقال اسما العدد واسم العدد ما وضع بكيفية التي
تخص بخرج رجل ورجلان ودخل واحد واثنان لوقوع لفظ التي
على كل ذي عدد مفرد كان او مشي او غيرهما وعند الكتاب الواحد ليس
بعدد لانه عند ميم ما يكون نصف مجموع حاشيته اي كائنه والراد
بالكمية الوقوع هو اب سواله كم الاستهامة في جاذع والفرج
فانها التاخر في الكمية اصولها التي هي مرجع ما يواشها العدد ولتسا
عشر كلمة واحد اي منه الى عشرة وكمانية والباقي من اسم العدد
يحصل من هذه الاصول اعاير كيث مثل احدى عشر الى تسعة عشر او
شبه جمع بالمحاق الواو والياء والفون مثل عشرين وليس جمعا فلما
لعدم صحة اطلاق على عشرات ملاف مع ان افراد الجمع القياسي لا يكون
اقل من ثلاثة الى تسعين قوله لا عطف عطف على تركيب
مثل احدى وعشرين الى تسعة وتسعين او ثمانية اومع قياسه سواء
كان جمع صحيحا او كسيرا مثل مائتين في التثنية والوف في الجمع المكسر
وميز يلاثة الى عشرة واما واحد واثنان فهما مثنى عنهما الافاد
العدد والجدسية مثل رجل ورجلان بخلاف سائر الاعداد مجزور
اثيرا تخفيفا صبا في بسوطا التثنية لكثرة الاستعمال ومجوع عياي
وهذا هو القياس لان المراد بالعدد الجمع معني الا اذا كان المائة ميرا

تد

ليس جمع حتى توث والجزء الاول بقي على القياس منه لو جمع المفعول
 الى الجمع ايلين علامي التذكير او علامي التانيث فيها هو كلمة **واحد**
 تفكر تعدد في نحو ثلاث عشرة بكسر اللامين عند ييم وليسكن عند جاز
 وكل منهما فصيح لدفع لئلا يؤول الى اربع فحات عما صار بالاسم الاول
 المفعول الآخر كلمة واحدة ولم يلزم في المذكور نحو ثلثة عشر فلم يكسر ولم
 يسكن في المصنوع وقد يسكن في غير ثلثي عشر فزارا عن تالي اربع فحات
 بسبب فتحه فيما هما صائلا لكلمة واحدة بالخرج نحو احد عشر وثلثة
 عشر وغير لفظ واحد الى احد للتخفيف وقد لو خذ وتشتق من اسم
 العدد الذي من الاصول سوي الواحد والمائة والالف صيغة اسم
 فاعل بمعنى انه مضير لعدد يضاف هو اليه ازيد مما كان عليه
 بواحد مثل ثاني واحداي مضير لثنين وثالث اشين بمعنى
 مضيرهما ثلثة الى فاشو تسعة ولما لم يكن قبل الواحد عدد اقل
 منه حتى يجعله واحدا ابتدئ من الاشين ولا تنفاد الفعل فيما فوق
 العشر لم يجز فيه اسم فاعل للتصغير ولا يلزم اضافة هذا النوع بل يجوز
 نصب ما بعده على المفعولية اذا كان بمعنى الحال والاستقبال مع
 الاعتقاد فان اضيفت في عدد اقل بواحد من عدد استوفى هذا الوصف
 منه لفساد المعنى ان اضيف الى اكثر منه او الى مساويه او الى اقل منه بازيد
 من واحد فالاصافه للتخفيف ان كان بمعنى الحال والاستقبال والحميتو
 اذا كان بمعنى الماضي وفضل المجموع من بلب علم وقيل من باب مذب الانما

في الالف مفعول فاعله يجوز في من مضارعة الجمع ايضا قد يؤخذ
 المفعول من عدد املي بمعنى انه واحد من عدد يضاف هو اليه مثل
 لو طردوا ثلثهم ووردت ههنا من لفظ الواحد الى لفظ الاول لان
 الواحد للعدد وهو غير مراد من الوصف وثالث ثلثة بمعنى
 واحد منها الى تاسع عشر تسعة عشر باضافة المركب الى المركب كجزئها
 وهو كما يزعم سيبويه وايضا جاز عند حذف عشر من الاول مع الحذف
 الثاني منه مثل تاسع لتسعة عشر وايضا جاز حذف عشر من الاول
 واول الشطر من الثاني يقول تاسع عشر ولاكثر حينئذ على ما هما
 وقيل باغراب الاول وبنه الثاني وقيل باغرابها وتقول في الموشى على
 الوجوه الثلاثة المذكورة تاسعة عشر تسعة عشر وتاسعة تسعة عشر
 وتاسعة عشر وقس على هذا لو انا العشر ون الى الفتين والمائة والالف
 فلفظ الواحد من المتعدد ولفظ العدد فيها واحد وان كان القياس
 العاشرين وتقول في المقطوف الثالث والقلوب والرابع والمائة والمائة
 والالف مثلا واعلم ان اسم فاعل هذا النوع في منورة اسم فاعل يصيق
 فقط فلا يحتاج الى مثل فلذا جاز في الزايد على العشر ولازم الاضافة
 اضافة تحقيق اما الى اصله وهو الاظرب او الى ما فوق الواحد نحو اول
 الاسمين ولا يتناول اول الواحد لانه ليس للواحد بعض حتى يضاف اليه
 ولما انقسم الاسم الى مذكر ومؤنث اراد بيان المؤنث او لا لوجودية
 حتى يظهر المذكر بقاء يثبت ثقله المؤنث وهو ما فيه علامة التانيث

قد يكون بالتاء التي لا تسبقها واو فتكتب واقتضت **موت** **موت**
تقلبها فاما قال كونها لفظا اي ملفوظة مثل عزف او طرب كونها
تقدير اي مقدرة فيظهر امرها في غير التلافي بالاستناد والوضوح
وقية بالتصغير ايضا مثل ارض في الهلا في **وساء** في ميم وليس
المحتمل والالف فيه للتانيث بل هو صان عن الواو من كاحق في
موضع وهو اي الموت المقدرة فيه التاء اما ساع اي ثابت ثابتة
بما عا من تنوينه من العرب الحزب والووضعيان وضع لوتش وهو
مدلوك قوله ويكون بالوضع ولما احره تفرجا بعدد سماعيته وقد
يكون الموت بالف مقتطوع معودة رايحة للتانيث مثل بشري
بمعنى البشارة او بالفتح مدودة بضمير بعد هازا يدين للتانيث كذا
قيل وهو ضعيف فاذ لم يعلم علامة التانيث على حرفين وكذا ان قيل
ان الحذف للتانيث والالف مزيدة للفرق بين موت افعال وموت
فعلان لوجوب كون علم التانيث في الطرف والصحيح ان الحذف في المود
مبني له من الف التانيث اذ لا مل فيه القصر بالالف واحدة للتانيث فريد
قبل تلك الالف الف اخرى للثد وتكثر انية التانيث فاجتمع الفان
ولم يكن حذف احد منهما لان الاولى للمد المقصود والثانية علم التانيث
ولا حركه الاولى ليلا يزول المد فتميز بحريك الثانية بانقلابها
بفتح مثل صخر ادم بمعنى الممانه وحرف صفة وبعض عداليا في هذي
بجارية من علامات التانيث وعند بعض اليا برك من هاهن وهي

التي لا تسبقها واو فتكتب واقتضت **موت** **موت**
تقلبها فاما قال كونها لفظا اي ملفوظة مثل عزف او طرب كونها
تقدير اي مقدرة فيظهر امرها في غير التلافي بالاستناد والوضوح
وقية بالتصغير ايضا مثل ارض في الهلا في **وساء** في ميم وليس
المحتمل والالف فيه للتانيث بل هو صان عن الواو من كاحق في
موضع وهو اي الموت المقدرة فيه التاء اما ساع اي ثابت ثابتة
بما عا من تنوينه من العرب الحزب والووضعيان وضع لوتش وهو
مدلوك قوله ويكون بالوضع ولما احره تفرجا بعدد سماعيته وقد
يكون الموت بالف مقتطوع معودة رايحة للتانيث مثل بشري
بمعنى البشارة او بالفتح مدودة بضمير بعد هازا يدين للتانيث كذا
قيل وهو ضعيف فاذ لم يعلم علامة التانيث على حرفين وكذا ان قيل
ان الحذف للتانيث والالف مزيدة للفرق بين موت افعال وموت
فعلان لوجوب كون علم التانيث في الطرف والصحيح ان الحذف في المود
مبني له من الف التانيث اذ لا مل فيه القصر بالالف واحدة للتانيث فريد
قبل تلك الالف الف اخرى للثد وتكثر انية التانيث فاجتمع الفان
ولم يكن حذف احد منهما لان الاولى للمد المقصود والثانية علم التانيث
ولا حركه الاولى ليلا يزول المد فتميز بحريك الثانية بانقلابها
بفتح مثل صخر ادم بمعنى الممانه وحرف صفة وبعض عداليا في هذي
بجارية من علامات التانيث وعند بعض اليا برك من هاهن وهي

العالم فانه منزه عن هذه الصفات ان كانت تلك الصفات
 باءا او لا وان كانت الوجودات الحياتية والصفات اعلم ان الله سبحانه
 لا يستند الى العلم حقيقة مما كان له من كونه في غير الجمع والادراك
 فلم يجز ان ياتي علمه لم يعلم ولا يثبت في نفسه من ذلك لان العلم
 ابراهيمية رضي الله عنه وهو غير المتكسر ان تلك تليها ان عليه السلام
 كانه اني قيل له من اين عرفت ذلك فتالي من قوله تعالى قالت
 بليلة لو كانت ذكر المثل في تلك المدة فخير ابو حنيفة عند اصل الكوفة
 لا ظهر ثلثه من ذلك اليوم وقد ميز ان الله الفصل اي لوجود
 فاصل بين العالم والموت الحقيقي مثل **قار اليوم** وهو مقول فيه
 عند فاعل قار لا نه اذا بعد عن علمه ضعف قوة الداعية للحق
 التالين اذ لنقل الموت عما يقبل في انما الذكر كريد اذ استي به مرة
 وجميع الملوك انما لا يله مع الفصل ايضا غرضت اليوم ويزيد فرقا
 بين المفكر والموت واعرض ان فصل المخرج او الدم او فصل المخرج
 الا الشئ الى ظاهر الموت الحقيقي فخر برك الحاق به خوفا للراة
 وتبين الملة عند الكور بحدية لشايتها الموضة في عدم التصرف
 او بترك الله لكون الموت فاعلم ان غير حقيق معروفا كان او حقا
 فكل الوباءات والقلة مثل طلع الشمس وان كان الحمار طلعت الشمس
 وعزدها لسوق او مستلمات وقد يكتب المضاف السانث من له
 المضاف كافي قوله بقلبي انما ان تلك شقال حبة ثم الاسم اما منو

فاعلم ان الجمع فاعلم ان ذلك هو الذي سألني الخوة بكافة الوجودات
 المتعبد والجرياء متزوج ما قبله او من مكش وعومنا عن التوهم فقط
 لحواسنا من او عن الحركة فاعلم اني الانبان او عن كل ما وصل
 عنه فقد اللام والامانة فاعلم اني الانبان ما في وفي حواسنا
 وقفا ليس عوضا عن شي من مالم يل الحق على ان معه نظير له
 اللغظي المتحد به حقيقة ولما كان حكم كل جمع خلا الجمع المذكور
 السلام حكم الموت اللغظي جعله بفعل الموت ولم يقرض للشي
 لعدم مدخلية في الثانية فقال الجمع وهو ما دل على احاد حرك
 شذذه لفظا او تقديرا وليس على رنة فعل متزوج الفاء ساكن
 العين او متزوج او مكسور في جمع مثل قوم وكهنة ونفر لفتد
 يعزدها بخر وهما دخل بخر وانما دل جمع بارية ودل وخرج
 خوركب وكل فان بناهما العين من اضافة الجمع واللام يصفرا على بناها
 يكونا حفيد جمعي كثر فكلها يصفرا ان عليه خوركب وكليم منه
 مكسر ان تغير تغيرا غير قياسي اما بزيادة حركة او حرف او بزيادة
 او بحد فاما او بحد احد هاتين واحده لفظا كرجاء جمع رجل في ذكر
 عامل واخر جمع فرس في مذكر غير عاقل او تقديرا نحو ذلك جمع ذلك
 فقيمة الواحد تقدر وتعتبر بقيمة يروضة الجمع بجملة اشده نحو
 صوان جمع صنود اخل في المكسر لغيره لظنه بجمع حروفه لظهور
 واحد ومنه صحيح ان لا يتغير صيغة واحد تغيرا غير قياسي اما اذا

وقع الغير القياسي في الآخر الذي لا دخل للشك فيه وحركة في العيشة
 تلابيض كد في الف نحو اعلمون ويا نحو قاصون ويا نحو مشاهدا
 وقلب الالف ياتي في محليا وقلب الحذف واو في حراول ويا واما
 للذكر من يعلم اذا كان بواو مضموم ما قبله رضاء او ياء مكسورة ما قبله
 فضاء نحو اعلموا كان الضم والكسر طاهرين مثل جاني مسكون ورا
 يسلمين ومرتبة مثلين او مقدرين نحو مصطفون ومصطفين و
 متخوون نحو ضاعوا الخ كما فقط او عن التثنية فقط او عن كلتيهما كما
 نرى في المثني او المثنى ان اللواحق في الف وقاء نحو مشلات جميع متصلة
 فالعرب تنكي عن جمع القلة كما تنكي عن جماعة الاطراف يمثل فيهن عن
 جمع الكثرة كما يكتفي عن الواحد الموث يمثل فيها ولما كان من اضافة
 الاسم اسماء متصلة بالاضاف لفظا ومعنى ذكرها في اخر قسم الاصل
 قبيل قسم المفعول لانه على النفاذ وان محفوظ من الاحكام الاسمية
 والعفوية فقال المصدر مسمى به لانه محل صدور الفعل منه البعثة
 وهو اسم مسمى قائم بنفسه سواء صدر منه كبريه قيام او لا كطول علم
 وموت وهو للتثنية في الجر دان كان غير مسمى بما في اي ثبت صيغة هـ
 طما على العرب المخلص ويرتقي الي اثنين وثلاثين بناء على ما ذكره
 عينية وزاد من الحاجب عليه انماية وكرامية ونحوي للمباعدة كتلفاظ
 ووثيل وعلى صيغة اسم الفاعل والمفعول كقولك قت قاتيا وما لك
 معقول مثل الضرب للمعدي والخروج للآدم اعلم ان الاغلب اتيان
 او عن

فلان

وهو لفظيها القاء ساكن العين في المعدي وفعل وفعل يقع القاء والعين
 في اللازم وفعل في مصدر وفعل مفعول العين واخره اي غير اللان
 المجزوء وهو التثنية في المريد فيه والرباعي المجزوء والمزيد فيه قياسي اي
 ذو صابغة لا يحتاج الي جماع كد جرح وجرحه وجرأا للرباعي
 المجزوء والكراما وكرم كرميا وتكرمة وقاتل متابله وقبلا للثلاثي
 المزيد وتدحرج تدحرجا للرباعي المزيد وليطلب باقي الاوزان في
 الكتب الصغرية وهو اي المصدر في العمل كقولنا ما ضيا كان الفعل
 او مستقبلا لانه مقدر بان المصدرية والفعل وهذا التقدير
 لصورة وجدانه عاملا لاسمي فكان العامل حقيقة الفعل المصدر
 بان الان اي لكن مفعول لا يتقدم لانه مفعول حقيقة مفعول الفعل
 الذي في حيزان وما في حيز لا يستعمل عليه الا اذا كان ظرفا على الا
 كثر ولا يعمل المصدر والمفعول والوصف لان علمه باعتبار تقدير ان
 مع الفعل وهو مفعول حقيقة وكذا المصدر المفعول بالحال استحالة
 تقديران منه فانما الدلالة على الحاجب في الدال على المضي لمجر المصدر
 وعلى المضارع الدال على الاستقبال المصدرية مع الدلالة على تأكيد
 الاستقبال فلا يجوز المضارع الدال على الحال مصدران لم يكن
 المصدر المفعول بالحال بتقدير ان مع الفعل وفاعله اي المصدر
 يحد لان في التزم ذكر فاعله لزوم ان الدال على العمل حكم الوضع لما كان
 سميظهر في وجه بيان عدم اضمار فاعله وهو فاعل ولا يضم فاعله فيه

رية

اي في المصدر لانه منطوق بالواضع فيه ما فيه الحدث لا ما قلناه عليه
 الحدث فلم يكن باعتبار نظره طالب فاعل ولا مفعول وانما يكون في
 اياها اعتلا والوضع من حكم العقل فلم يقبل فاعله به غاية الاتصال
 بخلاف الفعل فان وضعه لاستناد مصدره الاول له الى شي بعد
 ظاهرا او مفعلا فاجاز اتصال المشتد اليه به غاية الاتصال اتصالا
 الاقتصار به اياه وضعه اعتلا واضاره في اسمي الفاعل والمفعول وان
 طلباه اعتلا فقط لشبههما بالفعل لفظا ومعنى مثل اعجني ضرب زيدا
 فلم يجز ضرب وقع على زيد بلا ملاحظة الضارب وجوز اضافته
 اي المصدر الى كل واحد من الفاعل وهو اكثر اتصالا من اضافته الى
 المفعول ومن ارتفاع فاعله والمفعول به اذا دلت قرينه على قبوله
 اضافة حقيقة لانه المصدر فان جازمتا في المعنوية لانه ليس بحقيقة
 كدق المقصود وهو مخرج حقيقة على الفاعلية وان اجري باضافة دق
 اليه التوب منصوب على المفعولية وضرب اللص وهو منصوب حقيقة
 على المفعولية وان اجري باضافة ضرب اليه الجلاذ بالرفع على الفاعلية و
 جميع التوابع لمثل هذا الفاعل المجزوء باضافة المصدر والمفعول المجزوء
 مما جاز على لفظها المجزوء وبالرفع على محل الفاعل وبالنصب
 خلا على محل المفعول والمجرى مع المجرى على المحل في الفت والاندلس في
 العطف والحق الجواز للوقع اسم الفاعل وهو مشتق لما قلناه بالحدث
 بمعنى الحدث فخرج اسم المفعول واسم الزمان والمكان فانها ليست لما قام

71
 تارة كذا الصفة المشبهة واسم التفضيل لعدم تعيينهما بالحدث والى
 يا حقا لا رتبة الثلاثة وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل غالبا
 ولذا سمي اسم فاعل لكثرة وقد يجي على فاعل نحو ضير وايته اليها
 نحو ضرب ومزوب ومن غير على وزن المضارع يمين مضموم موقع
 حرف المضارعة وكثر ما قيل الاخر لفظا او تقدير او قد يجي وشاذا
 على فاعل اعتب فهو عاشب واورس فهو وارس وايغ فهو ياغ ولاه
 يقال معشب ومورس وموقع وكذا الشد ما جاء بفتح ما قبل الاخر
 في نحو اسب فهو سب واحضن فهو محضن والنج فهو نالج واسم المفعول
 اصله المنقول به في حرف الجاز واستتر الفير وهو مشتق لما وقع عليه
 الفعل فخرج عنه غير اعلم ان استاق اسم التفضيل لاضافة شخص
 بالزيادة على غير وان وقع عليه الفعل في بعض المواضع كواذب والوا
 بمعنى المنقول فخرج عن الحدود صيغته من الثلاثي المجرد على مفعول
 غالبا ولذا سمي باسم المفعول وقد يجي على فاعل كجرح ومن غير على
 صيغة اسم الفاعل لكن بفتح ما قبل الاخر واذا اخذ من فعل مضارعة
 متقدما بحرف جر تحت ان يظهر ذلك الحرف به فيقال زيد مذموم
 به والزيدان مذموب بهما والزيدون مذموب بهم وهنذا مذموم
 بهما والهنذان مذموب بهما والهنديات مذموب بهن وكذلك النوى
 مسير فيه الى الاخر عمل كل منها اي اسمي الفاعل والمفعول على ضله
 فان كان فعله لازما كان لازما وان كان متقدما اما الى واحد او اكثر

فهو كذا لك ففعل اسم الفاعل المبني للفاعل واسم المفعول المبني للمفعول
 لكن بشرط يقتضي معنى الحال حقيقيا او حكايه كبا سطر ذراعيه بالوصف
 او الاستقبال عند اي على وتاثيره اذ اعلا في المفعول انه بعد الشرط
 يتم منه كل واحد منهما بفعله لفظا ومعنى وبمعنى المعنى يحصل الشبه
 المعنوي وحده لعمد الموازنة واما الفاعل فيكون رايحة الفعل للمفعول
 فيه اعلم ان يقرب بوارته مضمون بلا حطة عدم الاعتياد بواو استا
 وعند المتقدمين يعملا في جميع العمولات بلا اشتراط الزمان كان
 كلامها اذا كان بمعنى المحدث فعل في صورة الاسم واما ما ليس
 بمعنى المحدث فهو كالصفة المشبهة وبشرط الاعتماد على احد الاشياء
 السبعة عند غير الاخضر لان طلبها المفعول خلاف الوضع لما مر فاشترط
 في العمل وقوعها موقعا هو بالفعل اولى او بعد حرف قائم مقامه
 كما ونحو ليعبر به مع شبيهها بالفعل قوين في العمل ولنا شرط كونها
 غير مبغرين ولا موصوفين لان التفسير والوصف يخرجانهما من
 الشبه واشترط ايضا تقدم المفعول على صفتها لانه لو اخل بالمعلا
 فيه لمحصل الضعف بالتأخير ولم يشترط هذه الشروط في عمل المصداق
 لانه لم يوضع الوجدان وان كان القياس عدم عمله وهي تلج المخلوق
 فالاعتماد اما على حرف النداء نحو يا طالما جلا او على المضاف نحو
 ذهب ابن ضارب بكر او على الفعل نحو جاء اخذ على او على حرف
 الجر نحو مرت بكر زيد وتنفرد بتجوز العمل بالاعتماد على هذه

للاربعة منه الا فاجعل او على منزع الاستعانة باللفظة او مقدر
 فدخل نحو قائم الزيدان امر قاعدان او على حرف النفي والاول ترك
 لفظه منزع وحرف لان الشرط هو الاعتماد على الاستعانة بالنفي
 لاستفهام من حروفها او من شي جار مجازها الا ان العلامة ذكر
 ما هو الا مل مثل اقام زيد في الاعتماد على منزع الاستعانة او ما
 قائم اترك في الاعتماد على حرف النفي او على البتة اللفظي مثل زيد
 قائم ابو فليوم مرفوع على انه فاعل قائم والجمع خبر زيد والاعتماد
 يري نحو كان زيد كاتبا البتة او على ذي الحال مثل لقيت زيدا فاضرا
 وهو حال من زيد علما انه رفع على انه فاعل ضارب عمر انصب على
 انه مفعوله او على الموصوف الملقوظ مثل مرت برجل قاعد
 وهو مجرور بانه صفة رجل علما انه رفع بانه فاعل قاعد او على
 المفعول نحو اخذ على جاء اي رجل اخذ على اللام الموصولة ولم يذكر
 استثناء عنه بقوله فان دخله اي كل واحد من اسمي الفاعل والمفعول
 اللام الموصولة مثل جاء الضارب اي الذي ضرب ابوه وخاف
 المصروب اي الذي ضرب اخوه فلا شرط في عمله من الشروط المذكورة
 اذا وجد هذا الشرط لانه حقيقة فعل في صورة الاسم ما ضيا كان او
 مستقبلا او حالا وجاز حذف نوني التثنية والجمع من المحل بهذا اللام
 تحقيقا مع نصب المفعول مثل الماوطو الصغيرة جاودا او الصفة البتة
 باسم الفاعل معني في قيام حركته شق منه بنما ولفظا في انما شيئا وجما

وانما قلنا علمت لكن ليس جميعها وثابتها على طرفيها وتاخرها
 فاما لغة مراد ذلك في اللون والعيب فلا يقال ايضون وايضه
 واحولون واحوله ونحو مشتقة من غير متعلق لما قام به الحدث
 الثبوت والاطلاق ومعنا خرج اسم الفاعل والمفعول ونحو لفظ الما
 الاله على الثبوت او معناه وجها على الاستمرار يعني لان المتبادر من
 نحو انش حسن عند الاطلاق ثبوت الحسن له في جميع ازمته ممكنة
 الي قيام دليل محقق فعنده ذلك صيغ منها اسم فاعل للحدث كالحسن
 وهذا مظهر اعلم ان المتعدي اذا نزل منزله اللازم لسبق هذه الصفة
 منها كالرب والرحمن ولذا افاد الثبوت وصيغها سماعية الا في اللو
 والعيب فانها فيها على افعال لا يشترط خبر قوله الصفة في علمها في
 الفاعل والتمييز او المشبه بالمفعول الاعتماد على الاشياء المذكورة
 سوى لا موصول لا يخلها الا نادرا كما مر في اعتماد اسم الفاعل والمفعول
 واشترط الزمان من ان الاطلاق المتعدي فيها وضعا او اللام وان لم
 يكن موصولا لزيادة شيعها موصولة باسم الفاعل المحلي باللام موصول
 بخوله عليها مثل زيد حسن بالسوي وجهه رفع على انه فاعل
 حسن المعتمد على المتبادر ومثل جاني الحسن وجهه برفع وجهه على
 انه فاعل الحسن المحلي باللام اعلم ان هذا الفعل الذي فيه الموصوف الفاعل
 اضلها به او في مظهر سبب الموصوف وهو اسم مضاف الي ضمير ما
 لفظا او تقديره كخوزيد حسن وجهه وحسن وجهه او مضاف الي مضاف

ضمير وصل جوازا زيد حسن وجهه اني علامه بخلاف اسم الفاعل
 لقوله يعلو في السبي كخوزيد برجل ضارب اباه وفي الاجني كخوزيد
 برجل ضارب زيدا ولضعف علمها لا يجوز حمل التوابع على محل
 الجوز وبها والفتنة اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 بخوزيد مضافا الي المفعول اما اسم الفاعل اللازم فلا يضاف الي
 الفاعل الغير السبي كخوزيد برجل ضارب اباه في دارها فقد
 ضمير يمتثل منه الي اسم فاعل وجب كون مرفوع له ظاهر القوم
 شبه بالفاعل بل يضاف الي الفاعل السبي مثل مريت برجل قاعد الفيلان
 فقام ظاهر او صنف رجل وحقيقته وصنف سبيه ومتعلقه وهو الفيلان
 واصله قاعد علمانه فلما اضيف انتقل الضمير المتصل منه الي قاعد
 وادخل عوضه اللام واما اسم مفعول من فعل متعدي الي مفعول واحد
 فيضاف الي المفعول لفتنة ليس المفعول بالفاعل مثل مضروب الاخوان
 بالمضروب اسم مفعول من ضرب المتعدي الي واحد والاخوان حقيقة
 مفعول اقيم مقام الفاعل ثم اضيف المضروب اليه فلم المفعول حينئذ غير
 متعدي الي مفعول واما اذا تعدي فعلة الي الاكثر من مفعول فلم يحذف
 نصب قائم مقام فاعله تشييرا بالمفعول او خرج بالامانة بعد حذف المفعول
 فلا يقال زيد محلي اباه او ابية لا شبهاه الفاعل بالمفعول وحسن الوجه
 اضله حسن وجهه فلما اضيف حسن الي وجهه انتقل ضمير اليه وصار
 بخوزيد اسم مفعول اللام عوض ضمير والمضروب اي اللاحق باخره يامشدد

مثل الصفة المشبهة علالة الله على ذات غير معينة وهو **موصوف**
 معينة وهي النسبة فيحتاج الى محقق تلك الذات كالصفات **موصوف**
 الموصوف فانه وان حصل فيه معنى الوصف لكنه يدل على ذات معينة
 موصوفة بصفة معينة كرجل فانه دل على رجل صغير فلم يحج الى
 محقق تلك الذات بل اللفظ دل عليها الا اذا كان استنباطا يترجم
 من قوله يجوز اضافتها وهو في كل حال اسم الفاعل متعديا الى واحد
 او اكثر فانه لا يضاف الى فاعله اصلا وليس فاعله بفعوله في بعض قول
 فقد القرينة تقع في غير اطارها اعلم ان كلام الصفة المشبهة واسم
 الفاعل اللام واسم المفعول المفعول المتعدي والمضرب اما معرف باللام
 او مضاف او مجرد عنها والمفعول اما مرفوع او منصوب او مجرور وعرف
 باللام او مضاف او مجرد عنها فالاصح سبعة وعشرون طبعه من
 ضرب سبعة حصلت من ضرب السبعة في نفسها في ثلثة بعضا جازين
 وبعضا قبيح وبعضا حسن وبعضا احسن وبعضا مكرره المجموع مئين
 في المطولات فليخرج ثم اسم التفضيل ولم يقل افضل التفضيل للثقل
 خيرا وشرا وهو مشتق لوصف زائد على غير في حدث بعد اشراكها
 فيه ويدخل فيه نحو الصنف اخر من الشئ بمعنى انه في حيز البع من
 الشئ في برده وزيادة اسم فاعل في المبالغة كطابل بمعنى زائد في الطول
 ليست بالاسحاق بل باصل اللغة وافعل ومن في قولهم انت اكبر من
 الشقرا اعظم من ان تصنع كذا الم يبقيا على حالها يكون افضل بمعنى يتجاوز

لا يتلوه كانه قيل انت مجاور لقرط عظمك عن الشقرا وعن ان
 كنه لا يشق الا من فضل ثلثي مجرد فاحرز به عن الزايد عليه اذ لو ان
 الزايد على حروفه لم يكن بناءه منه وان غير اصل المراد منه واشبه
 الامر كما في نحو اخرج فانه لم يعلم انه مضاف كثيرا المرفوع او الاخراج والا
 تستخرج وقد عني شاذ من باب افضل نحو احضك الشاير اي الحظما
 عن قولهم احضك الجراد الا ان اذ اكلنا عليه او يدخل ابل لانه من
 ابل ابل الله فهو ابل اي خادق بمسحة الابل ليس يكون ولا عيب ظاهر
 فان قهها افضل لغير نحو ابيض واحول فلو بني افضل التفضيل منها
 لوجب اللبس بيني من الجبل والحق والسرقة لانها غيوب باطنية ظاهرة
 فان اريد تفصيل المصنف البناء توسل ثلثي مجرد مضاف بمعنى المصنف
 ونصب مقدر المصنف تميزا ليقال اشترى اجاويا مضافا واكثر دهره
 واجمع مقدره ولا تدجان من اللون بلا توسل كما حدثت الكثرة وما وافي
 من اللبس ولا يستعمل اسم التفضيل الا مع من او الام التي للهدا او
 لاسناد مر كان المضاف اليه معرفة او نكر نحو محمد افضل رجل اي لا
 افضل من رجل رجل فضل عليه الى اسم الجنس في الحقيقة بمعنى افضل
 كل رجل وكله او مضاف الى المفعول والجمع معا فاللغة متصلة حقيقة
 وانما وجب استعماله باحدة للزوم المفعول ذكره التفضيل عليه من تركها
 فلم يتم فهم المقصود من وضعة فالفضل عليه مذكور بجمعا مع من
 والامانة وفي قوة المذكر وضع اللام للمندبة ولم يجر الجمع من اشين

لو ثلاثة منها الموصولة الشرط من ذكر واحد كالانفك الباقى في قوله
 كان مضافا فالواضحة للتوضيح يجوز الجمع بين من والاضافة في قوله
 افضل من كل علم لعدم تنوع المقنن عليه من الاضافة مثل زيد
 افضل من عمر او افضل اي من عمر واد كان من عمر معروفا او
 فضل الناس فاذا الضيف اليه ههنا كان احد ههنا وهو اكثر استعمالا
 قصد الزيادة على من اضيف اليه فالشرط صليد كونه منهم وشركا
 في معنى اصل الفضل لا غير كما في مثله مذكور فلا يجوز على هذا يوسف
 اخنوخ اخوته وثانيهما قصد زيادة مطلقة والاضافة للتوضيح
 او التحصين يجوز على هذا يوسف اخنوخ اخوته وهذا الجمع والاضافة
 بكلا المعنيين بمعنى اللام الا اذا علم للفضل عليه استثناء من مثبت
 مفهوم من قوله ولا يستعمل الجمع الى اخره يبقى وجب استعماله مع احد
 هذه الثلاثة الا اذا علم للفضل عليه بقرينة فانه يجوز استعماله
 بدونها ويحكم هنا بحد من لان المعنى عليه مثل الله اكبر اي من كل
 شي ولا يكون اسم التفضيل المستعمل من الامور اذ ذكر او ان كان
 مأمولة مشي اجوعا او موشا لان من يجوز من افضل ولذا لا يخلط
 بينهما اجنبي فلو بني افضل من او جمع او لست لزم تشبيه الاسم وجمعه
 وتاثيره قبل بانه ولا يكون اسم التفضيل المستعمل باللام الا مطلقا
 للمأمولة او اذ او تشبيه وجمعا وتذكيرا وتاثيرا لعدو تشبيه بافضل
 من في ذكر الفضل عليه والقدم المانع من مطابقة العفة وفي الاشارة

بالمعنى

في قوله الموصولة الشرط من ذكر واحد كالانفك الباقى في قوله
 كان مضافا يقول بكون العلم الثاني البكر ان العلم الثاني يكون العلم الثالث
 ههنا على النعم الههنا ان العلم الثالث يكون العلم الثالث على طائفة الموصولة واما
 تركها بالترام لغز ووقد كبر فليشبهه بافضل من الذي عن تذكر
 واخره في كون الفضل عليه مذكور اجز واما على انه لرفق بينهما
 بمعنى بوي ان الجورور عن مفضل عليه جميع اجزائه الاجز ووضا
 افضل وموصوفه وعند تانيث الموصوف يجوز تذكير المضاف اليه
 المعرفه المتقدمة وتاثيره بمثل هذا افضل النشأ افضل النشأ وان
 كان التذكير التواضا المضاف على النكرة المطابقة لقصد التفضيل
 فلم يجر فيه الا اليه كبر مثل هذا افضل امرأة وون فضلي امرأة لثقة
 شبهة بالمستعملين ولما كان هذا المعنى الاول اكثر استعمالا لضعفه
 على بيان حكمه بكن اعرف انك اذا قصدت الاضافة بالمعنى الثاني
 الذي ذكرناه فطابقة اسم التفضيل للمأمولة واجبة لا تشابهة
 بافضل من في ذكر الفضل عليه مع وجوب التطابق في الصفات عند
 قصد ما ينفه ولا يشبهه على الزيادة المعروفة له عن شبه الفضل مع
 ضعف شبهة باسم الفاعل في ثبوت يثقي وجمع ويوث لا يشبه استعماله
 مع من المانع من التعريف لا يعمل في مظهر قياسا بالاضعف موي الطرف
 والجار والمجورور والتميز لثناية راحة للفضل للظروف ولتعب الجور
 عن معنى الفعل التمييز الا اذا صار بمعنى الفعل فانه يعمل حيث يشاء

الاسم الثاني

في الفاعل الظاهر قياسا بالاعتناء بما رأت رجلا احسن في بعض
 منه في عين زيد فعناء ما رأت رجلا احسن في عينه الكمال حشا مثل حفة
 في عين زيد لا حشا الكثرة لان الفاعل هو من مثل هذه التركيب استعمل في
 المثلية عن الاسم الاول وهو عين رجل مثلا فيلزم منه تقي الافضلية
 ولما وقع من التثنية الاول الذي هو في الاسم قال رحمه الله والله اعلم
القسم الثاني في الفعل وقد مر منه في اول الكتاب
 وله ثلاثة اقسام الماضي والمضارع والامر اما الماضي وهو ما دل وما
 على زمان سابق على زمانك فلا بد من ظهوره في الجملة ولا عكس ان كان
 قد حدث فحدث فينبغي على الفعل لفظا نحو ضرب او تعديرا نحو دعى للمعنة
 لتقدير الفعل والقدرة من الاصل وهو السكون الى الحركة لشبهه بغيره
 في الاسم في وقوعه موقعا اذا جازع واو الضمير فيضم اخره لفظا
 او تقديره انما من الواو وحده الضمير المرفوع المتحرك وهو في الخطا
 وتا المكسورة في الكلام وتكون التثنية فيمكن اخذ لهما في حركات
 فيما هو ككل واحد ولما المضارع سمي به المضارعة وشبهه بشبه
 الفاعل في الحركات والصفات والوقوع موقعا وهو مستقبل ان دل
 فمضارع على الزمان الاتي وحالات دل على زمان ابت فيه فالمراد بالماضي
 الحال هو التقدير المتحرك بين الزمانين ولذا اجمع زيد يصلي الان مع حني
 بعضها فاستعمال بعضها فيكون المضارع الحالي هو المتحرك وجوده لفظا
 بوجوده في عينه لا بوجوده في عينه فيعرف لمشاهدة ذكرت وان كان اصله

البناء

في الفعل فاعلم مستقبل به اي بالمضارع لكون التاني في الحقيقة او التثنية
 من جهة بانصافها الى البناء لوجود تركيب مثل مقلبك او لم يتقبل به
 لكون جماعة التثنية بانصافها لثانيها على السكون وان لو
 تنوالت الرفع حركات حلا على ضربين فيكون في البناء ايضا واعرابه
 اي المضارع رفع ونصب وتجرع وعوض عن جرعه عن الاسم لقوة
 شبيهة بالاسم فالرفع فلا ينشئ بالفتحة حال كونه لفظا اي مطلقا
 في مضارع لم يركب اخره الفاء ولا واو ولا ياء لم يلحق به ضمير مرفوع
 بارز مثل يضرب والرفع بالفتحة حال كونه تقدير اي مقدرا في
 مضارع اخره معتل غير ملحق به ضمير مرفوع بارز مثل يفر اصله
 يضم الواو فسكر الواو للاستقبال ويرى سكر الياء للاستقبال الفتحة
 على الياء بعد الكسرة ويجزئ اصله يخشى بالياء قبل الفاء المتحركة والفتح
 ما قبله فاستمع تحريك الالف مادام على جوهري والرفع بالنون في
 المكسورة بعد الفاء الضمير المفتوحة بعد واوه وياره لشبهها بضايا
 وضاد يون وضارين حوا كان المضارع صحيح الاخر او معتله وذلك
 خمسة امثلة مثل مما يتعلمان ومما الاتما تعلمان ومم يتعلمون
 ثم يتعلمون وانت تتعلمين فلا استعمال محل الاعراب بالفتحة والفتح
 والكسرة لجائزتها الواو والالف والياء مع عدم ما في الاعراب رأيا
 جدر النون بدل فتحة اعرابية لشبهه في الفتحة بواو جوة الفتحة
 والنصب فلا ينشئ بالفتحة حال كونه النصب لفظا اي مطلقا في

مضارع لم يكن آخره الفاء كان آخره واو او يا لو غيرهما ولم يمتنع
 به ضمير مرفوع بارز لعدم اشتغال الفتح على الآخر مثل هو لن يمتنع
 لن يمتنع ويضع الولد ولن يرى بفتح الهمزة النصب بالفتحة حال كونه
 بتقدير اي بعد ذلك في مضارع آخره الفاء فتلحق بحرفي فان آخره
 الفاء لا يمكن بحرفه فتعطف بالفتح والنصب فلا يفسد حذف النون الال
 على الرفع فيما لا مثله الخمسة المذكورة بحرفي يفتلحون بفتح الواو
 فتعطف والجزء من الآخر وهو كونهما عربا بالانصب بحذف الحوكة
 اي الضمة في المضارع الصحيح الآخر المجرى عن ضمير مرفوع بارز مثل
 لم يمتنع ولم يمتنع وانت لم تمتنع وبعدها اللام سواء كان واو او ياء
 او الفاء في المضارع المعقل الآخر المجرى عن الضمير المرفوع البارز
 مثل لم يمتنع ولم يمتنع ولم يمتنع لان الجواز حذف رفع الآخر والرفع كان
 محذوفاً للاطلاق فلما لم يجد الجواز في الآخر الاحرف علة متساوية
 للحركة حذفها والجزء من حذف النون المدد على الرفع في الامثلة
 الخمسة المذكورة سواء كانت صحيحة الاوخر او معتلة نحو لم يمتنع ولم
 يمتنع ولم يمتنع ولم يمتنع ولم يمتنع ولم يمتنع ولم يمتنع ولم يمتنع
 ويجب ذكر عوامله تميم الضائقة فقال فالمضارع المرفوع ما جرد
 عن الجازم والناصب المرفوع فيفيد في يقوم من كان زيد يقوم ففوا
 هذا لان عامل الرفع هو التجرد عنهما كما هو مذهب الفراء ولعل الملا
 اختاره ليشمل ما ورد على مذهب البصري وهو ان الرفع علة لوقوعه

مضارع لم يكن آخره الفاء كان آخره واو او يا لو غيرهما ولم يمتنع
 به ضمير مرفوع بارز لعدم اشتغال الفتح على الآخر مثل هو لن يمتنع
 لن يمتنع ويضع الولد ولن يرى بفتح الهمزة النصب بالفتحة حال كونه
 بتقدير اي بعد ذلك في مضارع آخره الفاء فتلحق بحرفي فان آخره
 الفاء لا يمكن بحرفه فتعطف بالفتح والنصب فلا يفسد حذف النون الال
 على الرفع فيما لا مثله الخمسة المذكورة بحرفي يفتلحون بفتح الواو
 فتعطف والجزء من الآخر وهو كونهما عربا بالانصب بحذف الحوكة
 اي الضمة في المضارع الصحيح الآخر المجرى عن ضمير مرفوع بارز مثل
 لم يمتنع ولم يمتنع وانت لم تمتنع وبعدها اللام سواء كان واو او ياء
 او الفاء في المضارع المعقل الآخر المجرى عن الضمير المرفوع البارز
 مثل لم يمتنع ولم يمتنع ولم يمتنع لان الجواز حذف رفع الآخر والرفع كان
 محذوفاً للاطلاق فلما لم يجد الجواز في الآخر الاحرف علة متساوية
 للحركة حذفها والجزء من حذف النون المدد على الرفع في الامثلة
 الخمسة المذكورة سواء كانت صحيحة الاوخر او معتلة نحو لم يمتنع ولم
 يمتنع ولم يمتنع ولم يمتنع ولم يمتنع ولم يمتنع ولم يمتنع ولم يمتنع
 ويجب ذكر عوامله تميم الضائقة فقال فالمضارع المرفوع ما جرد
 عن الجازم والناصب المرفوع فيفيد في يقوم من كان زيد يقوم ففوا
 هذا لان عامل الرفع هو التجرد عنهما كما هو مذهب الفراء ولعل الملا
 اختاره ليشمل ما ورد على مذهب البصري وهو ان الرفع علة لوقوعه

و

اذا كان المتعارف مستقبلا ومترغاها غير معتمد على ما قبله
 الجواب والجزاء فلو قلت انا اذن اكرمك وان فعلت اذن اظلم
 يقول لك اظلمك وفتنه او جرمه ولم تنصبه مثل اذن تدخل
 الجنة لمن قال اظلمت وهذا جواب قولك جزاء فعله وقال الثاني
 ان اذن قد تكون للجواب فقط كقولك اذن اظلمك كاذبا لم قال
 لك اظلمك لظهور ان ليس المقدم براءا اذ اظلمك صادقا ولما
 كان اذن اسما جازا الفصل فيه وبين قبل منصرف به ياخذ ثلاثة
 اشيا القسم بحداد الله واياه اكرمك والدة عا عوادل رحل الله اكرمك
 والتدحير اذن يارتد احبك وذلك للكرم دور هذه الاشياء ولا
 يجوز الفصل بظرفه وحال ومطر بضمه تصد ره وبعد كي وهي
 للتعليل وتنصب وجوبا اذ اظلم اللام مثل لكي يعلم الناس اني امر
 اتيتم المعيشة من باقيا واذ قلت هي على اللام نحو جيتك كي لتضييق
 حتى وهي حرف جر في جميع استعلا لقا عند الاضطر والحليل وانتصاب
 الفصل بعدها بان المضموم عندها وهي يدك من اللام المتقدمة
 واللام المتأخرة بدل منها فان لم تكن مع اللام احتمل كونها جازعا
 مضموم بعدها انه وكونها فاصلة على قول البصرة مثل اسلمت كي
 ادخل الجنة وانظر الثاني بقديم منصوبا ولا يجوز الفصل اتفاقا
 بين ان وزوي ومن منصوبا لقا المنفعة عملها وكتابين الواو والها
 واللام وبين ما استصحب بعدها لانها كانت على حرف واحد يكون

اضيف

٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

لن

عوام يكن اقل من غيرهم فيقال هذا الكلام لا يوافق عليه الا في
 ما كان من ذلك هو الملازم بكبريائه ان يغير غير ما دلوا على ذلك
 والحق ان يكون ما يكون من غير وجهه الساء والواو والحق
 فيكون ما قبله وما بعده ما كان اذا كان قبله وقبل الواو
 امر صريح وقصد بهما التبيين والجرى المكاني امر بعد راسم
 فعل بجري امر صريح فيقول الاكبر الاسد فتعبرون
 فاعلم انك تعلم اني فارزون او دارزون اي لتكن لك انا
 عقيب راسم او راسم او راسم او راسم او راسم او راسم
 وقصد بهما التبيين والجرى المكاني فتعبرون اي او تكررني انك
 او بعد ما جرت تاتي انك فاكرك او واركرك وذلك لان الشرط
 في الاعمال والجزء في الثاني لغو وعينه وجودها في حكم التوقفا
 او راسم او راسم او راسم او راسم او راسم او راسم
 التفسير صاعدا على التبيين والجرى المكاني المتبادر منها فاعلم الواو
 اما الواو على ذلك فاعلم انك تعلم انك تعلم انك تعلم انك تعلم
 ثم واقف وقوف قياسي ثابت واما بجري مع فالقضي مع قياسي اذا كان
 قبله اي مثل لا يستحق فاشتمك اي ان كان منك ثم فاشتمني
 وشرط التنبه هنا عدم التفتت بالاضطرار لانك لم لا انما فيكبت فلا
 يجوز في تكلم الا بالرفع او قبله اي صريح مثل ما تاتي فيجوز تاتي
 المتعدي نحو ما تاتي في الحديث لا تنفعا الشرط وهو الايتان وجمادى

انما في الحديث لا تنفعا الشرط وهو الايتان وجمادى
 الايتان والحق ان يكون ما يكون من غير وجهه الساء والواو والحق
 فيكون ما قبله وما بعده ما كان اذا كان قبله وقبل الواو
 امر صريح وقصد بهما التبيين والجرى المكاني امر بعد راسم
 فعل بجري امر صريح فيقول الاكبر الاسد فتعبرون
 فاعلم انك تعلم اني فارزون او دارزون اي لتكن لك انا
 عقيب راسم او راسم او راسم او راسم او راسم او راسم
 وقصد بهما التبيين والجرى المكاني فتعبرون اي او تكررني انك
 او بعد ما جرت تاتي انك فاكرك او واركرك وذلك لان الشرط
 في الاعمال والجزء في الثاني لغو وعينه وجودها في حكم التوقفا
 او راسم او راسم او راسم او راسم او راسم او راسم
 التفسير صاعدا على التبيين والجرى المكاني المتبادر منها فاعلم الواو
 اما الواو على ذلك فاعلم انك تعلم انك تعلم انك تعلم انك تعلم
 ثم واقف وقوف قياسي ثابت واما بجري مع فالقضي مع قياسي اذا كان
 قبله اي مثل لا يستحق فاشتمك اي ان كان منك ثم فاشتمني
 وشرط التنبه هنا عدم التفتت بالاضطرار لانك لم لا انما فيكبت فلا
 يجوز في تكلم الا بالرفع او قبله اي صريح مثل ما تاتي فيجوز تاتي
 المتعدي نحو ما تاتي في الحديث لا تنفعا الشرط وهو الايتان وجمادى

كقولهم تعالى لو لا انزل اليه ملك فيكون معه نورا فاما في قوله تعالى
 ما بعد فاء السببية كونها قبلها احدا لا شيئا المذكور في قوله تعالى
 ثابتة المفعول فكان مفعولا وهو المصداق والمعلق بشخص كقولهم
 غير مستحق وقوعه ومفعول ما بعد الفاء كالجاء وبعد واو المفعول
 وهو موقوف على الفاء لا على ما في خبرها وهي بالعبارة الحروف الخمسة التي
 يضمن بعد ما ان دلالة اعطائها بالاولودون وبالصرف لغة المنع
 والتعليق وصفها القلب لفظا والمنع من الجمع في مثل لا تاكل السمك
 وشرب اللبن فصرف ما بعد ما من الرفع الى القلب باعتبار ان
 قصدا الى تضييق المنع من جمع اكل السمك وشرب اللبن في ساعة
 واحدة وبعد او هي الخامسة منها حال كونها ملازمة بمعنى الى
 عند غير مبنوية لان وصفها بالحد شيئين او اشياء فاذا قصد مع
 هذا المعنى التضييق على ان الاول امتد الى حصول الثاني فثبت
 كما بعد ما بها وان علامة لاولها جازية بمعنى الى الجارة
 ويكون ما بعد ما بتاويل مسمى بحر ومحذوف المضاف مثل لا
 لزمك او تقطيني حتى اي الى وقت الاعطاء وعند مبنوية او هي
 الامع حذف مضاف منصوب على الظرفية اي الاوقات ان تعليني
 حتى ويجوز اظمار ان اذا عطف فعل على اسم بواو ويغناء او ياء
 واو يتم ولا يجوز في غير ما عرفت من هاءك وان تمكك المضارع
 الجرد وما وقع بعدهم ولما دلت على معنى المضارع الى الماضي

كقولهم تعالى لو لا انزل اليه ملك فيكون معه نورا فاما في قوله تعالى
 ما بعد فاء السببية كونها قبلها احدا لا شيئا المذكور في قوله تعالى
 ثابتة المفعول فكان مفعولا وهو المصداق والمعلق بشخص كقولهم
 غير مستحق وقوعه ومفعول ما بعد الفاء كالجاء وبعد واو المفعول
 وهو موقوف على الفاء لا على ما في خبرها وهي بالعبارة الحروف الخمسة التي
 يضمن بعد ما ان دلالة اعطائها بالاولودون وبالصرف لغة المنع
 والتعليق وصفها القلب لفظا والمنع من الجمع في مثل لا تاكل السمك
 وشرب اللبن فصرف ما بعد ما من الرفع الى القلب باعتبار ان
 قصدا الى تضييق المنع من جمع اكل السمك وشرب اللبن في ساعة
 واحدة وبعد او هي الخامسة منها حال كونها ملازمة بمعنى الى
 عند غير مبنوية لان وصفها بالحد شيئين او اشياء فاذا قصد مع
 هذا المعنى التضييق على ان الاول امتد الى حصول الثاني فثبت
 كما بعد ما بها وان علامة لاولها جازية بمعنى الى الجارة
 ويكون ما بعد ما بتاويل مسمى بحر ومحذوف المضاف مثل لا
 لزمك او تقطيني حتى اي الى وقت الاعطاء وعند مبنوية او هي
 الامع حذف مضاف منصوب على الظرفية اي الاوقات ان تعليني
 حتى ويجوز اظمار ان اذا عطف فعل على اسم بواو ويغناء او ياء
 واو يتم ولا يجوز في غير ما عرفت من هاءك وان تمكك المضارع
 الجرد وما وقع بعدهم ولما دلت على معنى المضارع الى الماضي

باعتبار ما يميزه كقصد الشرط وان ظرف مكان جيم كيثا ونحوه
فان منهم واي شارج من الظروف وهو في غير النكاح ابدليكون ولا
من اثنين او جماعة والى ظرف مكان مثل ان يخرج اخرج وما
اي شي تسع افسح وهكذا الى الاخر نحو من يقرب اضرب وطا
نحو مما يجي اجي واذا ما يجي اكره وحيثما يجلي اطره وان يخرج اخرج
ومتى تاتي اتيك واي يقرب اضرب واي تقعد اقعد ويسمى الفعل
الاول شرطاً لكونه علامة حصول توقيت بينه وبين الثاني والشرط لغة
العلامة وليس الفصل الثاني جزاً للشبه تترتب على الاول بترتب الجزاء المترتب
على فعل الاخر اذ ابا او عقاباً او ممدحاً او مذمواً اذا كان الجزاء وحده
اخر زبه عما اذا كانا مضارعين والشرط وحده فان الجزاء واجب فيهما
او فيه للمتنفي وقدم المانع معناه عا جاز رضة وجزءه ما رضة للشيئة
الشرط الذي لم يظهر فيه الجزاء لمضيه حمل عليه في مبدى الجزاء وترك على اول
اغرابه وهو الرفع ظاهر وان الجزاء حقيقة واما جزؤه فللمقتضي وهذا
المانع مثل ان يجي اكرمك بالرفع او الجزاء علم ان الجزاء اذا كان جملة
طلبية كامر ونهي واستفهام وتعين وعرض ومضيض وتداء او كان جملة
انشائية كنم وليس وما تضمن منها المشاء وكسب وفعل تيج وقم او كان
جملة اسمية وجب تخليته بالغا وقد عطف منه وقدم حذف الشرط مع ان
يبيح المضارع الجزاء محروماً بان المقدرة مع الشرط وذلك اي جزاء المضا
بان المقدرة اذا وقع في جواب الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض

التمني والتمني الذي لا يترتب على من هذا لاشياء عام شرطاً مقدر
صحة شرطها معنى طلب وجب كونه مقدر خارج عن من وما كان
تحت شرط معنى التماسين لمستب ما هو معنى الشرط والجزء لا يجي كونه
المقترن خارج عنه بل قد يكون المقترن الفادة مقترنه فلاح من معنى
الطلب فلفظ الجزاء المضارع بعد الذي الا اذا كان بالغا لما يجي مثل العلم
وهو قائم مقام ان تسلم تدخل الجنة ولا تدخل ككفر وهو ثابت من باب
ان لم تكفر تدخل الجنة ويقتضي فعل مثبت في النبي ومنه في الامر لا يجي
عند العامة لمر لم يرد لانه كل من التقي والاثبات على الاخر خلافاً
للحكاية فانه يجوز هذا عند قيام القرينة كافي بخلاف كونه دخل النار
على معنى ان تكفر وكافي في تسلم تدخل النار على معنى ان لم تسلم ولين يتك
اي ان تقوفي بيتك ازل ولو لي ما لي اي ان كان لي مال انفقته
والا ترك اي ان تركت نصف خيرا وفضل خيرا يثبت عليه اي ان يعمل
خيراً يثبت عليه ولو لا رزقي اكرمك اي ان تزدني اكرمك ولو لا رزقي
العرض في صورة لكنه حقيقة اثبات وجار مجري التقي فكان التكلم
يتمنى فعل المقترن وحس عليه وان قولنا ما تاتي اعدتنا لا يجوز بالجزء
لنقد الطلب وعدم دلاله التقي على الاثبات بخلاف ما تاتي اعدتنا
على معنى ان تاتي اعدتنا اي اتيتي الحديث استفا الاثبات وعلى معنى
منك اتيان ولا حديث وجوز الجزاء بالمعنى الثاني مع اتفا البسيطة
بما على ان شان الفاء الجزائية حمل الفعل المتقدم الغير الموجه بوجها

في اذ قال كذا ان عليه وجلا ما بعد ما خربانه كافي في حقه
 فيه يحل عليه عضي بمو ان فظنوا فلول الغضب حاصل من ذلك
 في صفة شبيهة الاول للثاني في هذه الاشارة الثانية وجب في
 المضارع الذي بعد ما فقد شرط افتقار الى الجاوزة مع عرابه عن الفاء
 المتضمنة لاظهار ان الناصبة اما على الحال كقوله تعالى ثم ذرهم في يوم
 ليحسبون او على الصفة كافي في من ذلك وليا يرشي او على الاستيناف
 والقطع بها قبله نحو يدعوك كان الخطاب ماله فاذا اقول فمقتل انه
 يدعوك وصل امثلة الباقي على هذا واما الامر بالصيغة الذي هو
 ثالث من اقسام الفعل ولقط يجمع طلب الفعل به من الفاعل الخطاب
 غير مخالف صيغته صيغة المضارع الا يحذف زائد هو انما قد خل فيه
 جميع ضيق الامر استعماله كان او غير عند النجاه فكل مجزوم بلام الامر
 في حكم التكنين الاخر مجيها وحذفه مقلا وحذف النون شين وجما لكن
 لما كان بنا الاعراب على حرف المقارنة وبه البناء على عدمها قال
 الا انه اي الامر بالصيغة مبني على الوقف لفقد حرف المضارعة
 والوقوف موقع الاسم ولما انقسم الفعل الى اقسام كالاسم شرح في بيانها
 وقال ومن الافعال اي من اقسام الفعل افعال القلوب سميت بها
 لكونها للظن واليقين المتعلقين بالقلب مثل علمت وهو اليقين فقط
 وظننت وهو للظن غالبا وقد جي لليقين كقوله تعالى اني ظننت
 اني ملاق حسابه لانه في صفة المومن وحسب وخلق من حال بحال

في حقه كذا ان عليه وجلا ما بعد ما خربانه كافي في حقه
 فيه يحل عليه عضي بمو ان فظنوا فلول الغضب حاصل من ذلك
 في صفة شبيهة الاول للثاني في هذه الاشارة الثانية وجب في
 المضارع الذي بعد ما فقد شرط افتقار الى الجاوزة مع عرابه عن الفاء
 المتضمنة لاظهار ان الناصبة اما على الحال كقوله تعالى ثم ذرهم في يوم
 ليحسبون او على الصفة كافي في من ذلك وليا يرشي او على الاستيناف
 والقطع بها قبله نحو يدعوك كان الخطاب ماله فاذا اقول فمقتل انه
 يدعوك وصل امثلة الباقي على هذا واما الامر بالصيغة الذي هو
 ثالث من اقسام الفعل ولقط يجمع طلب الفعل به من الفاعل الخطاب
 غير مخالف صيغته صيغة المضارع الا يحذف زائد هو انما قد خل فيه
 جميع ضيق الامر استعماله كان او غير عند النجاه فكل مجزوم بلام الامر
 في حكم التكنين الاخر مجيها وحذفه مقلا وحذف النون شين وجما لكن
 لما كان بنا الاعراب على حرف المقارنة وبه البناء على عدمها قال
 الا انه اي الامر بالصيغة مبني على الوقف لفقد حرف المضارعة
 والوقوف موقع الاسم ولما انقسم الفعل الى اقسام كالاسم شرح في بيانها
 وقال ومن الافعال اي من اقسام الفعل افعال القلوب سميت بها
 لكونها للظن واليقين المتعلقين بالقلب مثل علمت وهو اليقين فقط
 وظننت وهو للظن غالبا وقد جي لليقين كقوله تعالى اني ظننت
 اني ملاق حسابه لانه في صفة المومن وحسب وخلق من حال بحال

عليها فلم يجر الالفاء بعد الاكثر وهذه الكلمة تسوية في الالف
فلما لم يطلع باب كان اذا انقضا او تاخر مثل زيد طنت في الالف
هنا يعني الظرف والمعنى فيه في ظني قائم وهذا النوع من الالف
يسمى الفاء ويحب ذلك اي رفع الالفين فيما اذا وقعت هذه الالفان
قبل الاستفهام الداخلة عليها حرفا كان او اسماء موصولة فان في جواز
وقوعه بعد ما خلافا او قبل حرف التثنية كما ولا ليني الجنس وان اقبل
لا والابتداء او لام القسم مثل علمت ان زيد قائم وعلمت انهم اخوك
وعلمت ان زيد منطلقا او ان بكر منطلق وعلمت ان زيد في الدار ولا انش
وطنت لبيك قائم ولقد علمت انك تفتق منيني ان المنايا لا تفتق من امرها
ولقد علمت اني تجري تجري القسم لتأكيد الكلام باللام مع قد تحقيق
علمت وكذا ان المكسور مع علمت ان زيد قائم ويسمى هذه الالف
تقليدا احدا من قولهم من معلقة اي مفقودة الروح فهي لا مع الروح
لنقد ولا بلا روح لتجويز وجوده كالشيء المعلق بشرط فلم تقدر على
الزوج كالمفصل المعلق كانه ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
فمعنى علمت ان زيد قائم علمت في اوزيد كما كان عند استصحاب الجزين
ولذا جاز عطف المنفويين على الجملة الملقاة بها مثل طنت لزيد قائم
والنفا كما يتبادر الفرق بين الالفاء والتعليق ان الجملة مع الالف لا عمل
لها فانها ليست بتأويل مفردة وقائمة مقامه فعلى زيد رايت قائم
زيد في اعتيادي قائم وانه اختياري بخلاف التعليق فانه امر مروي

والله

والجواب عن هذا في الخطا وتأويل مقصد منصوب على المسؤولية
للفعل المعلق وقد يكون علمت بمعنى عرفت اذا قصد به علم الشيء في نفسه
او على صفة كقوله تعالى عن نفلهم وطنت بمعنى اتممت والافهام
الشخص بانه فاعل لا مرع عدم فعله ورايت بمعنى ابرأت من البصر من البصر
او بمعنى عرفت وفيه معنى العلم بالحاسة ووجدت بمعنى اصبت اي صا
وفيه معنى الظن فتعدي هذه الاربعة الى مفعول واحد فان شئت
كل من هذه المعاني مفعول واحد اعلم ان لكل من حبيت وطنت ووجدت
مع اخر له مفعول واحد فزعمت بمعنى كذبت او قلت وحبيت بمعنى رف
احسب وبتوي شعاع شرم وقلت بمعنى صرت ذا حال ومع هذا لم يذكر
العلامة لمقصد ان الافعال الاربعة السابقة مع كونها معان متعلقة
بالقلب بخلاف هذه الثلاثة وهي ارايت المصدرة عن الاستفهام المقرون
بنا الخطاب بمعنى اخبر منقولاً من رايت بمعنى ابرأت او عرفت كانه قيل
انصرت او عرفت حاله بحجة اخبرني عن اوائها يستعمل في الاستفهام
عن امر عجب وقد يدرك بغيره ما كان مفعولا به له جوارايت زيد لما مع
وقد يحذف جوارايتكم ان اناكم الآية وقد تلحقه الكاف الحرفية فانه
لما كان بمعنى اخبر صار كاسم فعل منقول الى الفعلية عن شيء فاستغنى
بتصريف الكاف تشبيه وجهها وتايشاعن تصريف تا الخطاب فيقي
النساء بمفردة مفردة في الاحوال الا ان فاعله التاء لانت المعذرة
اعلم ان هذه التعدية اذا دخلت على علم وراي فتعديها الى مفعول

وقد

ماله هو منزلة منقول ثان محرمات علم وكذا انما كانت في حيزها
 وزعت وحيت عند الاخضر وان اري واخوانه المبينة القول من
 الارادة بمعنى اظن واخوانه المبينة للمعامل من الظن وعامله في
 ولم يستعمل بمعنى العلم وان كان اريت بمعنى اعلمت وان الجاري محرم
 فعل القلب في الدخول على الخبر لستداه فالخبر لا في المضامين عند وصير
 وجعل بمعنى اعتقد او بمعنى صير ورك بمعنى صير لا بمعنى حلي وشعر
 ودرى بمعنى علم والى بمعنى وجد وتوهم بمعنى طرقت امر امر الهبة
 بمعنى احب وهو غير متصرف وقد جاء وهبني الله فذلك بمعنى صيرني
 ومنها اي من اصناف الفعل الافعال الناقصة خلافا للدرجاء وتامته
 القاطنين بحرفيتها كمالها على معان في غيرها بسبب التقرر واخوانه
 بان تقرر الغير لا زعم ما فيها فلم يلزم من هذا كونها في الغير ودليل
 فعليتها وجود علامات الفعل فيها وانما سميت ناقصة لعدم صيرورها
 كلاما تاما مع المرفوع بدون المنصوب لا لما قيل من انها مستلوية الدلالة
 على الحدث لدلالة صار على حدث الاشتغال وما زال واخوانه على الاستمرار
 وما دام على الكون الدائم وليس على الاستغناء كان على الكون المطلق للمفيدة
 للباقيته ويعينه خبر كما هو معين حيز الدال عقلا على زمان مطلق وهي
 لتقرر التام على صفة غير مصدرها فاجدها كان وهو ناقص دال
 على دوام مصدره خبر النصف الياسه الى زمان النطق غير متصرف للا
 نقطاع مثل كان الله عليها حكما او متصرف له عند قرينه كاليه كقول

المتبر

المتبر الى مال او مال له كاني قوله تعالى اذ كنتم اغداء قال بين قلوبكم
 في الحيز متعار ولا بد فعل عام مع كل فعل ناقص خبر بلا عمل وخامسا
 في الحيز مثل ملجأت جاعلك يا فقير اي شي كانت حاجتك والنا
 في الحيز الى الخبر وقد روي ربح جاعلك على انما لم جاء بها الاستمرارية
 خبر وهو زكون ثلثا فيه تحييد الظاهر لما تقدم وصاروه ولا يقال
 من حيت الى اخرى نحو صاروا الطين حرقا ومن صاروا الى عارض مثل
 صار زيد عالما او من مكان الى مكان مثل صار اناس الى مصر ومن ذات
 الى ذات مثل صار عمرو الى بكر وفي هذين الاحدين قام واضح واسمي
 واضح وظل وباب فبعد الحصة لا تقرأ معقول الجملة باو تاء الخاصة
 التي هي الصبح والمساءل والي والنهار والليل الاول عليها عواد هذه
 الحصة فحقى ظل زيد كاتبا ان اقتربان طلبة جميع النهار في الزمان
 الماضي ومعنى يصبح زيد قائما الله قيامه معقول بالصبح في الحال وفي
 الاقوي وفي هذه الحصة بمعنى متلو مجردة عن اعتبار وقت مدلول عليه
 بالمادة واخر وعاد وعاد وعاد اعندي وراح وهذه الستة معقولة
 صار وقد جاء بدون ما وافي بمعنى متلو قوله تعالى يات بصير اي
 يصير بصيرا وكقولك جا الهيا عاليا ان صار عاليا وارتد ورجع بمعنى
 صار كما كان كقوله تعالى فاريد بصيرا اي صار غنيا كما كان وقد عي
 رجع بمعنى صار كما يقال رجع الزمزم متباح الصلوة وما زال الذي
 متعارفة يزال لان الذي متعارفة يزول ليس منها فلا يقال لا اؤوله

كما تسمى ما انتقل اي ما انتقل وما يرح اي ما انتقل من
 فكله يسمو باللام بمعنى ما زال ولا يتكلم به الا مع
 لا يسمو ارجحها لاسمها في زمان يكون الاسم قابلا
 الاشارة من دخول النقي على النقي واستمراره من اجاب
 بزمان عمود ذلك النقي لمع ذلك الزمان ويلزم هذه
 لفظا لا يحدرا اما ما لم ان كانت ماضية بمعنى او يكن
 مستقبلة وما داره هو الوقت امر بكونه ثبوت الجمل
 مادام بكونه كالا او لم يلق اسمه مثل اقدم مادام بكونه
 مستدرة والمضد قد يراد به الوقت فادام طرف ولا بد
 اسمه او قبله ليقول بغيره تاما بمعنى هو كونه ما
 والارض وما بقي ايضا بمعنى صار وليس وهو ليقول
 حالا عند المهور والشيء مطلقا عند شيويه ووفق
 بين بان جرح ان قد بزمان حمل على ما يقيد به
 وعمله للمعلية لا لشيء ولنا تقدم حيث عليه عند
 يطل عليه بالا وفصل اخر من اسمه وحين يدخل هذه
 على السند المجرى عن معنى الشرط والاستمرار مع
 انشائه انما عينه او طلبية او مفردة اسمها للاستمرار
 على صفة حسنة والجر وهو الصفة التي يجر هذه الاضال
 السند بعد صيرورة فاعلا يجر هذه الاضال الاولى اي

يشهد

كما تسمى ما انتقل اي ما انتقل وما يرح اي ما انتقل من
 فكله يسمو باللام بمعنى ما زال ولا يتكلم به الا مع
 لا يسمو ارجحها لاسمها في زمان يكون الاسم قابلا
 الاشارة من دخول النقي على النقي واستمراره من اجاب
 بزمان عمود ذلك النقي لمع ذلك الزمان ويلزم هذه
 لفظا لا يحدرا اما ما لم ان كانت ماضية بمعنى او يكن
 مستقبلة وما داره هو الوقت امر بكونه ثبوت الجمل
 مادام بكونه كالا او لم يلق اسمه مثل اقدم مادام بكونه
 مستدرة والمضد قد يراد به الوقت فادام طرف ولا بد
 اسمه او قبله ليقول بغيره تاما بمعنى هو كونه ما
 والارض وما بقي ايضا بمعنى صار وليس وهو ليقول
 حالا عند المهور والشيء مطلقا عند شيويه ووفق
 بين بان جرح ان قد بزمان حمل على ما يقيد به
 وعمله للمعلية لا لشيء ولنا تقدم حيث عليه عند
 يطل عليه بالا وفصل اخر من اسمه وحين يدخل هذه
 على السند المجرى عن معنى الشرط والاستمرار مع
 انشائه انما عينه او طلبية او مفردة اسمها للاستمرار
 على صفة حسنة والجر وهو الصفة التي يجر هذه الاضال
 السند بعد صيرورة فاعلا يجر هذه الاضال الاولى اي

ومنها اي من اقسام الفعل انما القارة هي التي
 والقرب كما يتضح وهي لغير الاسم على صفة دوزا ومثل الى المشرق
 امر لا يحسن فعله مع ان لم يذكر في غالبها وجاء مع غير نحو عني المشرق
 اي وبتا وكذا ايضا فاحدها عني المشرق على ان يكون من جنس بل هو
 في جازة وطول في الجيوب واشفاقا وكذا في المروءة وقد اجتمع في
 قوله تعالى عني ان ذكرها شيئا الاية ويكونه لانشاء الرجاء كالفعل
 لم يصرح اعلم انه بالنظر الى الله للزوم الوفاء والي عني للزوم وكاد
 النبال على المرفوع مثل كاد في الشمس تطلع اي ان قربا من الملو
 في حصل وهو غير مستقيم للانشاء وكذا يعرف اعلم ان اثبات كاد
 ونفيه كاثبات مكارم الاصل ونفيها على الاصح وقيل ان نفيه اثبات
 في الماضي والمستقبل ومثله وقوع الامر غير اذ قيل ان نفيه اثبات
 في الماضي لا في المستقبل وكرب وهو مثل كاد معني واستعماله اصل
 وطعن بكسر العين فيتم واخذوا قتلوا قتل وقرب وهب قال كل مثل
 كاد استعمالا لقرب معناه من معناه انما الشرع في الجزا كان كاد
 لغيره ولغيره رة خبر هذه الافعال مشروعا فيه لم يكن بعد نفي
 مستقبلا بان شيئا يعني بخلاف كاد واشياء وهو في الاصل يعني
 اسرع ولا يستعمل عليه ايضا بقول او شئت فلان في السير بخلاف كاد
 فانه لا يستعمل بالماضي الا صلي وهو قرب فلا يقال كاد زيد من النبل
 ولم يستعمل او شئت مع غير مستعمل كايصل يعني وان جاء بمعناه لبا

شبهه بل هو القارة كاد شبه عني خبر عني مضارع مع ان اي مصدر بها لا
 علم في القارة مع عني الرجوي لصيق الرجاء مثل عني زيد ان يخرج
 فبما ان قرب حروجه من يومه مستقبلا لا خبر كاد مضارع بد ونفا
 الجريه وان لا يبعث عني منه ظاهرا على كون صيغته بتقوية القرب
 من الحال فناسب كاد الذي وصفه لمقرب الفعل من الحال بخلاف لانه
 لعدم دلالة على القرب لا تقطعه مثل كاد زيد يخرج فبما ان قرب
 زيد من المخرج قد حصل وفي او شئت يجوز الامر ان اي يقدر المضارع
 الواقع خبر بانته بدو هذا لاشترائه بين قرب الخبر رجاء وقربه سولا
 والبواقي ويكرب وجعل وطلق واخذ وما ذكرنا ايضا مثل كاد في
 عدم تقدير الخبر بان لما يقناه وقد يكون خبر كاد مع ان وان كان
 الاصل المجري خبرا وكذا كرب وجاب عني كاد اولى لكن لا يستعمل بدون
 ان مثل اولى ان زيد على اربعة اي كاد وقارب ان زيد على اربعة
 بمعناه ايضا لفعل الا انه القوم مجريه عن ان لانه لما كان لبا لفة
 القرب شابة الفعل اذ ان على الشرع فاستعمل خبر بل ان وجري
 بدو لبا اي بدون ان وان كان الاصل التقيد بها لجل كل واحد من
 عني وكاد على الاخر لا صالحة في القارة وقد يحمل ان مع المضارع فاعل
 عني فليست عني اي عني عن الخبر لا شتال فاعله حفيد على المشد والمشد
 اليه المكن فيها للقارة مثل عني ان يخرج زيد فبما كاد او شئت في
 الاستعمال كذا اعلم ان انما ان كان غير مشهور في افعال القارة سوى كاد

كغير حروف النمل فبنا على هذا فنل في المعنى والاشتراك في اللفظ
 التفاعل وهو مسمى يراد به التفاعل الذي لا يميز عن غيره
 كان المخصوصا فلا يذكر الاول ولا يكون من الاسماء البهيمية مع
 عليها اختيارا بتمام يتصور ههنا الاول ثم تبيين ثانيا وقدم في
 الامر في ضمير نعم مثل هذا فميز في قوله وجلا وزيد مخصوص بالحق
 وقد حذف ميم في الفعل الظاهر على المعنى وعدم لیس المخصوص ههنا
 بالتفاعل وسر اي من اصناف الفعل فعلا التحي وهو يقال التحي
 بشورا مر حفي سنيه ولنا قيل اذا ظهر السبب هدر العجب وهما
 في اصطلاحهم يكونان على صيغتين وضعنا الانشاء التحي احداهما
 ما افعله فخرج عجب وتحييت وكذا امرها لانه ليس بالانشاء التحي بل
 لاننا طلبه ونحوه دره وواها له وبها للرجلا وبها له رجلا وقاله
 انه من شاعر لعدم اطلاق التحي عليها اصطلاحا وفعل فيا افعله
 اسم عند الكوفية لعدم التعريف بآتيان المضارع والاعلال ولحق
 الصياغتين التانيه وفعل عند البصريه وقد هذه الاشياء لا تتقا
 التعريف لما بهت الاسم مثل ما احسن زيد فعناه انشاء التحي من حيث
 زيد في باب اعتبار تجميع جهة الاله في الواقع كذا فلا يشكل نحو
 قوله ما اقدر الله وما اعلمه وما اعظم شأنه لعدم صحة هذه الوجوه
 الالهية فيه بحسب الواقع مبتدأ موصولة عند الاخضر والخرمخروف وما
 قيل ان النقل من المجرى الى الانشاء يسهل مسددا لغيره فضعف للزوا

محد

حصة المجرى في الانشاء ففعل به سنده اي الذي جعله حسنا في عظم
 وعند سبويه ما يكن بمعنى شي مبتدأ واحسن زيد جنس وفيه ضمير طيد
 اليها وفاعله وزيد مفعوله فالمعنى بحسب الاصل شي احسن زيدا بقى
 ما لقنه الا شي وكانه يقصد الاخبار بانه شاهد فيه الحسن البايع كن
 حق سبويه ولا يعرف لتمامه الا ان شيئا او جيب حسنه ولا فرق بين شيئا
 لم يميزه في هذه القول لتمامه القياس بالاستدلال بالكون بلا ضرورة واما في قوله
 امرنا قد علم عن الذهاب فهو مروي لا يقاس غيره عليه او ما استغنى عنه
 مبتدأ كما قال القراء واحسن جنس اي اي شي جعله حسنا وما قيل ان هذا
 قوي معنى لانه لما جعل السبب استغنى عنه والاستغناء مقول بغيره
 لفظا للبناء النقل من الانشاء الى الانشاء فضعفه ممنوع بان قوله تعالى
 اسلم بمعنى اسلوا وان ما ادرك ما يوم الدين مقول من الاستغناء
 الى التحي وثانية صبغتي التحي افضل به وهو فعل اتقا فالورود على
 وزن مختص بالفعل مثل احسن بريد فعناه الحال انشاء التحي من حيث
 زيد لكنه التقدير موقوف وسبي على ان الامر بمعنى الماضي وهو احسن ولا
 ابرز فاعله مع كونه على صورة الامر اللازم استنار الفاعل فيه والاشياء
 عند سبويه زائد هنا في الفاعل لزوما الا اذا كان ان مع صلته
 فاملا له فالخا لا تلزم حينئذ اي احسن على صيغة الماضي زيد بمعنى
 صار ذ احسن فالهفوة للمصير واما نقل الى الانشاء غير الماضي الى
 الامر اينانا بتغير المقطع على غير المعنى او على ان الامر بمعناه فلهذا

هذا الشك ان المعنى فيه ويكون لعل الخطأ بالوجهين
 وعند الاحتشاج الى التقدية والمعنون للمعنى
 ذا حيز او الباري في عقد المقادير والمعنون للمعنى
 حسنة بمعنى اعتقد حسنة وصفه بالحق لان حسنة حسنة حقيقة
 فعل الخلاق وقدم تغير غير الفاعل بتغير المخلوق بحيث لا يتغير
 معنى الامر والمخاطب باستتاله الى بعض النسخ التي علم انه لا يتغير
 من شيء الا بعد كونه عززها او جازها بآيات فعل مضمون المين
 للقرآن وهو لازم التبع في النسخ منه او لم يرد عليه وهو
 ثلاثي مجرد لا زواجلا او ردا قابل معناه الكثير متصرف تام مثبت
 والى الوقوع مستمر في الزمن الماضي لعدم النسخ فيما يتبع بعد
 يك من عيب ظاهر ولولم مثل عود ويضرب لا يمتد من معنى المفعول
 واما عند من لبس بالفاعل نحو ما اشهره وما امتعه ولا يمتد من غير
 ثلاثي مجرد قياسا الا ان سيبويه يجوز بناءها من باب افعال قياسا
 لقوله العار فيه تقول ما اعطاه واعطاه للمعروف وقد ما البعض في البعض
 به المشهور ويجوز بناءها عند الاحتشاج والمبرد من كل ثلاثي مزيد فيه
 وقيل ربما بني النسخ من غير فعل مثل احك هذه النسخ واحكها
 وما ابله وما افرسه ولن يستعمل احساوي اسم الفاعل نحو ابله وافرسه
 والعند احك وما ابله من في لم التفضيل ويجي ما افرسه في نسخ
 الكلام بمنوع وما خسر وما شمر بحذف المعصية نادر وتوكل في المنع

نماها

بناءها منه بالمعنى وهو عقد المنع مقام المعنى في المثال ما كان
 فاعلا نحو ما اشترى اسخر اجه ودخر حجه وما ابلغ بياضه وعول وما
 اتبع حوت زبد في مات زبد وما اشرك كونه زبد صدقك في كان
 زبد صدقك المعنى الثالث في الحرف وهو ما دل على
 شئ يستناد منه لذا اتصل بالنيرو وضعا لما كان ذلك الغير
 او فعلا او جملة وهو نوعان عامل علا واحدا او عاملين وغير عامل
 فالعامل علا واحدا ضريان عامل اسم وعامل فعل وعامل الاسم فمان
 جارونا صيدو عامل الفعل صنفان جار مردنا صوب وقد مر العامل
 عاملين ناصبا ثم رافعا او بالعكس من الحروف العاملة علا واحدا حروف
 الجرومي تجر وتؤدي معاني الافعال الى الاسماء ولذا سميت بعد الاسم
 واعلم الجرومي اي حروف الجر سبعة عشر حرفا احدها من لا يتأده
 الغاية من الجروم قوله صلح المبدئية حقيقة محمودة من البقرة
 او تقدير او ضما حواقت منه العلم واعوذ بالله من الشيطان الرجيم
 واريد به بالغاية منها جميع المسافة الحقيقية او التقديرية تقريبه
 انما الاستثناء اليها والبيان اذا كان قبلها منهم صلح الجروم
 لتفسير كونه تعالى واجتبا الرجيم من الاوثان او العصبية
 اذا كان قبلها شي ظاهرا او مقدر يكون بعض الجروم مثل اخذ من
 الدرام او البدلية اذا جعل لفظ يدل مقامها كافي قوله تعالى
 ارضيت بالجميع الدنيا من الاخر اي بدل الاخر والزيادة

المراد

تنصيصا **ما** في الفاعل او المفعول شيئا هو في المثال او المتولد منها
 او امتنها ما عند سيبويه وعند الاخفش والكوفية يجوز زلفه في
 الموضع ايضا ولا يتغير اصل المعنى ان ازيل التنصيص على العموم فلهذا
 حكم بزيادتها وجديدا لتعلقها بفعل او التجريدية والتجريدية
 ينزع عن امر ذي صفة امر آخر مماثلة في تلك الصفة بمبالغة كما
 في ذلك الامر ذي الصفة حتى يقع ان ينزع عنه موصوف اخر تلك
 الصفة حقيقي من فلان امداى بلغ فلان من الاقتراس حد اصح
 مع ذلك الجمان ليخرج منه شخص ياقله في الاقتراس وانما هو لا
 ومثلهما التبا التجريدية الداخلة على المنتزع عنه المذكور كقولين قالت
 زيد لسان به الحراي بلغ زيد في السهارة حتى انتزع عنه بحر في السهارة
 وفي التجريدية الداخلة عليه كقوله فيها فادخلها في جهم وهي
 قار الحلال كنه انتزع عنها الاخرى وجعلت جهم في جهم لاجل
 الكفار بمبالغة في اتصالها بالشد والي وحتى لا تنها العارية
 اي جميع المسافة الزمانية او المكانية كقوله تعالى يا ايها الصيام الي
 الليل وسرت الي مكة وكقوله ففروا الي الله اي الي رحمته فان حجة
 بمنزلة حصن حصين والاكثر في الي عدم دخول ما بعدهما في حكم
 ما قبلها عكس حتى قيل ان كان ما بعد الي من جنس ما قبلها فالظاهر
 المفعول والا فلا وقد عي حتى يعني كي ويعني الا عند من مالك ومن
 هشام وحا الي قليلا بمعنى مع كقوله تعالى الي المرافق وهي كثير انما

بعضها اذا

ببناء اذا دخل في حكم ما قبلها وليكن اخر جزء منه مثل من اللام
 حتى لا يخلو اعلم ان حتى محضة باسم ظاهر ومجوز وما اخر جزء مما قبلها
 ضمة مجوزة والناس حتى للثاق او قوة مجوزة والانا من الامر او معنا
 مثل قرأت القرآن حتى سورة الناس او دخول في العمل مثل اكلت الخبز حتى
 في يمينه واما ملا في اخر ما قبلها كفت البارحة حتى الصباح بخلاف الي فانه
 لا يجب كون مجزورا كذلك ولذا يجوز اكلت الخبز حتى لي نصفه دون حتى
 نصفه وقد يكون للامتداد فقد دخل على الفعل الماضي نحو حتى غفر او الصانع
 المرفوع نحو حتى يقول الرسول في قراءة والجملة للاسمية كقوله حتى ما دجلة
 اشكل وفي الظروف والاشتمال حقيقا نحو المال في الضدق او تقدير
 نحو نظرت في الكتاب وقد عي بمعنى على نحو قوله تعالى استلمكم في جهم
 التخلد يحتمل فيه استمارة تمكن المصوب في الجذع لتكن الكاين في الظروف
 وقد عي التجريدية من تفصيله في من والبالا لصاق اي تعلق واحد الشيين
 بالآخر اما حقيقا نحو به داء او استامها وجزوا نحو موريت بزيد اي التصور
 بكان قرب منه زيد والاستمارة والمصوب تبديلهما بالسببية لعدم صحة
 استعمال الاستمارة في مثال الله تعالى يخلق الله بقدرته والمصاحبة اي
 كونها بمعنى مع مثل اشتريت العنب بشيابه والبادلة نحو بيت هذا ليدان
 والتقديرية اي احداث معنى الجمل والقيير في الفعل اللانم وهذا اللانم
 حال مجزأ به لا بمعانيه الاخر نحو بياض بين سائر حروف الجر والتمت
 بمعنى ايضا ل معنى الفعل الي الاسم كون جميع حروف الجر الظروف والظرف

[illegible]

٩١
 الى قريب من السبعين الف رجل من بني اسرائيل
 الاخر من القديسة عند لقائهم في الانشائية استحق التقدير
 في يومها نكدة لا حيلة في القلة والكثرة بخلاف المعروف وموصوف لم يفر
 له عليه على الامم وعند بعض الاحتجاج الى العفة لئلا يبدلها على غيرها وكان
 مجموعها جوابا عن معنى وجب كونها مالا مينا لفظ الوصفي لفظا
 لان الله تعالى اذا اخبر عن امر مستقبل فهو بقرينة الماضي تحتلف احواله
 بما يورثه من كبره والحق في الكثرة بما يقبل على الاسم والخط لا على
 لها حفيد لكونها مبنية على النفي ويكون للتعليل السببية وقتها لا وقت
 تضميرها الولو والفاو والواو المبدلة من الواو المتسببة التثنية والحقبة
 والهاء المبدلة من الواو والمغرب كزجرها للقيم مثل والله لانك وتالله لا
 فكن وعن المجاوزة الى القضية شي عن الجور مع الوصول الى آخر كما
 في رقيب السهم عن العوس فاسم جاور العوس ويوصل الى المرمى وقد
 على الموصول الى اخره والمجاوزة والرواية يجوزيت عنه العلم وبها
 العكس مثل اديت الدين عنك فالدين لم يصل الى الدين وان جاوزا
 وزال عن الخاطب ويدخل من عليه يكون اسما بمعنى جانب نحو من عن
 وعلى الاستعمال الذي هو زيد على السطح او الحكيم هو عليه دين كان للدين
 متصل على عقه وجاءت بمعنى الباعين بربته عليه اي به اذا كان الزور
 من جانب الفاعل بمعنى نحو بكر على عظمته بقرينة ذلك ويدخل من عليها
 يكون اسما بمعنى فوق نحو دنت من عليه اعني فوقه والكان للشيء

وقد ذكرت في قسم الفصل استقصاء ومن غير المتصور ان احد من اللفظ
 وهو في اللغة الميل والمراد هنا ميل السامع الى المتبوع بالمتبوع المرفوع
 اعرابا وحكما سواء كانا مفردين او جملتين متبعتين او مختلفتين في
 استقراء الواو للجمع بين السامع والفتوح بالترتيب فقولك كتب زيد
 وان لم يدل على كتابتها في زمان واحد ولا على قبيلة احد من الاعراب
 وان كان الواقع لا يخلو عن احد هذين الاحتمالين قطعا واما غير الموجب
 فهذا الاحتمال لان مستقيان فيه ظاهر لكن ان اردنا ثباته واحد
 منهما في التقييد يرفع الاحتمال الاخر واجب ان يقول في ثبوت كتابتها
 مقام ما كتب زيد وانس معا وفي ثبوت احد هاتين كتابتها اولاد
 وذلك ثانيا وبحر عطف بضم التي عليه كقوله تعالى قدسك وجزيل
 وعطف عامل مضموع على عامل مظهر معهما معنى واحد كقوله تعالى
 والله بنو النصارى والايان اي واعتقدوا الايمان وهو موقوف على
 تنويع او يجمعهما لا رمو واستفهموا او قد يفهموا او كما قيل في قوله تعالى
 ويحبه يومئذ اي ووجع للفصل منها وبين وجع تقدمت وقد زاد
 كما قيل في قوله فلما اسما وتله الخمين ونادياه انما في ثبوت
 يكون جوابا واما في نادياه فهو جواب وكذا في قوله حتى اذا جاءها
 وفتح ابوابها وترادين صفة بعد الاداء موصوفا لها كافي وغورما
 اهلها من قرية الا ولها كتاب معلوم وبين شي وخبر الذي بعد
 الا ونحو ما انت الا وقيام للصوق واريد بالرايد في جميع المواضع غنم

ما لم يوثق به الا بحرفه والتاكيد لا المثل والنال للتعقيب اي الترتيب
 بلا ملامه في عطف مفرد على مفرد هو غير الصفة تعيد ملامه
 العامل بالمعطوف بعد ملامه بالمعطوف عليه بلا ملامه وفي صفات
 متبوع الموصوف تعيد الترتيب بين معادرها وفي عطف الموصوف
 وجود مضمون الجملة الثانية عقيب مضمون الاولى بلا ملامه وقد عي
 للترتيب المذكور اغناء ترتيب اللفظ عن ترتيب المعنى نحو قوله تعالى او
 الارض ينور من الجنة حيث نشأ فتم احرار العلمين فان ذكر بكح التي هي
 حين بعد جري ذكره وكذا في الدم وكذا في تفصيل التي بعد اجاله وفي
 ذكر الاخر بعد الاو ولا فائدة الغناء التعقيب بلا ملامه ناعية السببية
 والترتيب بين الشرط والخبر او بين التراجيح اي الجملة لقوله تعالى والي لقنار
 لمن تات وامن وعمل صالحا ثم امتدى واريد من الاعتناء بوليه ولا
 ريب ان دوامه بعد الايمان بملته ان حصل قبل الايمان او بعده وقبل
 يحيى لحد التعقيب المذكور او التراجيح التي كقوله ان من سادتم من ساد
 ابراهيم قد ساد قبل ذلك ساد وقد ياتي لاستبعاد مضمون ما بعد ما
 عن مضمون ما قبل كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا
 برهمن يعدلون وربما تدخل عليها التاء كقوله يعطى الجمل كافي ولقد
 امر على اللين ليعني قضيت ثم قلت ما يعينني وحي للسدرج اي لا فائدة
 ان المعطوف بجاز من المعطوف عليه فائق قوم او ضمنا على باقي الاجزا
 المرتبة ترتيبا ذهيبيا من الاقوي الى الاضعف والعكس لم يثبت الترتيب

الخارجي لمواز سبق تطبيق العمل بالمعطوف على ما قبله باقي الاجزاء نحو
 فوق الله كل اب لي حتى ادم او تعلقه بها في زمان واحد فمهم الحاج حتى
 المتأخر في يوم الجمعة اعلم ان حتى العاطفة لا تدخل على ما هو ملاق للجزء الاخر
 بل على الجزء الاخر بخلاف الجارة كاذكرناه وان الواو والفاء وحقن جمع
 الباء والتبوع في الحكم عليهما نحو ذهب رندا وعمرواي حصل منهما الابواب
 او الحكم بهما نحو قارب بكر فاكل اي حصل كلا التعلين منه على الترتيب اذ هما
 نحو كيت بكر ثم اكل خالد اي حصل كانه بكر واكل خالد تبرخ فبالفعل قد
 تحقق ان لا سواد لا غلط ولا تدارك للفظ المقصود وانما واد واما وافر
 لا جلا الامر من او الاجود الا ان هذا الاختصاص في او واما وامين في ام
 فاذا قلبت بشر المسمى بغيره لك شك في ان التبان من رندا تاقي باو
 بخلاف عن بشاره احد مما شهم اعلم ان او واما في الخبر اما انك المتكلم اذا
 عرفت وقوع الفعل لا التفاعل بعينه واما للشكك اذا عرفت التفاعل بعينه
 يمكن قصد الابهاء على المتابع وهي او يعني بل كما قال ابن عباس رضي الله
 عنهما في قوله تعالى اتي مائة الف او يزيدون ويعني الواو وقد عتبان
 للمقسم والتبوع وفي الامر للتخيير ان لم يحصل فضيله وشرف للمعقول
 والا فلا يباح نحو تعلم الكلام اذا التفتة في التخيير يجب الاتيان باحدهما
 وحده وفي الاباحة الاقتصار والاختصار والجمع كلها جائزة واخصص اما
 بلزوم التكرير ان افقد عوض تكرر ما هو ان الشرطية المدغم نوحها
 في لا ولا النافية للصيغة بالواو نحو فاما ان وجد خبرك بظلي والافا

فوق

فا تترقا عن قديم جلاله او لموا يكون لول كلامها لليتين تحت دخول
 الواو المنفصلة لليتين على لما الثانية الالف والواو المتصلة للين
 فيمنع اخذ الامر من داخل على امر اخر فمهم استغناء سوادا رندا ما منفي
 الاستغناء او معنى التثنية ودر ما جفت الحق ثنوية ويدخل امر على الظم
 الباطن وقد عني هل قبل او يجوز كون فاعل الجملة التي من مهابتها
 وتختلفا فان سيبويه يجوز الحافدة بين ما ولي الحق واورعها عندك بكر
 او امره رندا في الدار او في السوق واكرمت عمروا وانما الا ان المعاد
 احسن وجواب امر بالتعيين ليطابق السؤال واما المنفصلة بمعنى بل وجر
 لستها امرتوا كانت لتدارك الفلظ نحو الفاعل ابل امرتوا ولا يستقبل من
 كلام الي اخر بلا اعتبار الاختصاص كما قال تعالى يحكيه من دعوى الذين
 لهم انا حين من هذا الذي هو مبین وفي غير محققه بالاستغناء بخلاف
 المنفصلة وقد عني لانكار بدون معنى بل كقوله تعالى او تقولون شاعر
 ولا لني ما وجب من حكم للاول وهو المظروف عليه من الثاني وهو المظروف
 فلهذا لم يعمد الايجاب فان دخل عليه الواو وحج من كونه حرف عطف
 وما هو صيغة التأكيد التي يحول بكب النون ولا يكر وتدخل على الاسم والمضارع
 فيمر او قد يكون مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل فعني قوله تعالى فلا اقم
 العقيقة لم يقتصر على العلم انه يجوز تقديم المظوف بالواو والفاء وتم واو ولا
 على المظروف عليه في ضرورة الشعر اذ لم يتقدم المظوف على الفاعل بل
 في عطف المفردات بالاضراب عن المظوف عليه متبعا كانه او متبعا وجله

نحوه
 مع

كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف قوله لا يثبت الحكم الا بغير ما كتب
بل غير وفاته بجهل كانه بكر وعدمها وتفيد كانه عم وقوله ان
ما لا بد ان بل بعد النبي او النبي كلن بعدهما مشعرا بان عدم كانه بكر
بحق اهل ان حكم ما بعد بل بالنظر الى ما قبلها الخالف وقت بعد حيث
او امر يقين الغلط في المعطوف عليه وبعد في جهل الغلط في المعطوف
عليه عند البرد بنو الفعل المنفي مستدا الى المعطوف ويجعل الامر ان
العمل به وان حرف النبي مع كونه غير ظاهرا هو عند الجمهور يكون له حيد
الايات بعد النبي وقد في مستدرك في عطف الحكم لترك الاول واللاحق
بينما هو لم يوافق مع ثبوت مضافا كونه تعالى لم في شك منها بل منها
هو من ذلك ان الغلط هو المشترك في جزاءه لا في الحصة للاستدراك
ومضافا كما في المشددة وهي في عطف الفروقات متبينة الى الايات
ما بقي من الاول والثاني وفي عطف الحكم تطهير بل في الوقوع بعد الايات
والنفي ولا يتبع بعد الاستدراك وسرطانها اختلاف الكلامين لبيان اتماما وانه
كان مني خارا راجح خالف كنه بكر حاض ومنا اي من غير المروف العامة
الا واما محققين بحرف العزائم فيقال له والله وقد عدل من هذا
حيثا اوها مع ثبوت الالاف وسوطا واما محققان ما اول الكلام خبرا
كان اوله وقد جاء لا يعني الابل بحرف هزبه كاقبل في لاقم وهذا
وهي محقة باول كلام في غير النفا وباعم اشارة غير التبيين او بعض
مرفوع متصل مستدا ولكن دوحا على اسم الاشارة الترويحيا مستدا

مع اسم اشارة وقع صحت اي في النفا كما من التبيين اي لشيء الظاهر بل
الشرح في الكلام وتحريره على حين الاستعلاء لتقطن المرام ومن غير
العامة يا المستدل في التبيين والتوسط والميد وما هو بمنزلة كناه
وعلم وايا وهذا المستدل في التبيين وما هو بمنزلة واي المستدل في التبيين
مستدركه الصفة في الاقرب للنفا اي لطلب اجابة المدعى في حيل
ما يفي اليه ومن غير التاميه اي وان للتفسير الا ان اي مع تفسير
بهم مفرد وجواب في ريداي او التبع وما بعد غاليا عطف بيان وان
لما مثله تزيينا وتكبرا او فيه صنف تقدم الجدوي في اتيان اي حيلة
وتفسير حله كونه وتزيني بالقرن اي في كنهه وقيل ان اي حرف
مقطع مطلقا وفيه نظر في اي تفسير صير محرورا بلاعادة الجار ومسير
مسير مرفوع متصل بلا تأكيد وتصل بان لا يفسر غالبا الاستمولا لان
متندا للفتة دل على معنى القول وليس قول بحرف له تعالى وناذناه
ان يا ابراهيم هو تفسير مقبول مقدر لناذينا اي نادينا بك في وهو
قولنا يا ابراهيم وقد يفسر المقول الظاهر كونه تعالى اذ لا اوحينا
اليك ما نري ان اقد فيه وانما لا يجي بعد بصرح القول لان الجملة
الواقعة بقوله تفرجة لا تحتاج الى التفسير وتجوز البصر ذلك مستبنا
بقوله ما قلت لعل الاما مرفي به ان اعبدوا الله ربي صديق الاحمال
كوتها فتنسح مغيره او مستدريه ومن غير التاميه مستدركه
المشددين ولولا ولولا للتخصيص والحث على فعل المطلوب في الاحمال

مل فانما يدل على جملة فعلية لم يتضم شعورها وعلى جملة اسمية
 لا جزمها اتم وقد زاد اليه بعد المنقح كاجل في قوله تعالى لم
 كتاب فيه تدبرون وفي كتابه لا من الحروف الغير الفاصلة او
 الشرط اي ليدل على انتفاء الشرط في الخارج بانتفاء الشرط
 فلا يرد ان انتفاء السبب لا يوجب انتفاء السبب بل هو اقرب به
 اخر في الزمان لما في وان كان الشرط مضارعا لقوله تعالى لم يطعمكم
 في كثير من الامور نعم وتقام بفعل مع كونهما للشرط بخلاف لم فانه يعم
 وان كان المعنى معي لوجوب شئ ما بعد انتفاء الامر الشرطي وا
 السببية في لو على سبيل فرض وجود الشرط والشرط ويستلزمه
 اصل الميزان ليدل على ان العلم بانتفاء الثاني ملة للعلم بانتفاء الاول
 بل انظر الى ان علم انتفاء الثاني في الخارج ما في وعلى هذا قوله تعالى
 لو كان فيها الهة الا الله لمفسدنا الا ان انتفاء العلم على قاعه العينية
 اكثر قد يستلزم ان ولو للعلم على لزوم وجود الجزاء دائما في قصد
 الحكم حين كون الشرط مستبعدا لاستلزامه للتحرك وكونه متيقنا
 ذلك الشرط انتفاء استلزامه ان الجزاء يستلزم وجود الجزاء سواء وجد
 الشرط او فقد وسواء كانا متيقنين نحو ان شئ ما في لا يثبت عليه او متيقنين
 نحو ان لم يثبت الله لم يثبت الله وقيل بالعلم بمرئيه الله عنه
 واذا به ان محييا لم تترك للمعصية خوفا من عقوبة الله بل تركها الجلا
 وتطمينه تعالى واياه منه فارد من قوله لم يثبت خوف العقوبة

لاون

لا حرف العينة او تحلل من حرف ان ما في الاخر من شجر املا الاية
 ولو كشت الخطط لكانت يقينا واما التفسير اي التفسير كلام
 يحمل على ان التور اما زيدا فاكرسته وكما عرنا فاستند الى اخره الا
 انتفاء سبب فاسمه جازم غير منان للتفسير لان الحكم قد يترك
 فاسم قط وبتك الباقي لم يترك وكذا قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
 ريب مع عدم ذكره اما اخرى بعد التفسير امر اخر وهو انما انما قد
 تيمت كذا لاذ كالمستند باسما صحح واستدل بيزرها الثاني الجواب
 لتما او تقديرها لما في من معنى الشرط بانها لما استلزم من كلام
 حكم وان الحروف الغير الفاصلة التووين وفيه من ساكنة تايكة
 الحركة الاخر غير موكدة فخرج النون المعينة للمتكسر والتكسر والنون
 والهمزة والفتحة فالتايلة وقد مر في انما مع احكام استوفى في ايد
 الكتاب ومن الغير لما في النون الغير التي المشددة المفتوحة اذا
 لم يكن قبلها الضمة يروى لا الفاء استجاب فانما لا يبعد ما والنون
 المعينة اي الساكنة التي لا تفتح فافيه التاء الضم والنون التاء في
 اخر الفعل الطلبي كما يروى واستفاد ومن وعرض وتخصيص للتا
 الطلب استما بما يحصول للطلب وقد زاد نون التاكيد في التيق مع
 انه جري لتيسر له بالني ويكون حرفها الا في كونها غير موجبين
 والحرفا بالقيم لكثرة قسم الحكم على ما هو مطلوبه فحل غيره عليه للاطراد
 وقد جاء بحواش تبيين في غير السمة اعلم ان كل واحد من هذا عند النون

كيد

التي هي علامة الرغ دوا الضمير ويا من انك ما قبل ما شوقا غو حل
 تكبرن وقل بيشن الا لوج منة الواو وكن للشيخ اخرون احسين
 وترد الا لعلهم من الا حوكلو بيا غورين واخسين وتكون في
 غير موضع الف الف الف المستقيمة التي بين نون الشا والظ
 الحقيق في البار فيقول لعلك واعزون واخرون واخسين كما يقول اخرون
 للهم والهم في اليوم واختر الله واختر الله وكان الضمير مع المستقيم
 فيقول ادعون وارمين كما يقولوا دعوا وارموا وانما قلت كان الضمير
 ولم اقل كما قلت كما قال صاحب المقاري لقد هذا الحكم مع واو
 الضمير ويا فان الحقيقة واقعت التوئين وقصا بابه الف الف الف
 ما قبل كما بشر الله الواحد بسو طر اذا انكرا وانهم مرد واما حطة
 لها كقولك انكرا ويا بشرى وهل تشرون وهل بشرين مریدا للحقيقة
 وجرى في نفس اخرون واختر على لغة هذا بكرو وسررت بيكري وخالصة
 التقاء بينا كرا لعلهم في الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
 على النان وتكون بهما والهم في لغة وعزرت برند العالم وجاني بركات

• ثم كتاب شرح الارشاد الذي توفي علم الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
 • العلامة الساراني • ثم العلامة واللفظ الساراني على يد
 • الشارح الراعي عمران ربه الباري محمد بن محمد بن محمد الدوي
 • بالشيخ البخاري في الثاني من شهر رجب المنظم
 • المحرر سنة ثمان وستين وتسعين
 • كتبه يحيى بن الشيخ محمد الشير
 • بالمعروف وانه اعلم
 • والمحمد
 • و...

Süleymaniye U. Kütüphanesi			
Kış. I	H. Hüsnî		
Yeni Kayıt No.		1430	
Eski Kayıt No.			

